



PROVISIONAL
A/37/PV.12
5 October 1982
ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

(نيكاراغوا)	السيدة أستورغا (نائبة الرئيس)	<u>الرئيس</u> :
(هنغاريا)	السيد هولاي (الرئيس)	ثم :
(فولتا العليا)	السيد كفاندو (نائب الرئيس)	ثم :

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

(أيرلندا)	السيد كولنز
(فرنسا)	السيد موروا
(الكويت)	السيد الصباح
(اندونيسيا)	السيد كسوماتامدجا
(أورغواي)	السيد مايسو
(بوتسوانا)	السيد مفوي

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد كولنز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولاً أن أهنيء الرئيس لانتخابه رئيساً للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأنا على ثقة من أنه سوف يقوم بمهام وظيفته كرئيس بنجاح كبير .

وأود أيضاً أن أشيد بسلفه السيد كتاني مثل العراق الذي ترأس أعمال الدورة السابقة بامتياز وحسن قيادة .

وأود أيضاً أن أضم صوتي الى أصوات الآخرين مهنئاً الأمين العام . ومع انه لم ينقض على توليه منصبه سوى عام واحد ، فلقد اكتسب سمعة يستحقها لكماله ولجهوده من أجل جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في حفظ السلم .

وأود أيضاً أن أعرب عن موافقتي على وجهات النظر التي أعرب عنها زميلي وزير خارجية الدانمرك السيد جنسن نيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي تنتمي اليه ايرلندا .

ونحن نبدأ هذه الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فان الآفاق العالمية كئيبة بل أكثر كآبة عما كانت عليه منذ عام . فخلال السنة الماضية تردت العلاقات بين الدول الرئيسية . ولقد كان لذلك آثاره السيئة على جوانب أخرى كثيرة من جوانب الحياة الدولية . وفضلاً عن ذلك فان هناك في هذه اللحظات حروباً عديدة تدور رحاها وصراعات كثيرة كذلك التي بين ايران والعراق ، وفيما بين اثيوبيا والصومال ، وفي افغانستان وفي امريكا الوسطى . وفي الشهر الأخير شهد العالم أيضاً حرباً ما كان يجب أن تحدث حول جزر فوكـلاند ، وغزوا للبنان من جانب القوات الاسرائيلية ادى الى خسائر هائلة في الأرواح وأدى الى مأساة هائلة في اعقابه .

وعلى الصعيد العالمي فان سباق التسلح مستمر ، ومستوى التسلح النووي أكبر من
أى وقت مضى . والاسلحة التقليدية ايضا أصبحت بندا أساسيا من بنود التجارة الدولية وهي
تحتل الآن المركز الثاني بعد النفط ؛ وهذه اسلحة يجرى استخدامها بالفعل في الصراع في
اجزاء كثيرة من العالم .

وهالنسبة للشؤون الاقتصادية أيضا فان الاتفاقيات العالمية كثيرة للغاية ، وربما أكثر
كأمة عما كانت عليه لسنوات طوال . ان الدول المصنعة الكبرى تعاني انكماشاً خطيراً بما يصاحبه
من بطالة عالية وتضخم وارتفاع فائدة مرتفعة ، وازدادت البلدان الأقل نمواً فقراً عما كانت
عليه من قبل ، وهناك بعض الدول التي كانت مزدهرة نسبياً وكان يبدو أن أمامها احتمالات
اقتصادية طيبة تواجه الآن صعاباً كبيرة . هذه الاتجاهات اذا تركت دون علاج يمكن أن تهدد
استقرار النظام النقدي الدولي كله .

ومن الواضح ان المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الشهر ايلول / سبتمبر من عام ١٩٨٢ صعبة فعلا . وفي مجالات كثيرة للحياة الدولية ليس من قبيل المبالغة ان نتحدث عن الموقف الراهن باعتباره موقفا يتسم بازمة خطيرة .

ماذا عن الوسائل المتاحة امام المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلات الخطيرة الحرجة ؟ ما هي فاعلية المنظمة والاجراءات التي تطورت منذ الحرب العالمية الثانية لتعزيز احساس بالجماعة والاستجابة الجماعية للمشكلات الدولية ؟

هنا ايضا اعتقد انه يمكن للمرء ان يتحدث عن وجود ازمة . ان احداث السنة الماضية والشهور الستة الأخيرة بصفة خاصة تبد وللكتيرين في جميع أنحاء العالم انها القت قدرا كبيرا من الشك على فاعلية منظومة الامم المتحدة كلها كأداة للحفاظ على السلم والامن الدوليين وتطوير التعاون الدولي .

وقد اتاحت لنا في بداية هذه الدورة وثيقة بالغة الأهمية ، وأقصد بها التقرير السنوي للامين العام . وأستطيع القول ان هذه الوثيقة هي من اهم وثائق السنوات الأخيرة . ان إيرلندا معتنة تماما للامين العام لتحليله ونفاذ بصيرته وشجاعته .

وأنا اعلم أن كثيرا من المشكلات الهامة مدرجة بالفعل في جدول أعمالنا أو ستجرى اثارها خلال الدورة . ولكنني أو من ايماننا قويا انه باحساس أعمق فان المسألة الهامة المعروضة علينا فعلا أمام هذه الدورة - دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٢ - هي كيفية استجابتنا منفردين ومجتمعين للقضايا الأساسية التي اثارها الأمين العام في تقريره السنوي .

ان التقرير نفسه قصير ويتسم كله بالأهمية . ولكن لب التقرير هو التحذير الخطير بأن العالم بدأ الان السير على طريق بالغ الخطورة واننا نقرب بشكل خطير من حالة دولية تعمها الفوضى . والدليل على ذلك الأزمة الحالية التي تكمن في المنهج المتعدد الاطراف ازاء الشؤون الدولية وفي ازمة الثقة في الأمم المتحدة كأداة للحفاظ على السلم والامن . وأعتقد أن الأمين العام كان محقا عندما حذر من ان الهدف العاجل في الوقت الراهن هو أن نعيد من جديد المفهوم الأساسي لميثاق الامم المتحدة وهو مفهوم العمل الجماعي من أجل السلم والامن .

اننا جميعا في حاجة الى ان نتذكر أن الأمم المتحدة في جذورها لم تكن مجرد مفهوم نموذجي . لقد كانت منظمة جادة للدول لها هدف جاد . ولقد نشأت نتيجة لحرب كبرى كانت أكبر كارثة في تاريخ الانسان ، وكان الهدف منها هو ان تمنع نشوب حرب اخرى . ولقد بدأت كمنظمة محدودة العضوية ولكنها أصبحت الآن تكاد تكون منظمة عالمية ولا بد من تعزيزها وجعلها أكثر فاعلية حتى تعالج ، على نحو مناسب ، مشكلات العالم .

ولا يساورني أي شك في أن معظمنا أو ربما كلنا ممن سيأتون الى هذه المنصة للتحديث خلال الأسابيع القليلة المقبلة من المناقشة العامة سيتحدثون عن تقديريهم لتقرير الأمين العام وهذا ما يستحقه فعلا ، فلقد حدد لنا المشكلات بوضوح ، ومضى الى أبعد من ذلك بأن اقترح وأشار الى سلسلة كاملة من الاجراءات التي لو نفذت سوف تؤدي الى تحسين قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام وعلى ان تكون محفلا للتفاوض . وباسم حكومتي ، أؤيد بحرارة أفكاره ومقترحاته . وبصفة خاصة أوافق عند ما يحدث على استخدام مجلس الأمن بشكل أكثر انتظاما ، وأن تعالج الصراعات بنهج أكثر فعالية ، حتى لا يترك المجلس مثل هذه الصراعات لحكم الأطراف المتنازعة ، فضلا عن تحقيق استخدام أكبر لبعثات تقصي الحقائق وبعثات المساعي الحميدة ، واستفادة أكبر من الأمين العام نفسه وسلطات المخولة له بموجب المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة بتنبه مجلس الأمن الى أي مسألة . هذه والأفكار الأخرى المفيدة الواردة في تقرير الأمين العام يجب أن تبحث في اجتماع لمجلس الأمن ينعقد على مستوى سياسي عال كما اقترح الأمين العام أيضا . ومن هذا الاجتماع يمكن أن يبرز تحسن في الاجراءات ، والأهم من ذلك أن يبرز احساس جدي بالالتزام .

هذه ليست سوى بعض من الأفكار الحكيمة الكثيرة التي قدمها الأمين العام . والأهم من ذلك أنه دعانا الى أن نتناقش وأن نفكر معه بشكل جاد حول ما يجب عمله . وأظن أننا مدينون له ليس فقط بالتحدث بحرارة عن تقريره أو بعض من أفكاره ثم نترك التقرير شأنه شأن أي وثيقة أخرى بل يجب أن يسهم كل منا في هذه المناقشة ولا بد لنا معا أن نضمن أن النتيجة النهائية لكل هذه المناقشات خلال الأسابيع المقبلة لن تكون مجرد كلمات وانما أعمال يقوم بها كل منا حسبما يتاح له من امكانات .

وعند ما نسهم في هذه المناقشات حول ما هو مطلوب لتعزيز الأمم المتحدة أود أن أؤكد على ثلاث نقاط تعتبرها إيرلندا بالغة الأهمية في وقت الأزمة الراهنة :

أولا ، كما قلت من قبل ، نحن في حاجة الى التزام جديد مستمر لكل دولة عضوا في الأمم المتحدة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وتحسينها وجعلها أكثر فاعلية على نحو متزايد . ان التزاما محددًا سوف يكون مطلوبًا من الدول العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تتحمل دورًا خاصًا في هذه المنظومة . وإيرلندا ، من جانبها ، وان كانت دولة صغيرة تتقدم طواعية بمثل هذا الالتزام . وسوف نفعل كل ما في وسعنا لتعزيز الأمم المتحدة وتأييدها ، وسوف نعمل مع الآخرين بجميع السبل المتاحة أمامنا لجعلها أكثر فاعلية .

ثانيا ، هناك حاجة لتطبيق هذا الالتزام عمليا . وهذا يعني أنه كلما كان هناك موقف صراع بين الدول الأعضاء فان كل الذين يعنيههم الأمر لا بد أن يكونوا على استعداد ليس فقط للاستناد الى الميثاق ، كما يفعلون الآن ، لتبرير أعمالهم وانما لاستخدام اجراءات الأمم المتحدة كاملة قبل اللجوء في المقام الأول الى قوتهم لتبرير حقوقهم .

ثالثا ، هناك حاجة خاصة لمجلس الأمن ، والدول الدائمة العضوية فيه بصفة خاصة ، لأن تكون على استعداد للمضي قدما لتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس من أجل ضمان تنفيذها . فلا شيء يسهم في احداث انطباع بعدم الفاعلية وعدم الاختصاص أكثر من عجز المجلس عن القيام بذلك . ولقد اتضح ذلك بصفة خاصة في الشهور القليلة الماضية .

أود ان اتحدث تفصيلا عن هذه النقطة الثالثة نظرا لاهميتها . فبموجب الميثاق فان مجلس الامن لديه السلطة ، من خلال مجموعة كاملة من الاجراءات بان يفرض قراراته وان يمارس سلطاته . والكثيرون منا يودون أن يروا قدرا أكبر من الاتفاق ، في داخل المجلس ، فيما بين الدول دائمة العضوية حول استخدام هذه السلطة لحسم الصراعات الدولية . ولقد قبلنا ايضا مع ذلك ، ان هناك قضايا كثيرة لا يمكن للمجلس ان يتفق على ما يجب عمله حيالها . ولكن عندما يتفق المجلس ويتخذ قرارا فيما يتعلق بصراع من الصراعات لا بد وأن يكون مستعدا ، اذا ما لزم الأمر ، لبحث الاجراءات التي قد تكون ضرورية لضمان تنفيذ هذه القرارات . واذا ما فشل المجلس مرارا في ذلك فانه سوف يفقد وبسرعة كل سلطته .

والحالة واضحة بل وأكثر وضوحا عند ما نجد القرار المبدئي للمجلس كان اجماعيا ، كما حدث مرات عديدة في الشهور الأخيرة فيما يتعلق بلبنان .

هذه هي النقاط الثلاث التي تعتقد ايرلندا ، البلد الصغير الذي ما برح يحاول رفع لواء الأمم المتحدة وتأييدها والاسهام في زيادة فاعليتها ، انها أساسية .

ولكن ما الذي يجب علينا ، على وجه التحديد ، أن نقوم به ، ومن الذي يجب عليه أن يقوم بهذا ؟ اكرر أنه لا يكفي أن نمتدح تقرير الأمين العام بل يجب علينا أن نتصرف وفقاً لمضمونه . وبالتالي فأنني آمل ، بانتهاء المناقشة العامة وقيام جميع الوفود بالاعراب عن آرائها ، أن يكون هناك بحث جاد للطريقة المثلى لمواصلة العمل .

اعتقد بوجه خاص انه سيكون من المهم لمجلس الامن ، ومعظم تقرير الأمين العام مكرس لفاعلية هذا الجهاز ، ان يبحث القيام بما يلزم في هذا الصدد . وايرلندا ، من جانبها ، باعتبارها عضوا في مجلس الامن حتى نهاية عام ١٩٨٢ ترغب في تأييد مثل هذا البحث والعمل لصالحه في المجلس من اجل التوصل الى أفضل طريقة لترجمة الافكار الى اعمال . ولا توجد أمامنا مهمة اكثر اهمية من ذلك في الوقت الراهن .

ان الحاجة الى استعادة الاحترام للميثاق ولسلطة وهيبة الامم المتحدة تتضح بقوة في الاحداث الاخيرة التي وقعت في الشرق الاوسط . ان الموقف ، المعقد هناك ، والذي يبسود حله صعبا ، قد ازداد سوءا نتيجة لغزو اسرائيل للبنان واستمرار وجودها هناك . ان قرارات كثيرة لمجلس الامن ، بالرغم من السلطة التي تحملها هذه القرارات بموجب الميثاق ، قد تم تحديها او تجاهلها وبقيت بغير تنفيذ لاكثر من اربعة شهور .

لقد ادى غزو اسرائيل للبنان ، الذي نفذته باسم امنها ، الى الدمار والموت . وواصلت اسرائيل احتلالها ، وهو احتلال لا بد وان اقول بكل صراحة ، انه لا يعطي اية دلائل على الانتها ، رغم دعوات مجلس الامن المتكررة ، ورغم رغبات حكومة لبنان المعلنة ، ورغم مزاعم اسرائيل من انها لا تطمع في بوصة واحدة من اراضي لبنان . وقد تردى الموقف اكثر فاكثر في الاسابيع القليلة الماضية . وادى احتلال بيروت الغربية ، وهدفه المعلن هو الحفاظ على القانون والنظام الى اعمال هزت العالم بأسره .

وتشعر حكومة إيرلندا وشعبها بالهول للقتل العشوائي للمدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ، ونحن نغضم الى الآخرين بادانة اولئك الذين ارتكبوا هذه الجرائم المروعة . ان قتل المدنيين الفلسطينيين ، ايا كان القائمون به ، تم في الوقت الذي كانت القوات الاسرائيلية قد احكمت السيطرة على المنطقة ، وبالتالي فان على اسرائيل ان تتحمل مسؤولية كبيرة .

لقد عانى شعب لبنان كثيرا في السنوات الاخيرة . ولا بد من تمكينه من ان يعيد اثبات سلطة حكومته المركزية . ان السيادة الكاملة والاستقلال ووحدة اراضي لبنان لا بد من اعادتها . وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد للقوات الاسرائيلية ان تنسحب على الفور من بيروت كخطوة اولى نحو الانسحاب الكامل من كل الاراضي اللبنانية . لقد طالب مجلس الامن بالاجماع بانسحاب اسرائيل من لبنان منذ اربعة شهور تقريبا . ونحن نؤمن بانه يتعين على جميع القوات الأجنبية التي لم تفوضها حكومة لبنان بالبقاء ، أن تغادر لبنان الآن * .

ان لبنان كان ضحية لصراع أكبر في الشرق الأوسط ، وهذا الصراع لا يزال بغير حسم .

* تولى الرئيس الرئاسة .

والمطلوب الان هو احراز تقدم حقيقي نحو تفاوض يرمي الى التوفيق بين حقين أساسيين : حق كل الدول ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش في اطار حد ودامنة معترف بها ؛ وحق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وفي دولة خاصة بهم ، اذا ما رغبوا في ذلك .

هذا التوفيق لا يمكن أن يتحقق ببذل جهود تهدف الى قمع حقوق الأطراف الأخرى او التقليل منها . وتعد الاحداث الدموية التي وقعت في الشهر الاخيرة شاهدا على هذه الحقيقة . يجب على الاطراف أن تقبل الآن انه لا بد من التوفيق بين هذين الحقين في اطار تسوية شاملة وتفاوضية ، مع الاشتراك المباشر لكل من يعينهم الأمر ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، التي نعترف بدورها في تمثيل الشعب الفلسطيني .

وبرغم أحداث الأسابيع الأخيرة فان هناك شواهد مشجعة على وجود استعداد من جديد للخروج من المأزق الذي حال دون إحراز تقدم نحو حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط . وتتيح المبادرة التي أعلنها الرئيس ريغان في ١ ايلول / سبتمبر فرصة هامة لاحراز تقدم في الاتجاه الذي تحدثت عنه . كذلك فان الاعلان الذي اعتمده الدول العربية في فاس لا بد أن يعتبر أيضا اسهاما هاما وموضوعيا في البحث عن تسوية منصفة . ولأن هذين التصورين معا يبعثان على الأمل بالنسبة للمستقبل ، فانهما يستحقان البحث الجاد من جانب جميع الأطراف المعنية .

لقد لعبت الأمم المتحدة ، على مر السنين ، دورا هاما وحاسما في بعض الأحيان ، في البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط . اذ قدمت مقترحات ومبادئ للتسوية ؛ وكانت محفلا للتفاوض ؛ وساعدت على نحو نشط في الحفاظ على السلم من خلال مهامها الخاصة بالحفاظ على السلم والرقابة على وقف اطلاق النار . وأعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها بل ويجب عليها أن تلعب دورا مماثلا من حيث الأهمية في المستقبل .

لقد وضع قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مبادئ أساسية للتسوية . وان لم تكن كاملة الآن . هذه المبادئ لا بد من تعزيزها واكمالها . وتتيح المبادرة الأخيرة المشتركة من جانب فرنسا ومصر في مجلس الأمن فرصة للنقاش ، في الوقت المناسب ، حول كيفية اكمال هذه المبادئ . ولكن هذا الأساس القانوني وحده ، اذا صح التعبير ، لن يكون كافيا .

وكما أعلن الأمين العام في تقريره ،

" ان من الأساسي تماما اجراء مفاوضات جادة في أقرب وقت ممكن بين جميع الأطراف المعنية ، بحيث تتناول المفاوضات مختلف جوانب تلك المشكلة " . (A/37/1) ، ص (٩) .

وأنا أحث على القيام ببحث جاد لنقطتين تقدم بهما الأمين العام تتعلقان بدور محتمل لمجلس الأمن في هذا الصدد . أولا ، ان مجلس الأمن هو المكان الوحيد في العالم الذي يمكن فيه لكل الأطراف المعنية ، وخاصة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، في الوقت الراهن أن يجلسا على العائدة نفسها ؛ ثانيا ، اذا ما توفرت ارادة الأطراف للتفاوض على نحو جاد ، يجب أن يكون ممكنا ، في اطار مجلس الأمن ، العمل على وضع القواعد والاجراءات الجديدة ، اذا اقتضت الضرورة ، التي تحكم المفاوضات الموضوعية .

ان الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة في لبنان ركزت الاهتمام على دور الأمم المتحدة في حفظ السلم . ان حفظ السلم ، في رأيي ، هو أهم منجزات هذه المنظمة ، ويقدم مظهرا عمليا وملموسا للالتزام الدول الأعضاء بالميثاق . ان أنشطة حفظ السلم قد تزايدت نطاقا وأهمية بمرور السنين وتطورت استجابة لحاجة المواقف المختلفة . وعلى وجه الدقة ، ولأن مفهوم حفظ السلم لا يزال يتطور ، فإني أعتقد أنه من الضروري أن يبقى قيد الاستعراض . وفي ضوء الأحداث التي وقعت في لبنان بصفة خاصة ، فإننا يجب أن نحدد أين تكمن مواطن الضعف وكيف يمكن علاجها .

ان تجربة إيرلندا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة على مر السنين تجعلنا نستخلص نتائج معينة فيما يتعلق بالظروف التي يمكن أن تقدم اسهاما مفيدا في الشروط السياسية والعملية اللازمة لجعل مهام حفظ السلم تسير على نحو فعال وهي :

أولا - أن يكون الهدف من عمليات حفظ السلم المساعدة في السيطرة على الصراع ، والبحث عن حل سلمي . ويتبع ذلك انها أساسا تدبير مؤقت وجزء فقط من عملية صنع السلم . ان الجهود الرامية الى حسم أسباب الصراع لا بد أن تستمر .

ثانيا - لا بد أن تحظى بعثات حفظ السلم بموافقة الدول التي توضع قوات حفظ السلم على أراضيها ، ويتعاون كل الأطراف المعنية . وهذا يميز عملية حفظ السلم عن عملية الالتزام بالسلم .

ثالثا - لا بد أن يكون لقوات حفظ السلم تفويض واضح لا لبس فيه .

رابعا - لا بد أن تكون لهذه القوة حرية الحركة في كامل المنطقة المعهود بها اليها ، ولا بد أن تتوفر الظروف الأمنية المناسبة لافرادها .

خامسا - لا بد أن تحظى عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في جميع الأوقات بالتأييد بدعم هذه المنظمة وتأييدها الحازم ، وبصفة خاصة مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه فضلا عن توفير أساس مالي مضمون وقوى .

ان الأحداث التي وقعت في لبنان توضح أهمية هذه الشروط الخمسة . فمن الواضح أن هذه الشروط لم تتحقق في حالة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وبرغم ذلك لعبت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان دورا لا غنى عنه في السيطرة على الصراع حتى بدء الغزو الاسرائيلي في حزيران /يونيه الماضي . وحتى في الوقت الحاضر تحافظ هذه القوة ، بدورها الذي تم تقليصه والحد منه ، على حالة من الاستقرار في المنطقة التي تدخل في نطاق عملياتها ولكن هذا غير كاف على الاطلاق . فلو أريد لهذه القوة ، أو قوات الامم المتحدة الأخرى ، أن تلعب دورا فعالا في مساعدة حكومة لبنان على استعادة السيادة اللبنانية كاملة ، والاستقلال ووحدة الاراضي في لبنان ، فلا بد لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يضمنوا أن يتم الالتزام بالشروط التي تحدثت عنها آنفا .

وأود أن أشيد بشجاعة اولئك الذين شاركوا في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وباخلاصهم للواجب ، وبصفة خاصة ، في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين . لقد عانت دول عديدة ، بما فيها بلادي ، من الوفيات والاصابات التي لحقت جنودها الذين يخدمون تحت علم الامم المتحدة من أجل قضية السلم . واتنا عبر عن تعاطفي وعزائي لاقارب ورفاق القائد نستور والمراقبين الآخرين الذين قتلوا في انفجار لغم في بيروت في الأيام القليلة الماضية . لقد أبدت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة صلابة وشجاعة مستمرة في مواجهة ظروف بالغة الصعوبة . ويتوجب علينا ان نحترم هذه الشجاعة في العمل من أجل خلق ظروف فعالة تمكنهم ان يؤدوا مهمتهم الحيوية .

في الستينات وفي السبعينات ، بعد سنوات من المواجهة والحرب الباردة ، بدأ ان الشرق والغرب يتجهان نحو الاعتراف بمصلحتهما المشتركة في تجنب الحرب وتعزيز التعاون المفيد للطرفين .

والموقف اليوم مختلف تماما . ذلك ان الشكوك المتبادلة ، والمواجهة المتزايدة قد حلت محل الثقة الحذرة في الستينات وبداية السبعينات والتعاون المحدود الذي تحقق . ان التردى في العلاقات السياسية بين الشرق والغرب ، وبصفة خاصة بين الدولتين العظيمتين الرئيسيتين والتحالفات ، قد اثر على مفاوضات نزع السلاح والرقابة على التسلح . وسوف يكون هناك الان تصعيد اخر في سباق التسلح ما لم تبذل جهود مستمرة وعاجلة للتوصل الى اتفاق في المفاوضات الجارية حاليا .

ونحن نعتقد انه من الضروري ان نبنى على اساس المصالح المشتركة وان نوسع المجالات التي يمكن التوفيق فيها بين المصالح المتعارضة . ان الحوار بين الشرق والغرب يجب - اذن - ان يستمر عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الاطراف . ولو اريد لهذا الحوار ان يؤدي الى نتائج مضمونية فان كل الاطراف لابد ان تكون على استعداد للعمل بضبط للنفس وبواقعية . وعلى الصعيد السياسي ، ان ازمة السلطة في بولندا وعمليات القمع المستمرة للحقوق الاجتماعية والمدنية الاولية التي تتعارض مع الوثيقة الختامية لمؤتمر هيلسنكي تقوض مصداقية الانفراج . وما دامت هذه الشروط باقية ، فانها سوف تعوق التقدم بالنسبة لمجموعة كبيرة من المفاوضات بين الشرق والغرب بما في ذلك ، بصفة خاصة ، المناقشات في المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا . وبالمثل فان الغزو السوفياتي والاحتلال العسكري المستمر لافغانستان لابد حتما ان يكون لهما اثر سيء مشابه .

ومع ذلك يجب ان نؤكد ان الجهود المستمرة للرقابة على التسلح ونزع السلاح من الامور الأساسية في حد ذاتها . وما لا غنى عنه ان نحاول احتواء وتقليل التهديد الذي يمثله سباق التسلح وخاصة في الاسلحة النووية وتقليله والقضاء عليه في النهاية . ومن الضروري ايضا في هذه الاثناء ان نضمن ان الاسلحة والتكنولوجيات الجديدة لا تقوض العلاقة الاستراتيجية الهشة

بالفعل او تفقد ها الاستقرار ، ويتبع ذلك انه بينما الجو السياسي المعاكس لابد ان يؤدي الى تعقيد المفاوضات القائمة ، فان جهود نزع السلاح والرقابة على التسلح على الصعيد الثنائي والاقليمي والمتعدد الاطراف لا ينبغي ان تخضع لحل المشكلات السياسية الأوسع .

ان حكومتي شعرت بخيبة أمل كبيرة لنتيجة الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ولكن لا يمكن ان نتخلى عن الجهود الرامية الى تحقيق اهداف واقعية ترمي الى وضع حد لسباق التسلح وخفض الأسلحة - نووية وتقليدية ، ان الراى العام العالمي الذى يشعر بقلق متزايد بالتهديد الذى تمثله الأسلحة النووية ، يطالب بأن نضاعف من جهودنا . وحكومتى سوف تؤيد دائما مقترحات نزع السلاح والرقابة على التسلح اذا كانت حقيقية وواقعية .

ان الأولوية العظمى يجب ان نعطيها لنزع السلاح النووى حتى يمكن ان نوقف ونعكس اتجاه الحشد غير المتوقع للأسلحة النووية . وأملنا ويطيد بأن المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول الأسلحة الاستراتيجية والمتوسطة سوف تصل الى نتيجة مبكرة وناجحة .

وأود أن أكرر الاقتراح بالتوصل الى اتفاق على حظر مؤقت على ادخال أية أسلحة نووية استراتيجية او وسائل الايصال ، وهو الاقتراح الذى تقدم به رئيس وزراء ايرلندا ، السيد هوهي ، خلال الدورة الاستثنائية الثانية . ان هذا الحظر المؤقت يمكن ان يكون لفترة مبدئية مقدارها سنتان ويمكن تحديده بالموافقة المتبادلة . ان الاتفاق على أساس هذه الخطوط يمكن ، فسي رأسي ، أن يكون خطوة هامة نحو اعادة الثقة .

ان الابرام لمعاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية ، أو على الاقل ، فـرض الحظر على كل التجارب النووية لا يزال ضرورة عاجلة . ان انتهاء التجارب من شأنه أن يبسط معدل التحسين النوعي للأسلحة النووية وسوف يكون اسهاما قيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بوقف انتشار الاسلحة النووية .

وهناك بطبيعة الحال مجالات أخرى كثيرة يجب احراز التقدم فيها . والقى الضوء بصفة خاصة على الحاجة الى اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، وحظر كل الأسلحة في الفضاء الخارجي ، واهراز التقدم في مجال نزع السلاح التقليدي .

وإذا كانت الآفاق أكثر كآبة واثارة للانزعاج مما كانت عليه من عام مضى فان الاحتمالات بالنسبة الى ناميبيا تبد وأكثر اثاره للتفاوض . ان الحكومة الايرلندية تشعر بالقلق لأن زخم المفاوضات الرامية الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال ناميبيا يجب ألا يضيع . وأيدت ايرلندا تماما جهود الأمين العام ، وفريق الاتصال الغربي الذي يضم خمس دول ، ودول الخط الأول ، والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا من أجل العمل على تنفيذ هذه الخطة الآن . وفي رأينا أن أى تأخير آخر سوف يعرض للخطر احتمالات التوصل الى تسوية سلمية . ومن الحيوى أن تركز الجمعية جهودها في هذه الدورة على مساعدة الأمين العام في عملية التوصل الى تسوية . وطوال التاريخ الطويل للجهد الرامي الى مساعدة شعب ناميبيا على أن يحصل على حريته ويعيش في سلم ، اتضح أن التسوية عن طريق المفاوضات لن تتحقق الا اذا كانت هناك رغبة مخلصه من جانب كل من يعنيه الأمر لتحقيق ذلك . ان تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، التي تقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) من شأنه أن يمكن المجتمع الدولي من أن يفي بمسؤوليته الفريدة تجاه ناميبيا وأن يثبت أن أجهزة الأمم المتحدة يمكن استخدامها على نحو فعال لحسم قضية دولية كبرى .

ان خطة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحتوى على برنامج للعلاقات المستقبلية لكل الدول في الجنوب الافريقي ، ولن تحسم كل القضايا في المنطقة . على أن تنفيذها سوف يكون خطوة هامة في هذا الاتجاه . واذا كانت جنوب افريقيا تعرقل الآن تنفيذها ، مانعة بذلك الانهاء السلمي لعملية تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ، فسوف تتحمل مسؤولية ثقيلة حقا عن الصراع والمعاناة اللذين قد يتبعان ذلك .

وجذور الموقف الخطير والمأساوى في الجنوب الافريقي اليوم تكمن في سياسة الفصل العنصرى التي تطبقها جنوب افريقيا . هذا النظام الذى يكرس التمييز العنصرى نظام فريد وهو بحق موضع اذانة العالم كله .

وايرلندا تدين نظام الفصل العنصرى ، الذى تتبعه جنوب افريقيا ، بغير تحفظ ؛ ونحن نلتزم بمعارضته بقوة ونشاط ، عاملين في تنسيق مع المجتمع الدولي . ان قوانين جـوازات المرور ، واجراءات الحظر والاعتقال لاتزال تؤدى الى معاناة انسانية مكثفة . وفي هذا العام ، عندما نجد أن نيلسون منديلا قد قضى عشرين عاما في السجن ، فاننا نشعر بالقلق ازاء محنة المسجونين السياسيين ، ومنهم أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي الذين حكم عليهم بالاعدام . ونحث حكومة جنوب افريقيا على تخفيف هذه الأحكام .

وهناك بعض الشواهد على زيادة المناقشات فيما بين المجتمع الأبيض في جنوب افريقيا — على سبيل المثال في البحث عن هياكل دستورية جديدة . وهذا من سوء الحظ يتناول لسبب المشكلة أو الاطار الأساسي لنظام الفصل العنصرى . ان الأزمة التي تواجهها جنوب افريقيا أصبحت الآن عميقة بحيث أن ما من شيء يمكن أن يؤدي الى تفادى المزيد من الاتجاه نحو العنف سوى اتباع منهج جديد جذرى .

وفي التلمس لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية بيد وان جنوب افريقيا ربما تحاول اشاعة القلقة في الدول المجاورة . وننظر بقلق بالغ الى أية أعمال يكون هذا هو هدفها . وسنواصل تأييد جهود دول خط المواجهة الرامية الى تعزيز استقلالها الذى حصلت عليها بشق الأنفس .

وخلال السنة الماضية فان الصراعات في امريكا اللاتينية كانت أيضا من أسباب القلق للمجتمع الدولي .

وفي رأى حكومتى ، ان الصراع المسلح حول جزر فوكلاند / مالفيناس في وقت سابق من هذا العام كان صراعا لا لزوم له . ويغرب عن أسفنا العميق لاستعمال القوة بما يتعارض مع مبادئ الميثاق ، والفشل في الالتزام بقرار مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) ، وحقيقة أن الحل السلمي الذى عرض من خلال الأمم المتحدة تعذر تنفيذه . وأملنا أن الاطراف سوف يكون في مقدورها أن تتابع بنشاط امكانية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع المستمر فيما بينها .

ان حكومة ايرلندا وشعبها يشعران بالقلق أيضا ازا* عدم الاستقرار والعنف وانتهـاك حقوق الانسان في امريكا الوسطى . ونحن مقنعون بانه من الضروري علاج الاسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء التوترات في المنطقة ، وانها* كل تدخل اجنبي ، والسعي الى حلول سياسية للصراعات في المنطقة عن طريق الحوار والتفاوض .

وهناك قبول متزايد لحقيقة ان المجتمع الدول يتحمل مسؤولية علاج الاسباب الخطيرة لحقوق الانسان . وانني ارحب بالالتزام الشخصي الذي أعرب عنه الامين العام الجديد مسرارا ببرنامج الامم المتحدة لحقوق الانسان وجهوده الرامية لتعزيز الامانة في هذا المجال .

ومن اجل تحقيق التقدم المستمر من الضروري جعل التحقيق في اساءة تطبيق حقوق الانسان امرا عادلا . ومن المهم ايضا وجوب تعاون الدول المعنية بالتحقيق مع الامين العام أو الأشخاص المعينين الآخرين تنفيذا لقراراتنا ، اخذين في الاعتبار المسؤولية الاساسية للدول عن ضمان احترام حقوق الانسان في اطار مناطق ولايتها .

ان الاعلان الخاص بالتعصب الديني الذي اعتمده في العام الماضي الجمعية العامة هو اضافة هامة للصكوك المختلفة التي تتعلق بحقوق الانسان والتي اعتمدت منذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ . وتؤمن ايرلندا بان خطوات اخرى يجب اتخاذها لاسترعاء انتباه شعوب العالم الى هذا الاعلان .

وفي المنظور التاريخي ، راينا في الواقع تقدما كبيرا في ميدان حقوق الانسان ، على ان انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في اجزاء عديدة من العالم لا تزال تمثل اهانة لاحساسنا بقيمة الفرد الانساني . ان مذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين الابرياء قد حدثت مؤخرا في لبنان وغواتيمالا والسلفادور . وهناك بلدان اخرى لا نعرف تماما ما حدث فيها من انتهاكات مروعة لحق الحياة ، ولكن هناك من الاسباب ما يجعلنا نعتقد ان مثل هذه الانتهاكات تحدث فعلا . وما زال هناك مناطق اخرى نجد فيها ان الحقوق المدنية والسياسية يجري قمعها بشكل متقطع او حتى منهجي . ان الاساءة لحقوق الانسان ، مثل عمليات الاختفاء ، هي من أشد السمات ازعاجا مؤخرا . ان التقرير العام للامين العام حول الوضع الدولي فيما يتعلق بموضوع حقوق الانسان الى الجمعية العامة على فترات منتظمة يمكن أن يساعد المجتمع الدولي على أن يعرف في مرحلة مبكرة ظهور نمط لمثل هذه الاساءات ليتخذ اجراءات فعالة ضدها .

ان العالم في الوقت الراهن يواجه مشاكل كبرى في الميدان الاقتصادي . ومما له اهمية خاصة مشكلة التنمية التي هي في الوقت ذاته قضية اقتصادية وسياسية . ونتيجة لذلك وبسبب الطابع العالمي للأمم المتحدة فان لها دورا حيويا تلعبه في الحوار بين الشمال والجنوب . فهناك حاجة عاجلة وملحة لتشجيع التغييرات اللازمة لوقف الاختلالات الهيكلية في اقتصاد العالم والتعجيل بمعدل النمو في البلدان النامية .

ان الصعاب الاقتصادية التي تواجه كل البلدان لا تزال خطيرة ويحتمل أن تستمر فترة من الزمن . ان العجز المالي الكبير ، والقلق ازاء التضخم المالي والسياسات النقدية المتشددة قد رفعت اسعار الفائدة الحقيقية في البلدان الصناعية الى مستويات لم يسبق لها مثيل . وهذه الاجراءات لها آثار خطيرة وبعيدة المدى أدت الى تقليص حصيللة الصادرات للدول النامية المنهكة وقللت من معدلات نموها القليلة بالفعل . كذلك فان البلدان ذات الدخل المنخفض ، على الأخص ، قد اصبحت بشكل قاس بسبب الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية ايضا . ان الفقر وسوء التغذية والأمراض والامية لا تزال من الحقائق اليومية للأغلبية العظمى من سكان العالم .

وتؤيد إيرلندا كل التأييد الدور المركزي الذي يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تلعبه في أي برنامج واقعي لاستعادة العالم لحالته الصحية . ونحث بصفة خاصة على مواجهة التحدي الخاص بتوسيع وتعميق العلاقة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وذلك بالبدء المبكر للمفاوضات العالمية . ونحن نؤمن انه لا بد للدول المصنعة أن تبذل الآن كل ما في وسعها لكي تضمن البدء في حوار جديد وفعال مع البلدان النامية . وعلى المدى الأطول فاننا نتطلع الى مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية في شهر حزيران /يونيه من العام المقبل لتحسين فهم المشكلات الحقيقية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، لتعزيز امكانية احياء الاقتصاد الدولي واعطاء حوافز دفة جديدة لتقدم البلدان النامية .

ويسعدني أن أعلن أن العمل المطول لمؤتمر قانون البحار قد تم تنويجه باعتماد نص اتفاقية قانون البحار من جانب الأغلبية العظمى للدول الممثلة هنا . وهذا بالفعل انجاز يحق للأمم المتحدة أن تفخر به . ومع ذلك فان مهمتنا لم تنته بعد . فاعتماد الاتفاقية ليس سوى الخطوة الاولى في عملية اعطاء احكام الاتفاقية ، التي جرى التفاوض بشأنها بشق الأنفس ، ووضع القواعد الارشادية المقبولة بشكل عام لاستخدام البحار ومواردها على نحو منظم . وفي خلال المفاوضات أكدت دائما كل الأطراف المعنية على أن الاتفاقية هي صفقة شاملة متوازنة تم التوصل اليها بعناية ولا يجب أن تكون خاضعة لقبول الدول لها بشكل مجزأ . ولا بد لنا أن نضمن الآن الحفاظ على وحدة هذه الاتفاقية الشاملة . ولا بد لنا أيضا أن نضمن للهيئة الدولية الجديدة

التي انشأت - السلطة الدولية لقاع البحار - امكانية البدء بعملها في مرحلة مبكرة . وتأمل حكومتي أن يبلغ التأييد للاتفاقية حداً يُمكّن اللجنة العضيرية من الاجتماع بسرعة لتيسير عمل الاتفاقية والتشغيل الفعال للأجهزة التي تنشؤها . لذلك أحث كل الدول الأعضاء على تأييد الاتفاقية وعلى المصادقة على احكامها وذلك بالتوقيع عليها بأسرع وقت ممكن . وهذا ما تنسوى أن تفعله حكومة إيرلندا .

وأود الآن أن أنتقل الى مسألة صعبة بشكل خاص نواجهها في إيرلندا طالبا منكم تعاطفكم وتفهمكم في هذا الأمر . وأنا اشير الى الموقف في إيرلندا الشمالية . لست بحاجة الى أن أتحدث تفصيلا عن الآثار المأساوية لاستمرار القلاقل في شمال إيرلندا . فمئذ نشوب دائرة العنف الحالية منذ ١٢ عاما ان حوالي ٢٤٠٠ شخص قد قتلوا وأكثر من ٢٥٠٠٠ شخص قد عانوا من اصابات خطيرة . ان تد مير الممتلكات قد بلغ مئات الملايين من الجنيهات . واقتصاد إيرلندا الشمالية قد عانى بشدة ولا يزال في حالة انخفاض مستمر . ومن بين أسوأ الآثار ، مع ذلك ، الضرر الذي أصاب اللحمة الاجتماعية للمجتمع . ان جيلا جديدا بدأ ينمو الآن في إيرلندا الشمالية في ظروف نجد فيها العنف والمواجهه قوا البغضاء والانقسام تشكل جزءا من نمط الحياة اليومية .

كذلك فان عب القلاقل لم يقتصر على المقاطعات الست لايرلندا الشمالية . ذلك ان الموت والدمار يحصل في بريطانيا ، والثمن من الناحية المالية بالنسبة لبريطانيا كان باهظا . ونحن في بقية انحاء إيرلندا أيضا عانينا من الموت والدمار ، وبقاء هذا الوضع في إيرلندا الشمالية يعني بالنسبة لنا انفاقا اضافيا وصل الى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرليني كل عام للحففاظ على الأمن . ان حسن الادراك يجب أن يجبرنا جميعا على أن نسعى الى تسوية عادلة ودائمة لهذا الموقف غير المحتمل ، حتى على أساس مصالحنا المشتركة ولكي تكون هذه التسوية فعالة لابد أن تأخذ في الاعتبار الطبيعة الأساسية للمشكلة . وحكومة إيرلندا من جانبها قد أعلنت أن هذه المهمة هي اولويتها السياسية الأولى .

ان جذور المشكلة تكمن في ظروف تاريخية معقدة لعبت فيها كل من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية دورها . ونحن نؤمن ، مع ذلك ، أنه في أي تحليل موضوعي

للمشكلة يبرز عامل واحد بجلاء كامل ، وهو أن الترتيبات الدستورية التي وضعت في العشرينات عجزت عن أن توفر أساسا عادلا يمكن العمل به لتحقيق السلم والاستقرار في ايرلندا الشمالية . أن تجربة تقسيم ايرلندا فشلت على نحو واضح . ومن بين آثار هذا الفشل التوتر القائم فسي ايرلندا الشمالية الذي تفجر في صورة عنف في كل عقد تقريبا منذ تقسيم جزيرة ايرلندا . ان تطوير الامكانيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكاملة للجزيرة ككل قد تم ابطاؤه نتيجة للتقسيم . فانشئت حواجز حيث كان لا يجب أن تقوم الحواجز ؛ والانقسام السياسي المصطنع في جزيرة ايرلندا الصغيرة بالاضافة الى تقسيم مجتمع مؤلف من ١٥ مليون نسمة في داخل ايرلندا الشمالية نفسها هي انقسامات لا علاقة لها بمطالب اليوم .

ان حكومة ايرلندا ، التي أتحدث اليكم باسمها اليوم ، تسعى الى ازالة كل الحواجز والانقسامات في ايرلندا . ولا نسعى الى القيام بذلك الا عن طريق الطرق السلمية . وندين تماما ونرفض رفضا قاطعا العنف والأنشطة الارهابية مهما كان مصدرها . ان الفظائع التي ارتكبتها رجال ونساء يؤمنون بالعنف من كل الأطراف هي أعمال شريرة في أساسها . وهي عديمة الجدوى في النهاية بل ونتيجتها عكسية بوصفها وسيلة لتعزيز التغيير السياسي . وهي لا تعمل الا على زيادة المرارة وعلى تعميق المواقف العنيدة وفوق كل ذلك على تأجيل موعد التسوية . ان الطريق نحو السلام لا يمكن الا في ازالة الحواجز وفي التوفيق بين كل التقاليد الايرلندية .

اننا نؤمن ان الطريق قد ما والى الامام يكمن في ان تقوم الحكومتان البريطانية والاييرلندية بالعمل معا من اجل هذه الغاية . ومنذ عامين تحركنا في هذا الاتجاه وقبلت حكومتا بلدينا في سياق الموقف في ايرلندا الشمالية ، الحاجة الى التقدم بسياسات تؤدي الى تحقيق السلم والتوفيق والاستقرار وتحسين العلاقات بينهما . هذا التطور والتقدم الذي تلاه في تحديد مجالات معينة للتعاون ، تم الترحيب بهما على نطاق واسع باعتبارهما يمثلان الامل في علاقة جديدة واجابة بين بلدينا ، تحطم الحواجز وتنشئ حوارا وتفهما ونية حسنة ، تمكن علاج مشكلة ايرلندا الشمالية على نحو فعال .

اننا سنواصل جهودنا للحصول على تاييد واسع النطاق لسياستنا التي نحن مقتنعون بانها تتيح الاحتمال الوحيد لحل فعال في المدى الطويل . ان هدفنا هو ان نعمل من اجل ان تبرز في ايرلندا هياكل سياسية متفق عليها تفي بمتطلبات التقاليد الايرلندية المختلفة المتكاملة ونحن نطالب بريطانيا ان تنضم الينا في العمل من اجل تحقيق هذه الغاية ، واذ تفعل ذلك فانها تزيل آخر حاجز امام تطوير علاقات طبيعية بين شعبي الجزيرتين . ونطالب كل الحكومات الممثلة هنا اليوم ان تساعدنا على اجتياز الطريق الصعب نحو التوفيق والسلم والاستقرار .

خطاب سعادة السيد بيير موروا رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن الى بيان سعادة السيد بيير موروا رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية .

أصطحب السيد بيير موروا رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية الى المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة السيد بيير موروا ، وادعوه ان يتفضل بالحديث الى الجمعية العامة .

السيد موروا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي نيابة عن الوفد الفرنسي ان اتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لجمعيتنا هذه . ان خبرتكم بالحياة الدولية التي اكتسبتموها في ممارسة مهامكم السامية ، ومعلوماتكم التامة عن الأمم المتحدة ، تشكل ضمانا بأن تدار أعمال هذه الجمعية بما تستلزمه من السلطة والكفاية .

أود كذلك ان اتقدم بالتحية الى الامين العام لمنظمتنا . لقد سعدت باستقباله في فرنسا منذ وقت قريب ، وانني احتفظ بذكرى طيبة لهذه الزيارة الاولى . لقد وجدت فيها تأكيدا للخصال التي ما فتئ يقدم الدليل عليها في ممارسته لمهامه .

ان الوفد الفرنسي لا يفوته أن يتقدم اليكم بالشكر للتفاني الذي تبدونه منذ عشرة شهور في الاضطلاع بمسؤولياتكم . ان هذا العرفان موجه كذلك الى كل موظفي الامانة العامة الذين نعرف نشاطهم ونقدر كفاءتهم .

انني اعلم ان وجود رئيس وزراء فرنسا في هذه القاعة أمر غير معهود . فمنذ قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة في ١٩٥٨ ، اعد أول رئيس حكومة فرنسية يعطي هذه المنصة .

لقد أردنا القيام بهذه اللفتة أولا ، لكي نقدم الدليل على الاهمية التي يعلقها رئيس الجمهورية الفرنسية على منظمة المجتمع الدولي . ومنذ اكثر من قرن ومجموعة الافكار التي نحمل لواءها ، متمسك بتعزيز الدولية باعتبارها أحد اشكال التضامن . ان هذا التضامن بالنسبة لنا ، ينبغي ان يكون في ان واحد مبدأ أخلاقيا ومبدأ عمل . ومثلما نمنح في فرنسا المؤسسات والعمال عقود تضامن لمكافحة البطالة ، فانه يمكن للمجتمع الدولي ان يلجا الى ابرام عقود تضامن فيما بين البلدان لمكافحة التخلف .

ولئن كان رئيس الحكومة الفرنسية حاضرا اليوم على هذه المنصة ، فمرجع ذلك هو الرغبة في التشديد على الحاجة الاكيدة الى التضامن التي نعتقد انها أفضل سبيل لتحقيق السلام .

ان فرنسا تود بهذا السبيل ان تؤكد ثقتها في منظمة الامم المتحدة وفي قدرتها على استعادة رسالتها الاصلية وهي حفظ السلم . ان جمعيتنا هي في واقع الامر الجمعية الوحيدة التي تتجمع فيها كل الدول على قدم المساواة . واود ان اشدد دون ابطاء على هذه القناعة في ذات الوقت الذي تسهم فيه فرنسا ، استجابة لموقف طارئ ، بصورة نشطة في قوة متعددة الجنسيات طلب مجلس الامن انشائها ، ولكنها لم تشكل وفقا لاجراءاتنا المعتادة البطيئة للغاية ، للاسف الشديد .

انني اعتزم ان اشرح امامكم صورة للموقف في العالم كما اراه وأن أحلل أسباب الصعوبات التي نصادفها .

سوف اطرح عليكم بعد ذلك في الجزء الثاني من بياني ، الردود التي تقترحها فرنسا .
 ما هو اذن الموقف في العالم ؟
 حينما ننظر لا نرى سوى الاضطراب والاختلال ومنذ انشاء منظماتنا فان حوالي ١٢٠ نزاعا
 ادمت كوكبنا . لكن منذ عامين فقط نشهد تراكم الاخطار وتزايدها . ان اية قارة لم تسلم من
 ذلك . ان النزاعات المحلية العلنية او الكامنة تتزايد وتتواتر وتهدد بصورة دائمة التوازنات
 الاقليمية . ان نزاعات سابقة طال امدها . ودول يتم غزوها وغيرها يمزق اربا . وفي هذا العام
 فان الحرب التي لم تكن لها ضرورة في جنوب الاطلنطي تضاف اليها . وهذا يقدم مرة اخرى
 الدليل القاطع على ان استخدام القوة لا يقدم حلا دائما لاي نزاع . وفي الشرق الاوسط ايضا ،
 فان العالم قد شهد مجددا صحت وعدم جدوى العمليات العسكرية . فالموت والمعاناة هما
 النتيجة الحتمية لها ، وتظل القضية الأساسية على ما هي عليه . فهناك شعب ما زال محكوما عليه
 بالتيه . وبمجرد بدء العمليات العسكرية جرت المذابح البشعة للمدنيين التي يجمع المجتمع
 الدولي على اذانتها .
 وفي شرق اوربا ، في بولندا التي يحتلها جيشها ، نرى شعبا شجاعا قد حرم من أن
 يختار سبل الحرية . وفي أمريكا الوسطى ، يتسع نطاق المواجهات ويزداد كثافة . كيف يمكن
 أن يكون الامر على نحو غير ذلك ، ما دامت الشعوب ينكر عليها حقها الاولي في صنع مستقبلها ؟
 ان اعلاننا العالمي لحقوق الانسان يعترف بالحق في الثورة ضد القهر . وحيث انساني
 نشئت على هذه التقاليد العريقة ، فانني ساكون آخر من ينساها .

ان مثل هذه الاحداث هي عوامل للاختلال وانعدام الامن .
 وفي نفس الوقت ، فان الازمة الاقتصادية تتخذ ابعدا عالمية . والوقت الطويل الذى
 دامت فيه أصبح عاملا جديدا للفضى التي تتجه الى زيادة اثارها المخربة . ان البلدان - وحتى
 البلدان المتقدمة النمو - وجدت نفسها تواجه ضائقات مالية ، الواحدة تلو الاخرى .
 ولمدة ثمانية عشر شهرا حتى الان والكساد يضر هذه البلدان المتقدمة صناعيا بشدة .
 فالانتاج راكد او يتناقص ، والبطالة تتزايد بسرعة ، وفي بعض الاوقات تصل الى مستويات تشابه
 تلك التي كانت سائدة خلال الازمة الكبرى في عام ١٩٢٩ . وانا اشير الى ذلك بجديفة خاصة
 لان فرنسا ، الى جانب اليابان ، هي البلد الذى تمكن من تحقيق معدل نمو ايجابي في هذا
 السياق .

ان بعض التوازنات الهشة التي تم الحفاظ عليها حتى الآن تبدأ في الانهيار والمؤسسات
 تفلس واحدة بعد الاخرى ، ويتزايد العجز في الميزانيات والتجارة ، والتنمية الآن متوقفة في
 العالم الثالث . ومعدل دخل الفرد في كثير من البلدان في انخفاض . والبلدان الأقل نموا
 تعاني بصفة خاصة من خفض المعونة العامة لبرامج التنمية . وقد أصبحت مشكلات الجوع اليوم أكثر
 اثارا للقلق مما كانت عليه منذ عقد مضى . فكم بلد يوجد الآن تحت رحمة حادث مناخي او مالي
 يمكن أن يهدد بقاءه ذاته ؟

ان كل هذه الاختلالات لها اثر يزيد من عدم التكافؤ بين الدول المصنعة ومعظم الدول
 الأخرى . انني أود أن أضيف أنه في كثير من البلدان نجد أن الازمة تزيد من الفجوة بين مختلف
 الفئات الاجتماعية ، وبين أولئك الذين لديهم بعض الاحتياطات لمواجهة مصاعب العصر وبين أولئك
 الذين لا يملكون تلك الاحتياطات .
 وهكذا ، فاننا نشهد تدهورا على نطاق عالمي يشجع على تعزيز الأنانية وتصاعد العنف ،
 الذى يعتبر الارهاب أحد أشكاله البشعة . ان كل التعلات تستخدم لتبرير هذا العنف : الأمن ،
 والدين ، والمعتقدات وحتى الانتقام في بعض الأحيان . وقد وطفت حقوق الدول والشعوب
 بالأقدام . ان فرنسا ترى في ذلك علامات تبعث على القلق وعودة الى موقف كانت فيه القوة فوق الحق .

تلك هي حالة العالم .

والنسبة الى فرنسا ، فانها ترى أن الصعوبات الراهنة ترجع أسبابها أساسا الى ثلاثة عوامل :
اللعبة بين الدولتين العظميين ، وتصاعد الأنايات الوطنية ، وتكدس السلاح .
ولنتحدث الآن عن العامل الأول ، وهو اللعبة بين الدولتين العظميين . فخلال أعوام
طويلة استطاع العالم أن يعيش في وهم أن التعايش السلمي بين الدولتين العظميين سوف يقلل من بور
التوتر ، ولكن هذا الوهم قد تبدد .

ان تقدم التعليم ، وصفة خاصة خلال السنوات العشرين الأخيرة ، وما أدى اليه ذلك من
تطور للعلم والتكنولوجيا ، قد حفز تطلع البشر الى الحرية والعدالة ، وتطلع الشعوب الي تحقيق
هويتها الوطنية ، وتطلع الأمم الي تحقيق استقلالها . ومنظمتنا تعد شاهدا حيا على ذلك ، لأنني
ألاحظ أنها قد زادت من عدد المشتركين فيها بمعدل ثلاثة أمثال خلال عشرين عاما . ولكن الدولتين
العظميين لم تتمكن من الاستجابة لهذا التباين وهذا التغير العالمي . وقد حاولتا أن تطيلا أمد
سياسة الكتل التي تفرضانها على العالم .

ان هذا الاغراء المستمر ، المتمثل في الدفاع عن مناطق نفوذها وتوسيعها ، وفي معالجة
مشكلات العالم من خلال مصالحهما فقط ، وتحويل التوترات بين الدول الى مواجهات بين الشـرق
والغرب ، هو عامل دائم في الاختلال والاضطراب . ان المرء لم يعد يستطيع أن يحصي الضغوط من
كل الأنواع ، مثل المناورات العسكرية والعقوبات المالية التي تفرض على الشعوب التي تحاول أن تحترم
استقلالها . ولدان العالم الثالث هي أول من يعاني من هذا التنافس . ولكن الأمم المصنعة ليست
بمنأى عن عواقبها حتى وان اتخذت شكلا مختلفا في الشرق والغرب .

ففي الغرب ، نجد أن احدى الدولتين العظميين تستخدم - وفقا لمصالحها الوطنية - اختلال
النظام النقدي الدولي وتحديد سياستها الموازنية والنقدية ، دون أن تعبأ بالنتائج التي قد تنجم عن
ذلك بالنسبة للبلدان الأخرى .

وفي الشرق ، فان الدولة العظمى الأخرى لا تزال تستخدم القوة العسكرية - بصورة مباشرة أو غير
مباشرة - كي تتصدى لرغبة الشعوب في تصريف مستقبلها بنفسها .

ان عمى البصيرة هذا الذى أصاب الدولتين العظميين هو أحد الأسباب الرئيسية للاختلالات التي يشهدها العالم اليوم . وأنا أقول ذلك وفي ذهني الشعبين العظميين ، الأمريكي والسوفيياتي ، اللذين يقيم معهما الفرنسيون علاقات صداقة منذ قرون . وأقول ذلك لأن فرنسا عضو في حلف تزعم أن تظل وفية له .

ومع أن فرنسا وفية لعهودها ، إلا أنها رغم ذلك تتطلع الى الاختفاء التدريجي للكتل العسكرية وهي ترجو أن تتمكن البلدان متمتعة بالحرية الكاملة من التعبير عن قدراتها في الابداع . وهناك حقا أشكال أخرى للسيطرة ، وقد يمثل ذلك ، في بعض الأحيان في الرقابة التي تحاول ضرب قوى الابداع . وهناك أيضا التكنولوجيات الحديثة التي تعتبر - الى جانب القوة الاقتصادية - امكانية للضغط على التفكير . وعلينا أن نحذر من ذلك . ان ردود الفعل يمكن أن تكون عنيفة عندما يكون هناك سياس أساس ثقافة الشعوب وحضارتها ، وعندما تنتهك الضمائر والمشاعر .

أما العامل الثاني ، وهو تصاعد الأنانيات الوطنية ، فاني أقول عنه : وانما كانت العلاقات الاقتصادية الدولية تتشكل على هوى قانون " الأقوى على حق " ، كان من الحتمي أن نشهد عودة السياسات النزعة الحمائية الى حد ما . وعلى أولئك الذين يرثون لذلك حسرة على قوانين السوق أن يفهموا أنهم ساهموا في الواقع في القضاء على الآليات المنظمة بفرضهم شريعة الغاب .

ان تصاعد الأنانيات الوطنية هذا قد أصبح عائقا اضافيا للمبادلات التجارية ، وأسهم كذلك في اطالة أمد الأزمة ، وهو فضلا عن ذلك - وهذا هو الأخطر - يقوّض التجمعات الإقليمية التي ما فتئت تظهر منذ عقدين أو ثلاثة . وقد تأثرت عملية تكامل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بذلك الأمر . ويصدق ذلك أيضا على أمريكا وآسيا .

وخلف واجهة اللقاءات الدولية والمشاورة التي تطورت الى درجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، فان المجتمع الذي نكوّنه يدو ، في حقيقة الأمر ، سائرا تدريجيا في طريق التفتت والانطواء على النفس في كل كيان وطني .

وسيكون من الخطورة بمكان أن تتخذ البلدان المصنعة الازمة الاقتصادية حجة لتتصدى لظهور

مراكز صناعية جديدة في بلدان العالم الثالث . وانما يتعين عليها أن تتكيف مع هذا الوضع الجديد حتى ولو أدى ذلك الى تحولات مؤلمة .
ومع ذلك ، فان التصنيع في العالم الثالث لا يمكن أن يقتصر على أشكال اغراق السوق استنادا الى استغلال الأيدي العاملة الرخيصة استغلالا لا ضابط له . ولا يمكن أن ينظر اليه فقط من زاوية تجميع الأرباح لدى الشركات متعددة الجنسية التي تنتهز فرصة الخلل العالمي لفرض قانونها . ان التحول اللازم يجب أن يكون محكوما ومضبوطا .

ويقوم مستقبل العالم الى حد كبير على استقلال اقتصاداتنا ، غير أن عدد الخلافات يتزايد بنسبة تزايد التعبير عن سياسات تنبع فقط من المصالح الوطنية . وذلك يبدو أن المؤسسات المتعددة الأطراف ، وهي الاداة المفضلة للتعاون الدولي ، لم تعد كافية لتمكيننا من التغلب على أزمات اليوم . أما العامل الثالث الذي يفسر الاضطراب في العالم اليوم فهو التسليح المفرط .

ان لجميع الدول الحق في الأمن وفي نظام دفاع مستقل . وهذه هي في الواقع السياسة التي تطبقها فرنسا بالنسبة لنفسها . ومع ذلك ، فنحن ما زلنا نؤمن بأن تكديس الأسلحة مصدر خطير لتهديد أمن العالم وسلمه . وعندما اجتمعت الجمعية العامة منذ بضعة أسابيع في دورة استثنائية للنظر في امكانات نزع السلاح ، لاحظت مع الازعاج أنه لم يحدث في أى وقت مضى في التاريخ أن يبلغ سباق التسليح هذه السرعة الهائلة .

ان هذا الموقف ناجم عن عاملين حللتهما من قبل : وأعني اعمال الدولتين العظميين وتغلب النزعة الأنانية لدى الدول . وما فتئت التوترات التي تولدها هذه العوامل تتفاقم في عالم لا تزال تحدد القاعدة فيه علاقات القوة . ومن واجب دولنا أن تستجيب للتساؤلات وأحيانا للمخاوف المترتبة على ذلك بين الناس والتي يعكسها ، في اوروبا مثلا ، انتشار تيار من السلامة . وينبغي على دولنا أن تقدم الدليل على أن السبيل الى خفض حقيقي للتسلح مستطاع ، ذلك هو الالتزام العاجل المفروض على حكوماتنا وخاصة تلك التي تمتلك وحدها جل الترسانات العسكرية .

والآن ، مع التسليح النووي المفرط للدول الكبرى وتكدس الأسلحة التقليدية في أوروبا وسباق التسليح المحموم في العالم الثالث ، لا تتقدم المفاوضات . وقبل أن نستطيع اجراء محادثات جادة عن نزع السلاح العام الذي يمكن التحقق منه ، وهو هدفنا ، علينا أن نتحدث أولا عن التسليح المفرط . وتلاحظ فرنسا بقلق أن الاختلال يتزايد بين مقتضيات السلم والتنمية من ناحية ، والسياسات التي تنتهج فعلا في العالم من ناحية أخرى .

وإذا كنت قد رأيت أن من واجبي أن أطرح باسم فرنسا هذا التقييم للحالة السائدة مع تحليلات لأوضاعها ، فليس مرد ذلك الاستسلام لأي شكل من أشكال التشاؤم أو اليأس أمام مشقة المهمة التي تنتظرنا . اننا نستطيع التغلب على الازمة ولكن لا بد أن تتوفر لدينا الارادة اللازمة لذلك والآن نسمح للأوهام بالسيطرة علينا . فلا بد للعالم أن يعود الى طريق النمو والسلم .

تحقيقا لذلك لا بد أولا وقبل كل شيء من السعي الى السلم . ان فرنسا تتحدث وتتصرف على أساس واضح لا يتغير يقول ؛ هناك أسلوب واحد هو التفاوض . وهدف واحد هو الحلول السياسية في ظل احترام حقوق الشعوب .

وقد كان ذلك بالفعل مغزى الاعلان الفرنسي المكسيكي بشأن السلفادور ، الذي دعا الخصوم الى اعتراف كل واحد بالآخر .

وينطبق هذا النهج الذي تتبعه فرنسا ، على جميع الأزمات التي تشترك فيها دولة أو أخرى من الدول الكبرى اشتراكا مباشرا .

وفي حالة افغانستان ، تؤكد فرنسا من جديد تأييدها لأي حل سياسي يؤدي الى انسحاب القوات الأجنبية ، وهي تطالب باحترام حق الشعب الافغاني في تقرير مصيره وضمان عدم انحيازه بسبل وحياد هذا البلد .

وفي بولندا ، نتطلع بحرارة الى انتهاء حالة الطوارئ والافراج عن المعتقلين وهما شرطان ضروريان لاستئناف حوار حقيقي بين قطاعات المجتمع البولندي .

وفي أمريكا الوسطى ، فان المبادئ التي تعبر عنها فرنسا هي على النحو التالي ؛ التسوية السياسية للنزاعات الداخلية والخارجية ؛ الضمانات الإقليمية بالأمن وعدم التدخل ؛ الاحترام المطلق لسيادة الدول ، الذي يعني حق الشعوب في أن تقرر بحرية أشكال نموها الاقتصادي والاجتماعي . وهذا النهج هو أيضا أساس المقترحات الفرنسية في نزاعين إقليميين قديمين ، ولكن استمرارهما يدعوبصفة خاصة للقلق .

أشير أولا الى مسألة ناميبيا . لقد اقترحت مجموعة الاتصال خطة عمل أتاحت تحقيق الكثير من التقدم فيما يتعلق بالمبادئ الدستورية والفترة الانتقالية .

وانذا كانت المفاوضات قد توقفت في الآونة الراهنة ، فان ذلك يرجع بالذات الى أن بعض الشروط لا تتماشى مع المبادئ العامة التي ننادى بها ونؤيدها ولأنها تقع في اطار سيادة أنغولا وحدها .

وسوف تواصل فرنسا من جانبها دعم الخطة المثلثة المراحل مع اذ انتهت في الوقت ذاته لأيسة استراتيجية تقوض الاستقرار في الاقليم ورفضها لأي ربط بالاعتبارات الخارجية .

ويتعلق المثال الثاني بالشرق الأوسط . انني أعتقد أن الاحداث المفجعة التي شهدتها الأيام الاخيرة قد قدمت الدليل الواضح على سلامة المواقف التي ساندتها فرنسا منذ بدء الأعمال الحربية . وكمن وقت كان يمكن أن نكسبه ، وكمن الأرواح كان من المستطاع انقاذها لو أن صوتنا لقي آنا صاغية .

أود أن اذكر هذه الجمعية بالعبادئ التي طالما طرحها في هذه القاعة من قبل ممثلو فرنسا بصورة خاصة وزير خارجيتنا السيد شيسون وهي : الأمن لاسرائيل ولجميع الدول العربية في المنطقة من ناحية ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من ناحية أخرى .
وفضلا عن ذلك ، فان أية تسوية تقتضي سابقا بطبيعة الحال الاعتراف المتبادل بالدول والقوى السياسية في المنطقة .

لقد بذلت فرنسا كل المستطاع لوقف الاعمال الحربية وتجنب المأساة . ومنذ ٢٨ من تموز/يوليه قدمت فرنسا ، بالاتفاق مع مصر ، مشروع قرار الى مجلس الأمن وقد عبرنا عن أملنا في تدخل قوات الأمم المتحدة ، واقترحنا ذلك . وفي الأيام القليلة الماضية ، استأنفنا تحمل مسؤولياتنا من جديد . ونحن نلاحظ أن دولا عديدة ، من بينها بعض من أهمها ، وافقت على تحليلنا للحالة . كما نلاحظ أيضا أن البلدان العربية التي اجتمعت في فاس قد عبرت عن وجهة نظر نعتقد أنها ايجابية . وفيما يتصل بلبنان الذي أدانت فرنسا غزوه ، فاننا سنواصل العمل من أجل استعادته سيادته ووحدته وسلامة أراضيه ، ومن أجل احترامها .
وأود كذلك أن أقول كلمة عن نزع السلاح . ان موقفنا يقوم على فكرتين بسيطتين ولكنهما تتميزان بالواقعية فيما بيدولي وهما : توازن القوى ، والرقابة التي يمكن التحقق منها لخفض المتراكم من الاسلحة . وهذا هو الأساس الذي نوافق بناء عليه على المفاوضات الجارية ونساند اتمام اتفاقات اقليمية للأمن والحد من التسلح .

ولكن ليس من المستطاع العودة الى مناخ سلمي الا اذا وفرنا في الوقت ذاته وسائل التغلب على الازمة الاقتصادية .
وما هي الازمة في الواقع ؟ انها ليست كارثة طبيعية لا يمكن توقعها حدث بنا فجأة ، وهي لا تعدو أن تكون الآ اختلالا في نظام علاقاتنا الاقتصادية ونتاجنا . انها فترة تحول بين مرحلتين يمر بهما العالم ، بين مرحلتين تكنولوجيتين . وقد يتم هذا التحول بأسوأ الشروط اذا لم يسيطر عليه ، بل وقد يولّد نزاعات مسلحة .

ومع ذلك ، يمكن القول بأنه اذا ما وضع ، تحت ضوابط ، أى اذا ما تمت السيطرة عليه فكريبا ، فانه يمكن أن يتيح فرصة طيبة لا حراز تقدم حاسم لمجتمع الأمم . ويتعين علينا ، أولا وقبل كل شيء ، أن نرفض الحلول الزائفة التي تدعو - متذرة بحجة الواقعية أو الحزم - الى ادخال تعديلات على أدنى مستوى للانتاج ، فهذه التعديلات تطيل أمد الأزمة . ومعناها في واقع الأمر هو الاستسلام .

ان الظروف الجديدة للاقتصاد العالمي تتطلب بذل جهد كبير للتسوية في داخل اطار كل اقتصاد . وفرنسا لا تطعن بأى حال من الأحوال في الحاجة الى ذلك ، بل انها التزمت بالسير في هذا الطريق باصرار . ويجب أن تستمر مثل هذه الأعمال في سياق يمثل صعوبة خاصة بالنسبة للجميع . وانني ألاحظ أن بلدان العالم الثالث قد توصلت الى نتائج ذات مغزى في هذا الصدد ، لكن ما يجب أن نتجنبه هو تعميم السياسات التقييدية التي يمكن أن تؤثر على الفوائد التي يمكن أن تثمرها الجهود الحقيقية التي يبذلها كل بلد داخل حدوده . كما يجب أن نتجنب دفعها جميعا الى دوامة انكماشية .

يوجد الآن تضامن حتمي فعلي بين اقتصاداتنا . وسواء أردنا ذلك أم لم نرده ، فلا يمكن لأحد أن يهرب من تأثير المقررات الاقتصادية التي تصدر كل يوم عن المجتمع الدولي ، كما تتخطى مقرراتنا حدود الدول . ان السياسات الاقتصادية الجديدة ، التي تعتمد بدرجة كبيرة على فكرة نقدية وعلى الاقلال من تأثير الحكومات ، تبشر بحدوث سيطرة دائمة على التضخم ، والاستئناس السريع للنمو المرتقب . واليوم ، يدرك كل منا نواقص تلك السياسات التي أدت الى العجز الضخم في الميزانيات ، والابقاء على معدلات مفرطة لسعر الفائدة ، والى استمرار الركود . ان أن الافتقار الى التدخل في الأسواق المالية يوضح استمرار التفاوت في أسعار الصرف .

لقد نددت فرنسا دوما مع العديد من شركائها بالعواقب الوخيمة لتلك السياسات على الاقتصاد العالمي ، وصفة خاصة على اقتصادات البلدان النامية . ونحن نشهد تفتت الأسس الهشة التي بنينا عليها اقتصاداتنا . ومن أجل وضع حد لهذه العملية لا مناص من أن يكون العمل على الصعيد الداخلي مصحوبا باستكشاف فعال على المستوى الدولي للسبل اللازمة للعودة العامة الى النمو والرخاء . وعلى كل منا أن يسهم في تحقيق هذه الاهداف وفقا لمكاناته الخاصة . هذا هو مغزى القرار الذي اعتمده

في قمة فرساي البلدان السبعة الأكثر تصنيعا والتي اجتمعت هناك بناء على دعوة من الرئيس فرانسوا ميتران .

وللنجاح في ذلك ، لابد أن نؤكد تضامنا ونستخدم كل المصادر التي يمكن أن تكون متاحة لنا . ان تقدم التكنولوجيا ، والوفاء باحتياجات الطبقات الأكثر غنا من سكان العالم ، يشكلان امكانية هائلة اذا ما عبثت فانها يمكن أن تعطي دفعة جديدة للاقتصاد العالمي . ليس الانكماش أمرا حتميا ، ان يمكن التغلب عليه بعمل جماعي نابع عن فكر واضح ، ويتم الاضطلاع به بروح من التضامن .

هذا هو المنظور الصحيح الذي يجب أن ينظر من خلاله الى العلاقات بين الشمال والجنوب . كان التكافل بين الشمال والجنوب يسير دون ضابط . وقد أدى هذا الى تفاقم هذه الأزمات ، وقد آن الأوان لكي نلزم أنفسنا بادرة جماعية حقيقية لهذا التكافل بين أطراف متكافئة . كما آن الأوان أيضا لكي نجعل من ذلك أداة للعودة بنا الى النمو والتنمية للفرد وللجميع وللسعي من أجل تضامن اقتصادي دولي حقيقي هذا هو ما يعرض اليوم ، وصورة أساسية ، الحوار بين الشمال والجنوب للخطر . وهو مغزى النداء الذي وجهه في كانون رئيس الجمهورية الفرنسية .

كيف يمكننا ان في ظل هذه الظروف ألا نشعر بخيبة الأمل والقلق ، ان نرى هذه المناقشات الآن وقد شلت ؟ ان مشروع المفاوضات العالمية الشاملة الذي ترغب فيه فرنسا أشد الرغبة لا يزال معرقلا .

الآن وجهات النظر قد أصبحت اليوم أكثر تقاربا من بعضها البعض . وأرى الدليل على ذلك في النتائج الفورية التي أمكن التوصل اليها في تورنتو فيما يتعلق بالوكالات المتخصصة ، وفرنسا ملتزمة بذلك التزاما شديدا ، وقد أسعدنا الاتفاق الذي تم التوصل اليه بالنسبة لتمويل المؤسسة الانمائية الدولية في عام ١٩٨٤ ولا نشاء صندوق خاص . وانني لعلني ثقة من أن كل ما نحتاج اليه هو القليل من حسن النية حتى يمكن للمفاوضات الشاملة أن تبدأ على وجه السرعة ، وسيمثل ذلك انجازا حاسما لهذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويستطيع كل منا أن يرى ، ان الظروف الراهنة تفرض علينا ضمان اتخاذ تدابير سريعة . ولقد تحدث السيد الأمين العام عن ذلك في بيانه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتعين علينا ضمان انما مستمر للاقتصاد العالمي في مناخ من استقرار الأسعار الصرف ، وأسعار المواد الأساسية ، وكذلك أسعار المواد المصنعة .

كما يتعين علينا أيضا أن نحاول ازالة شبح الجوع من العالم ، وساعدة البلدان التي لم تتوصل بعد الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء* من أن تحقق ذلك . وهنا أركز تركيزا خاصا على المساعدة الرسمية للتنمية . ان أنه مما لا شك فيه ، ان هذه هي الفرصة الوحيدة بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا . ورغم الضغوط المالية القاسية التي تعانيها فرنسا في الوقت الحالي ، فانها تواصل جهودها في هذا المضمار . ف منذ عام ١٩٨٠ ، وحتى عام ١٩٨٢ ، ارتفع المقدار الذي خصصته للمساعدة الرسمية للتنمية من ٣٦.٠ في المائة الى ٤٨.٠ في المائة من اجمالي الناتج الوطني ، وسوف يصل الى ٥٢.٠ في المائة في عام ١٩٨٣ ويجب أن يكون مفهوما اننا لا نتحدث إلا عن المساعدة المقدمة الى البلدان المستقلة ، ولا يزال هدفنا يتمثل في بلوغ نسبة ٧.٠ في المائة في عام ١٩٨٨ . وسوف تتلقى البلدان الأقل نموا ١٥.٠ في المائة من اجمالي ناتجنا القومي اعتبارا من عام ١٩٨٥ ، وفقا للالتزام الذي التزمنا به في العام الماضي في مؤتمر باريس .

تأمل فرنسا في أن تبذل معظم البلدان الجهود المتوازية وتشارك فرنسا في الجهود السيتي تبذلها من أجل ضمان الموارد للمؤسسة الانمائية الدولية خلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧ . فضلا عن التدابير المالية والتقنية ، فضلا عن تجديد أنشطة المجتمع الدولي المنظمة ، ستعمل فرنسا من أجل بناء عالم قائم على القانون وليس على القوة . ومن هذا المنطلق ننادى بالحق في الاختلاف ، لأننا ندرك أن الثقافة ليست كيانا غالبا واحدا . فليس هناك تضارب بين الفلسفة الكونفوشيوسية والمسيحية والهندوسية . ان العالم ثرى ، وهو ثرى أولا وقبل كل شيء بسبب تباينه وتنوعه ، لذا ، علينا أن نحترم أولئك الذين يريدون الحصول على كرامتهم وحريرتهم ، لأن الشعوب توجد حينما يكون لها تاريخ وثقافة ولديها الرغبة في أن تعيش سويا ، ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بحقوقها هذه . اننا مقتنعون بأننا بتأكيدنا للحق في الاختلاف انما نؤكد الحق في الحياة ، وفي التنمية . وفي معظم الأحيان ، تقترن الأزمة الاقتصادية بأزمة هوية وأزمة ثقافة تتضمن التخلي عن الحق والاستسلام للقدر ، لكن للأسف الشديد ، يبدو أن هناك علاقة قائمة بين تبلد طاقاتنا الفكرية وتغاقم الأزمة ، لذا

يتعين علينا أن نستمع لقوى الروح والابداع . كما يتعين علينا أن نشيد بأولئك الذين يجدون في أنفسهم اصرارا قويا على التأكيد بأننا سنتمكن من التغلب على هذا الموقف ، بل وأن نساعدهم على ذلك . هذا هو مقصدنا الوحيد في فرنسا من منح أولوية مطلقة للبحث والثقافة . ان أن المجتمع الذي لا يخلق ولا يبدع والذي لا يشجع مصادر الارادة والفكر هو مجتمع يحتضر .

وهذه القناعة هي أيضا التي وجهت عزم فرنسا للاسهام في تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للانسان . وفرنسا في هذا لاتزال وفيه لرسالتها وتاريخها . ويعني هذا ، أن اهتمامنا الرئيسي هو احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، في العلاقات بين الدول ، وأنه ينبغي ألا نغفل حقيقة أن ميثاق الأمم المتحدة يضمن على حقوق الانسان طابعا عالميا .

وينبغي أن يظل الميثاق أمل المقهورين ، فهو يعترف بحق ، ان لم يكن بواجب ، المجتمع الدولي المنظم في أن يعرب عن قلقه بالطريقة التي تضطلع بها كل دولة بالتزاماتها حيال مواطنيها أنفسهم . وبهذه الروح اعترفت فرنسا مؤخرا ، على المستوى الاقليمي ، بحق الطعن الفردي المنصوص عليه في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان . وبالمثل ، فقد اعترفنا بالحق الوارد في المادة ٤١ من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على كل اشكال التمييز العنصري .

ولكننا نؤمن بأن التعاون في هذا المجال مع الدول المعنية ينبغي أن يحظى بالتشجيع . فهذا التعاون وحده يضمن الشرعية ، في رأينا ، على الحدود التي يدخلها الطابع العالمي لحقوق الانسان على مبدأ عدم التدخل .

وكذلك فان هذا التعاون الذي لا مناص عنه هو الضمان الوحيد للدول المعنية بأن الرقابة الدولية والعمل السلمي والانساني لا يمكن أن ينظر اليها على أساس انها عمل غير ودي . ان التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان يفترض سلفا تحقيق توازن اقتصادي يرضى هو ذاته بمفهوم معين للتنمية . وبهذه الروح ، وفي اطار الأمم المتحدة ، تشارك فرنسا بنشاط في وضع مشروع اعلان حول الحق في التنمية . ونحن نرحب بازدهار فكرة الرقابة الاقليمية . ان اوروبا عن طريق الهيئة والمحكمة في ستراسبورغ لم تعد تحتكر الحماية الاقليمية لحقوق الانسان ، كما يدل على ذلك الدور المتعاظم الذي تلعبه لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان في القارة الامريكية . كذلك ينبغي أن نشدد على التقدم المحرز في افريقيا باعلان الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب .

ان هذا التطور ، فضلا عن ذلك ، من الممكن تنمية الحماية العالمية الشاملة للحق في تقرير المصير عن طريق أخذ الأوضاع الداخلية في الاعتبار ، والاعتبار المطلوب الذي أعطي في نفس الوقت ، للهوية القانونية الخاصة بكل منطقة . ونحن نشدد بقوة على ذلك ، وأعني بهذا ان حرية شعب ما فهي

تقرير مستقبله ، اذا ما أصبح مستقلا ، مع مشاركة كافة الجماهير تعد أمرا جوهريا بالنسبة لحماية حقوق الانسان في العالم .

ان الأمم المتحدة ليست فحسب أكثر مكان هام للقاء في العالم والذي تعد هذه الجمعية رمزا حيا له ، ولكنها أيضا أداة قوية أصبحت أكثر قوة بشكل ملحوظ منذ انشائها . ان انشاء عدد كبير من الوكالات المتخصصة جعل من الممكن لها الآن أن تعمل في كل المجالات من أجل تحقيق الأهداف المحددة في مقدمة الميثاق .

ولذلك ، يجب أن نجعل هذه الآليات فعالة . وتلك مسألة خيال وعزيمة . وأود أن أتقدم بالشكر ، في هذا الصدد ، الى السيد الأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه لنا . وعلى غير العادة التي ترسخت فلقد ركز الانتباه بقوة على قدرة منظماتنا في الحفاظ على السلم وتعزيز نظام الأمن الجماعي ، ولا نستطيع الا أن نلاحظ ، للأسف ، أننا لم ننجح في تحقيق ذلك . ولقد تقدم سيادته بمقترحات طموحة في هذا الصدد ، ونحن نؤيدها الى حد كبير . ان مقترحاته تتشعب في واقع الأمر مع الشواغل المستمرة لفرنسا .

ونحن نوافق على ما أعرب عنه من خوف وعلى رغبته في جعل هذه المنظمة ، ولا سيما مجلس الأمن محفلا للتفاوض . ونحن نؤيد ، كما أوصى ، مراجعة ممارسات الأمم المتحدة واجراءاتها ، فنحن أيضا نريد أن نرى المنظمة تعمل بسرعة وفعالية أكثر . ومن أجل بلوغ هذا الهدف فاننا على أتم الاستعداد للاسهام في التعزيز الضروري لعمليات صيانة السلم . والحقيقة ان فرنسا قدمت الدليل على ذلك الآن في لبنان .

ان الحاجة الضرورية التي التضامن تتطلب كذلك دعما شاملا للنظام النقدي الدولي . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اجراء زيادة هامة في حجم وموارد صندوق النقد الدولي بحيث تمكنه من الاضطلاع بدوره المشتمل في دعم البلدان التي تعاني من صعوبات مالية ، وبحيث تمكنه من استعادة دوره الأساسي في الرقابة على السياسات النقدية وأسعار الصرف . وكذلك عن طريق التدخل المنتظم للبنك في التسويات الدولية بهدف حل الأزمات المالية بالتنفيذ المبكر في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وللصندوق المشترك للسلع الأساسية ، مصحوبا بالجهود الجديدة التي ترمي للتوصل

الى اتفاقات سلعية مزودة بامكانات فعالة للعمل على استقرار الأسعار وانشاء فرع للطاقة في البنك الدولي أو في منظمة أخرى مماثلة من أجل الاستفادة بآداة تكون متكيفة مع حجم استثمارات الطاقة التي سوف تحققها البلدان النامية خلال العقد المقبل .

وحول كل هذه الموضوعات ينبغي أن نحرز تقدما في مختلف المحافل التي تناقش فيها . ومن الضروري ان نغتنم كل فرصة للحوار واللقاء من أجل أن نعيد الأهمية الملائمة الى المؤسسات المتعددة الأطراف والقائمة ، سواء في المجال الاقتصادي أو في المجال السياسي ، وأن نجعلها فعالة وناجحة .

من الضروري أن نعمل على تعزيز روح التعاون الدولي التي من شأنها وحدها أن تمكننا من أن نستعيد جميعا طريق التنمية والرخاء والسلم في نهاية المطاف . ان تعزيز المؤسسات الدولية هذا يقتضي وضع مشروع قانون جديد أكثر توازنا . ان عطية تجميع القوانين ، التي تجرى منذ ٣٠ عاما ، قد أظهرت بالتأكيد بعض التقدم ولكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار التغييرات العميقة التي يشهدها المجتمع الدولي المنظم . ومن ثم لا بد من أن نضع مواثيق جديدة . وهناك مجال محدد يصور هذه الإرادة ، وأعني به قانون البحار . ففي نيسان/أبريل الماضي بصفة خاصة ، اعتمد جميع أعضاء منظماتنا مشروع اتفاقية جديدة . وان فرنسا رغم بعض التحفظات التي لديها حول بعض الأحكام فقد صوتت لصالح هذا النص . ولقد اعتبرنا أن هذا النص في حد ذاته صورة للحوار بين الشمال والجنوب ، الذي ندافع عنه وانه يشكل من ناحية أخرى خطوة هائلة نحو تحسين النظام العالمي ، ولهذا السبب فأنني اتطلع بحرارة الى تدارك عدم المساهمة وأوجه النقد في هذا النص، الأمر الذي سوف يسمح بانضمام عدد أكبر للاتفاقية ، وأود أن أعلن اليوم - وذلك بصورة رمزية من فوق هذه المنصة - ان فرنسا سوف توقع على اتفاقية قانون البحار . لأنها لا تكتفي بأن تمثل في هذه القاعة كي تقدم مقترحات ، ولكننا نزمع أيضا أن نعطي المثل وأن نترجم كلماتنا لتطابق أعمالنا .

ونود أن نحيط الجمعية العامة أيضا بأن فرنسا قد عازمت على الالتزام بالمبادئ الواردة في

اعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧٥ بشأن حماية كل الاشخاص ضد التعذيب . وسوف أقوم اليوم بالتقدم
بالاخطار الرسمي للأمين العام للأمم المتحدة باسم الحكومة الفرنسية .
وفي النهاية أود أن أضيف ان فرنسا سوف تعترف بحق أية دولة أو أى شخص في أن يمارس ،
أمام لجنة حقوق الانسان ، حق الطعن المنصوص عليه في المادة (١) بروتوكول الأمم المتحدة
المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية .

قبل أن أحضر الى هنا لالقاء خطابي أمام الجمعية العامة ، كنت قد قرأت الملاحظات التي أبقاها أمام عصبة الأمم ليون بلوم في حزيران /يونيه ١٩٣٦ . ان كثيرا من الحجج التي ساقها لم تتقدم . وفرنسا لاتزال تزعم أن " تعلن بأعلى صوت أنها ودية للدانون الدولي " . لأن التاريخ لا يتكون فقط من النزاعات بين البشر، ولكنه أيضا تصنعه أحلام البشر وخيالهم . وأي مثل أسمن من هذا المثل الذي نتطلع اليه : وأعني بذلك قيام مجتمع دولي قادر على احتسرام نظام نوافق عليه بحرية ؟ اننا صورة لعالم ممكن ، وهذه الصورة يمكن أن تعيد الأمل الى ملايين البشر على هذا الكوكب .

لأن دورنا لم يتغير . ولا يزال هذا الدور يتمثل في وضع نهاية لما أسماه فيكتور هوجو " أرق العالم الكبير " وكما قال ليون بلوم " ان البشر يريدون أن يستعيدوا لذة النوم . انهم يريدون أن يضعوا رؤوسهم على وسائدهم في سلام بعد يوم عمل شاق . انهم يضعون أطهم فيكم " . ان منظمتنا يجب أن تصبح مرة أخرى مرادفا للأمل . ونستطيع أن نفعل ذلك اذا كنا نريده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر نيابة عن الجمعية العامة رئيس

وزراء جمهورية فرنسا للبيان الهام الذي ألقاه الآن .

اصطحب السيد موروا ، رئيس وزراء جمهورية فرنسا ، خارج القاعة .

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الكويت) : بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد

الرئيس ، انه لمن دواعي السرور أن نراكم فوق هذه المنصة تقودون أعمال دورتنا السابعة والثلاثين ، التي يتضمن جدول أعمالها أهم الموضوعات التي تتعلق مباشرة بأمن البشرية وسلامها واستقرارها ومستقبلها . ان ثقتنا كبيرة بأن ما تتمتعون به من خبرة ، وتجربة عميقتين ودور بلدكم الصديق والنشط في العلاقات الدولية سيكون عوننا لنا ولكم لكي تصلوا بدورتنا هذه الى الآمال المنشودة منها . فباسم الكويت أميرا وحكومة وشعبا اقبلوا تهانينا وباركتنا لانتخابكم .

لقد كان من حسن حظ الدورة السادسة والثلاثين المنصرمة أن قادها زميل عزيز عليكم وعلينا

وهو السيد عصمت كتاني الذي كان له دور مميز شهد له الجميع ، فله منا كل التقدير والعرفان .

حيث ان هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها للجمعية العامة بعد تولي الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار لمهام منصبه ، فاني أغتنم هذه المناسبة لأجدد ترحيب بلادى بتقدمه هذا المنصب الرفيع الذى أرجوله فيه كل توفيق ونجاح .

كما لا تغوتني هذه المناسبة دون أن أعرب لسعادة كورت فالدهايم الأمين العام السابق عن الشكر والتقدير لما قام به من جهود بناءة ومخلصة لاجلال الأمن والاستقرار في العالم طوال مدة خدمته ، كما نتمنى من الله أن يوفقه في حياته المقبلة .

لقد دخل الوضع الدولي مرحلة جديدة من التعقيد والاضطراب تأثرت خلالها تلك القيم السامية التي ارتضتها البشرية دستورا لها ، تلك القيم المتمثلة في السيادة والاستقلال والعدالة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعايش السلمي بين الأمم ، بعيدا عن آلام وشرور التكتلات والمصالح الفردية المتنافسة .

لقد أدى التصارع السياسي للمعسكرين المتنافسين الى استبدال نهج الحوار والتقارب بنهج المجابهة والقطيعة ، الأمر الذى قضى على البقية الباقية من سياسة الوفاق التي انعكست جدواها على العلاقات الدولية .

ولقد أدت زيادة التعقيد في العلاقات الدولية وتضارب المصالح الى ازدياد اقحام الدول الأصغر في مناطق النفوذ للدول العظمى لدرجة هددت بالفعل حتى الوحدة والصلابة والفاعلية لمنظمات اقليمية كانت تلعب دورا هاما في أمن ورخاء دولها وشعبها .

ان البلبلة الناشئة عن غموض الوضع الدولي أثرت بشكل واضح على مقدرة الأمم المتحدة وفعاليتها بأجهزتها المختلفة ، وخصوصا مجلس الأمن . لقد كان الأمين العام في تقريره السنوى عن أعمال المنظمة صادقا مع نفسه ومعبرا بدقة عن حقيقة ما عاد بالامكان انكارها عندما تحدث بصراحة عن تأثر مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها كجهاز يحقق السلام ويمنع الحرب . اننا مع الأسف نجد ان الأمم المتحدة لم تتمكن من العمل بفعالية لتحقيق السلام في العالم الا في حالات نادرة ، بل نجد انها

تحولت الى مسرح للتنافس بين القوى العظمى التي بدأت تستخدم الأمم المتحدة بشكل ساغر كأداة للدفاع عن مصالحها الخاصة بكل طريقة ممكنة حتى ان مجلس الأمن قد أظهر عجزا عن القيام بمهامه الرئيسية ، ولم يكن ذلك بسبب غيابه عن مسرح الأحداث ، ولا بسبب التقاعس عن بذل الجهود ، ولكنه كان بسبب اساءة استخدام حق النقض من قبل بعض الدول الأعضاء . ان تلك الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة في حفظ السلام والأمن الدوليين استغلت سلطاتها في المجلس لمنع أى اجراء جماعي ترتضيه الأسرة الدولية ، مادام هذا الاجراء يتعلق باحدى مناطق نفوذها في العالم .

لقد اضحى البون شاسعا وعميقا بين الالتزام بمبادئ الميثاق واحكامه ، وبين السلوك الفعلي للدول في علاقاتها الدولية ، فكثير اللجوء الى سلاح القوة والتفوق العسكري في حـل المشكلات بدل اللجوء الى سلاح الحق ، والعدالة والقيم الدولية ، الأمر الذي أضع هيبة الأمم المتحدة التي كانت في يوم الأيام أمل البشرية في مجتمع يسوده الأمن والرخاء والعدل والاخاء .
ان دولة الكويت ترى ان هذا الوضع الخطير ليجعل من الضروري التفكير ، وبسرعة ، في عمل جاد ومسؤول من قبل كافة أعضاء المجتمع الدولي لاعادة الحياة وتكريس الالتزام بمبادئ هذه المنظمة الدولية .

ان الجمعية العامة قد اضطرت منذ مطلع هذا العام أن تعقد عدة دورات استثنائية لمناقشة التطورات الخطيرة التي أحاطت بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ، كما ان مجلس الأمن عقد خلال هذه الفترة اجتماعات عديدة ومتواصلة للغرض نفسه . وقد صدرت عن هاتين الهيئتين قرارات بموجب أحكام الميثاق تعالج العدوان الصارخ الذي قامت به اسرائيل على لبنان المستقل ذي السيادة والعضو في الأمم المتحدة ، وضد الشعب الفلسطيني المشرذم ، الذي كان انشاء اسرائيل نفسها السبب الأول في ضياع أرضه وحقوقه الشرعية وفي تشرده وآلامه التي عاش بها ومعها أكثر من خمسة وثلاثين عاما .

لم يسبق وشهادة كافة وسائل الاعلام الغربية ، أن شهد العالم مثالا لهذه الأعمال الوحشية اللاانسانية التي قامت بها اسرائيل في لبنان . في حصاد بشري لا يميز بين الرجال والنساء والأطفال ، ودمار كامل لكل ما هو موجود على أرضه ، تحت غطاء تأكد العالم من زيفه ، وهو غطاء الضمان الأمني .

واننا لتتساءل ، كيف سيكون مصير العالم ، لو ان كل دولة حاولت أن تعالج قضاياها الأمنية بمثل هذه الطريقة ؟

لا شك ان المذبحة الرهيبة التي هزت كل ضمير حي في هذا العالم أثبتت مرة أخرى مدى التعصب الأعمى والحقد الصهيوني العنصري الذي مارسه زبانية النظام الاسرائيلي ضد الأبرياء العزل في المخيمات الفلسطينية . تلك المخيمات التي أخلاها المقاتلون فتركوا بيروت الغربية

بضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما جعلها تتحمل ولا شك مسؤولية اخلاقية وقانونية فيما حدث هناك .

ومن هنا فان المجتمع الدولي مطالب الآن بأكثر من اعلان الاستنكار وذرب الدموع ، فالقوى الشريرة لا تعرف الاستجابة لمبادئ الاخلاق والمشاعر الانسانية ، بل لا بد من كبح جماحها بوسائل ليست بعيدة المنال عن قدرات هذا المجتمع الدولي . فاسرائيل ، وكمهدا دائما ، لا تحترم أية اتفاقيات أو عهود أو موثيق ، كما لا تحكها أية قيم أو مبادئ في سلوكها ، وان ذلك ليتضح بشكل خاص في مدى استهتارها بقرارات الأمم المتحدة ، الأمر الذي يجعلنا نطالب الدول الأعضاء الآن وبعد كل ما حدث أن تعلق عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة ، كخطوة أولى وكرادع لا جبارها على الرضوخ للإرادة الدولية .

ان الأرض العربية التي احتضنت رسالات السماء وساهمت في حمل مبادئ السلم والعدل والاخاء الى شعوب العالم تتعرض اليوم لخطر القوة الصهيونية بما لديها من أسلحة التدمير الأمريكية ، تلك الغطرسة التي نتج عنها بالمقابل تفجير المشاعر المكبوتة لدى الشعب الفلسطيني وباقي شعوب المنطقة بصورة تهدد باضافة عنصر جديد الى ميدان صراع القوة والسلاح تمثل نسي نار الغضب المرير والحقد المتبادل .

واننا ان نسترعي انتباه المجتمع الدولي الى هذا المنزلق الخطير الذي تتجه نحوه منطقتنا والذي يعيد الى الأذهان صورا من مآسي صراع البشرية في عهودها المظلمة ناشده الوقوف بحزم أمام هذا الخطر الداهم . . . ان من الممكن نزع السلاح من الأيدي ولكن من الصعب ازالة الحقد من القلوب .

ان الكويت ، تعتقد بعد كل ما حدث على الساحة اللبنانية ، ان استقلال أراضي لبنان وسلامتها ووحدتها وأمن شعبه الشقيين يجب ألا تكون موضع نقاش بأي حال من الأحوال . هذا الأمر يستلزم في اعتقادنا اتخاذ الاجراءات اللازمة لا جبار اسرائيل على الانصياع لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) المتعلقين بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية .

لقد خرج الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من محنته الأخيرة وهو أصعب عودا ، وأكثر وحدة والتحاما . ولقد برهنت منظمة التحرير الفلسطينية من خلال ممارساتها السياسية والعسكرية على أرض المعركة وفي ساحة المفاوضات على انها المعبر الشرعي عن الشعب الفلسطيني ، كما برهنت أيضا على التزامها العميق بالمسؤولية الدولية ، ودورها في حفظ أمن منطقة الشرق الأوسط وسلامها .

لقد اتضح من سلسلة التصرفات الاسرائيلية ، ابتداءً بضم القدس الشريف ومرتفعات الجولان السورية وضرب المنشآت الذرية العراقية والغزو الهمجي للبنان ، ان اسرائيل تتصرف وفي ذهنها هدف واحد لا تحاول حتى اخفاه وهو انشاء اسرائيل الكبرى ، وان استراتيجيتها لتحقيق ذلك قد أصبحت واضحة كل الوضوح وذلك باستخدام حجة "الأمن" الواهية كوسيلة لتحقيق أهدافها التوسعية .

ان الدول العربية في سعيها المستمر للوصول الى حل سلمي وعادل ومشرف للقضية الفلسطينية ، تمكنت في اجتماع القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب من التعبير من جديد عن مقدرة الأمة العربية على الارتفاع الى مستوى الأحداث ، وذلك باعتمادها مجموعة مبادئ شاملة لتكون أساسا مقبولا لحل القضية الفلسطينية حلا سلميا دائما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد استلهمت الدول العربية عناصر الحل المقترح من الشعوب بالسلطة الدولية والتاريخية ، ومن المبادئ والأسس التي تضمنتها الميثاق الدولية وقرارات الأمم المتحدة مثل عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بشكل كامل بعيدا عن أي تفسير ضيق ومغالط ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ومسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين .

ان اجماع رؤساء الدول العربية على مبادئ مؤتمر فاس يهيئ أمام الأسرة الدولية فرصة فريدة للانطلاق نحو جهد جديد يقوم على أساس هذه المبادرة التي تعتبر بحق نقطة تحول هامة ينبغي ألا يغيب مغزاها على أحد ، ويعبر عن الرغبة الصادقة والأكيدة للدول العربية بانتهاء الصراع في المنطقة وحفظ السلام .

لم يكن مستغربا أن ترفض اسرائيل المبادئ العربية ، الأمر الذي يعكس الاستراتيجية الاسرائيلية في الشرق الأوسط والقائمة على أساس تكريس الأوضاع الراهنة لغرض أمر واقع جديد على الأسرة الدولية .

ان المجتمع الدولي في اعتقادنا مطالب بأن ينظر لهذه المبادئ العربية على أنها أكبر فرصة قدمت حتى الآن لتسوية أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين على أساس واقعية ملموسة . ان الكويت ترى أن على الولايات المتحدة بصفة خاصة أن تنظر وبشكل جدي الى هذه المبادرة العربية ، وأن تدرك مغزاها وتتجاوب معها لتتحول الى حقيقة واقعة ، تفرض الحق والأمن والعدالة على منطقة كانت ولا تزال تخيم عليها سحب الظلم والعدوان . كما ان على مجموعة الدول الأوروبية والتي طالما سعت للمساهمة في عمل ايجابي لحل هذه القضية الشائكة ، أن تنظر بجديّة

تامة الى هذه المبادئ ، والا تدع حلم السلام في الشرق الأوسط يتطاير متبخرا بفعل سياسة الخداع والتضليل التي تمارسها اسرائيل .

ان بإمكاننا الآن جميعا أن نتمسك بخيط الأمل وأن نحافظ عليه ونقويه ليتحول الى سياج منيع يحمي صاحب الحق ويحفظ السلام .

يطيب لي في هذا الشأن أن أشير الى ما سبق لي عرضه في بداية الدورة السابقة عن اعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث أصبح حقيقة برهن من خلالها على انه الاداة الصالحة والناجحة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء وتنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين شعوبها في جميع المجالات ، خدمة لمصالحها المشتركة وتقوية لقدرتها على المساهمة في حفظ الأمن والسلام في هذه المنطقة الحيوية من العالم . كما أكد حقيقة هامة هي ان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي انما هي من مسؤولية شعوبها ودولها ، ورفض أي تدخل أجنبي في المنطقة من أية جهة وتحت أي شعار ، وان لدول المجلس وحدها الحق في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها . كما برز المجلس في محيط العلاقات العربية كأحد روافد الوحدة والتضامن العربيين .

ان الكويت تتابع ويطلق بالغ استمرار الحرب بين الجارين المسلمين العراق وايران ، هذه الحرب التي استنزفت وعلى مدى أكثر من عامين طاقات هائلة من قواهما البشرية والاقتصادية ، وعرضت المنطقة أكثر من أي وقت مضى الى احتمال تدخل القوى الأجنبية لبسط سيطرتها ونفوذها ، ولتدخل في شؤونها الداخلية .

ان الكويت تشيد بالمبادرة الايجابية للعراق الشقيق بشأن سحب قواته الى الحدود الدولية ، وايقاف عملياته العسكرية وذلك باعتبارها مساهمة حقيقية ومخلصة من جانب العراق لوضع نهاية سريعة للحرب . ولا يزال يحدونا الأمل والرجاء بأن تحذوا ايران الجارة المسلمة ، حذوا العراق في هذا الشأن .

ان الكويت تقدر كل التقدير جميع الجهود الخيرة والمخلصة ، التي بذلتها كـل الأطراف المعنية ، لوضع حل مشرف وعادل للنزاع بشكل يحفظ حقوق وكرامة الطرفين . ورغم ان هذه الجهود مع شديد الأسف لم يكتب لها النجاح حتى الآن ، الا اننا ننادى بضرورة استمرار هذه الجهود ، وبضرورة تكثيفها ، كما نرجو تغليب المصلحة العليا في الحفاظ على أمن وسلام المنطقة على ما عداها ، واننا لواقنون بأن الايقاف الفوري للقتال سيخلق دون شك الأجواء الكفيلة لحل جميع المشكلات بما يتفق وقبل كل شيء مع روح الأخوة الاسلامية ومبادئها ومع القوانين الدولية .

لا يزال الوضع في قارتنا الآسيوية مليئا بأزمات متفجرة تهدد الأمن والسلام فيها . فلا تزال القوات الأجنبية متواجدة على أرض أفغانستان ، ولا تزال تتعثر جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سلمي وعادل لهذه الأزمة ، بما يتفق والقرارات العديدة التي أصدرتها هذه الجمعية المؤثرة . ورغم أننا نسجل بالتقدير اشتراك الأطراف المعنية بالأزمة في الاجتماع الذي عقد مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف ، إلا أننا نطالب بأن تستمر هذه الاجتماعات بصورة مكثفة حتى تتوصل إلى حل يضمن حق شعب أفغانستان في تقرير مصيره وإقامة النظام السياسي الذي يراه مناسبا دون أي تدخل أجنبي ، كما نؤكد حق اللاجئين الأفغان في العودة إلى ديارهم . إن الكويت ترى أن ضمان كل ذلك لن يتأتى إلا بانسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

إننا نشعر بالأسف لفشل الجهود التي بذلت حتى الآن لعقد مؤتمر دولي لبحث موضوع اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام ، هذا المؤتمر الذي طالما طالبت الكويت بضرورة انعقاده ، إيماننا منها بأن أمن وسلام المحيط الهندي وخلوه من القواعد الأجنبية أمر حيوي وذو ارتباط مباشر بالأمن والسلام الدوليين . كما تكرر الكويت مطالبتها باعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لتتفرغ دول المنطقة لمجالات التنمية والتطوير الاقتصادي .

تشارك القارة الأفريقية منطقة الشرق الأوسط في كونها لا تزال مسرحا للتناحر والصراع الذي يهدد استقرارها السياسي ويعيق تقدمها الاقتصادي . فبمثل ما ابتليت منطقة الشرق الأوسط بنظام عنصري صهيوني غاصب ، ابتليت القارة الأفريقية بنظام عنصري مماثل لا يزال يجثم على شعبي جنوب أفريقيا وناميبيا ، رغم كل المحاولات الدولية لإيجاد حل عادل ومشرق لقضاياها .

إن الكويت تكرر تأييدها ، وتضامنها مع الكفاح العادل لشعب ناميبيا ، ومع حق الأغلبية السودانية في جنوب أفريقيا في كفاحها المرير ضد سياستي التمييز والفصل العنصري اللتين تمارسهما الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا . إننا نحیی ونؤيد دول المواجهة ومنظمة سوابو في صمودها السياسي لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا ، ونشجب تلك المحاولات والأساليب الطتوية التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، والتي تعيق الوصول إلى تسوية سلمية . كما تهيب الكويت بالدول الغربية ممارسة أقصى الضغوط على جنوب أفريقيا ، لحملها على التجاوب مع الساعي الدولية المبدولة ، لتحقيق تسوية شاملة وعادلة للوضع في الجنوب الأفريقي .

ومن جهة أخرى ، تتابع الكويت تطورات الوضع في أرتريا ، وتأمل في أن يتم التوصل الى حل عادل يكفل للشعب الأرتري تحقيق أمانيه .

سينعقد بعد أشهر قليلة ، وفي عاصمة الهند مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ، وهذه الحركة التي تواجه ، رغم مرور عشرين عاما على انشائها ، تحديات جسام ، تتطالب من أعضائها حرصا أكبر على مبادئها وفلسفتها ، ولقد دلل العراق الشقيق في مبادرته بتخليه عن استضافة مؤتمر القمة السابع على حرصه الشديد على وحدة وفعالية الحركة . ان الكويت ترى ضرورة تجنب دول المجموعة الانجرف في تيار تصارع القوى العظمى التي تستهدف استقوابها لهذا المعسكر أو ذاك ، كما تعلق الكويت أهمية خاصة على المؤتمر القادم في الهند وترجو أن تأتي نتائجه تعبيرا عن طموحات العالم الثالث .

لا نستطيع أن نتجاهل خيبة الأمل التي أصابت المجتمع الدولي عند ما فشلت الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، ان الاستمرار في تطوير أسلحة الدمار و اجراء التجارب النووية وتكديس كميات هائلة من السلاح ، قد أظهر عدم توفر الإرادة السياسية لدى هذه القوى لتهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح .

ان الكويت تعتقد أن المشاكل الاقتصادية التي يواجهها عالمنا اليوم ليرجع أغلب أسبابها الى النفقات الهائلة لسباق التسلح ، لذلك فاننا نناشد الأمم المتحدة ألا يعيقها النشل المؤقت لدورتها الاستثنائية عن الاستمرار في محاولة تحقيق ما تصبو اليه آمال البشرية وأحلامها .

ان الكويت ترى من خلال تجربتها الطويلة في عطية المساهمة في تنمية دول العالم الثالث ، أن تحقيق التنمية في الدول النامية هو بالدرجة الأولى مسؤولية هذه الدول ، لكن تلك المسؤولية لا تعفي الدول المتقدمة من التزاماتها تجاه الدول النامية ، وبالتالي فلا بد من وضع اطار للتنسيق والمتابعة والتنفيذ لأنشطة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية فيما بينها من جهة وبين الدول النامية والمتقدمة من جهة أخرى . لذلك تقدر الكويت كل التقدير الجهود التي بذلت طوال العام الماضي من أجل اطلاق المفاوضات العالمية لتحقيق التعاون الاقتصادي ، وتعرب عن أسفها لوضع العراقيل أمام هذه المفاوضات من جانب الدول المتقدمة ، التي لا تزال تنظر الى هذا الموضوع الحيوي من زاوية مصالحها الفردية .

لقد حقق مؤتمر قانون البحار تقدماً نوعياً هاما عندما أقر مشروع المعاهدة التي كان المؤتمر يناقشها طوال أكثر من عشرة أعوام . والكويت تناشد من مندلق المسؤولية الدولية ، الدول التي لم توافق بعد على هذه الاتفاقية ، أن تنضم الى بقية الأسرة الدولية في تصورها المشترك لتنظيم واستغلال جميع المجالات الهامة والحيوية لتلك الاتفاقية لخير البشرية ورفائها . وترجو الكويت أن يتم التصديق على هذه الاتفاقية في أقرب وقت .

ان وفد الكويت ، وهو يشارك قلق المجموعة الدولية على الحالة الراهنة للأوضاع الدولية فسي مجالاتها السياسية والاقتصادية ، ليرى أن استمرار الحوار ، وتعميق الاتصالات الثنائية والمتعددة الأطراف بين جميع الدول أمر ضروري . ان هذا الحرص على السلام والأمن الدوليين والذي نلمسه من جميع الدول الأعضاء ليجعلنا على قناعة تامة بأن عندما تخلص النية ويتحدد الهدف ، يكون تحقيق الآمال في التعاون بين شعوب الأرض للحفاظ على السلام والابتعاد عن شرور النزاعات والحروب أمراً ممكناً ، ويكون التقدم والرخاء أكثر قرباً ، وأبلغ أثراً .

السيد كوسماتاماجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسعدوا لى فسي البداية أن أتوجه باسم وفد اندونيسيا واسمي شخصياً بتهنئتنا القلبية للسيد هولان لانتخابه رئيساً للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرته الواسعة وكفاءته التي أبداهما في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، تعدينا الثقة في أنه تحت قيادته فان تقدماً موضوعياً وهاماً سيتحقق خلال هذه الدورة الحاسمة .

ان السنة الماضية التي شهدت دورة عادية واحدة وما لا يقل عن أربع دورات استثنائية وطارئة كانت حافلة والغلة الأهمية بالنسبة للرئيس السابق صاحب السعادة عصمت كمانى . لقد تحمل مسؤولياته المتعددة بمهارة كبيرة وصبر ، وأسهم اسهاماً كبيراً فيما تم تحقيقه في ظل ظروف صعبة ، ونود أن نعبر له عن تقديرنا العميق لقيادته .

خلال السنة الماضية وجدنا تفضية السلم والأمن الدوليين تعاني على نحو مؤسف من نكسات أخرى خطيرة . وما عتد من هذا الاتجاه أن الاقتصاد العالمي يتدهور والتعاون الاقتصادي العالمي وصل الى طريق سدود ، بينما الأمم المتحدة نفسها قد جرى تجاوزها مرارا . ان اللجوء الى القوة لتسوية

النزاعات برغم أحكام الميثاق ، هو على العكس قد تزايد بدلا من أن يقل . والانفراج الذي كان دائما هشا ومحدودا في نطاقه وضمومه عند بدايته أصبح الآن شيئا يندى له الجبين ، وكل صراع محلي أصبح الآن يمثل احتمالا لتهديد خطير لقلم العالم أكثر من أن وقت مضى . وفي جنوب غربي آسيا وجنوب شرق آسيا ، والشرق الأوسط ، وأفريقيا ، وأمريكا الجنوبية ، وأمريكا الوسطى والمناطق الأخرى لا تزال الشعوب تعاني من آثار العنف والنزاع . ومع ذلك ورغم الدمار والصعاب التي يعانيها المنتصر والمهزوم في الحرب ، فإن الدول تواصل استعداداتها للمواجهة العسكرية .

ان الصراعات الاقليمية والمحلية قد أصبحت بشكل متزايد أكثر صعوبة نتيجة للميل الطحوظ من جانب الدول الكبرى للنظر الى هذه الصراعات من منظور منافساتها العالمية ، وربط حلولها النهائية بالاستراتيجيات الأوسع للاحتواء المتبادل . ونتيجة لذلك فإن خطر جر الدول الأقل قوة ، ودول العالم الثالث الى الاستقطاب بين الشرق والغرب قد زاد ونما .

ومن الواضح أنه في عالم غير آمن ويتعرض للخطر على نحو متزايد فإن النظام الدولي الراهن قد أثبت عجزه عن المعالجة الفعالة للمشكلات الكثيرة التي تعترضنا . والواقع أن المجتمع الدولي قد اعترف بهذه الحقيقة منذ فترة دويلة ، ودعا الى اعادة هيكلة النظام السائد واقامة نظام دولي جديد . ومع ذلك ، ورغم الحقائق السياسية الجديدة في العالم ، وتوافق الآراء المتزايد من أجل احداث تغيير في النظام الحالي يجري تكريسه بما يضر الدول الصاعدة . انه يمكننا أن نبدأ في معالجة المشكلات العالمية المعروضة علينا من خلال الاعتراف بمصالح البلدان النامية وامكانياتها الهائلة فيما يتعلق بالاسهام في عالم أكثر سلماً وأكثر ازدهارا يعيش في استقلال حقيقي .

ان ايماننا العميق بأنه ما دامت الدول الكبرى تسعى الى تعزيز أمنها مهمة مصالح الدول الأصغر فإن مسألة الأمن الجماعي العالمي التي تصوورها الميثاق ستظل تراوفا . وأحد المعالم الأساسية للنظام الدولي الجديد هو ضرورة أن تكون هناك مساواة أكبر وصوت أكبر في عملية صنع القرار لكل أعضاء المجتمع الدولي بالنسبة للتقاريا الحيوية .

ان الأزمات المتزايدة التي تصيب عالمنا اليوم ، والشلل المتزايد من جانب الأمم المتحدة في محاولة ايجاد حلول فعالة لها ، كل ذلك قد زاد من الأزمة التي تمر بها منظمتنا منذ فترة من الزمن ، ألا وهي ضعف سلطاتها .

وفي هذا السياق أود أن أعرب عن تقدير وفدى الكبير للتقرير الواضح والصریح للأمين العام الذى ألقى الضوء على التناقض المزعم فى نفوذ منظماتنا بالنسبة لبقضايا سلم العالم وتقدمه . وتشارك حكومتى مشاغله بالنسبة لما أسماه وحق الأزيمة فى المنهج المتعدد الأطراف لمعالجة المشكلات العديدة التى تواجهنا . والتزام متجدد وإخلاص للمنهج المتعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة ، وعن طريق الحوار والتفاوض ، نستطيع فقط أن نعكس الاتجاه الخطير نحو الفوضى العالمية وزيادة الاستقطاب وإحياء سياسات القوة المزعجة .

ومن الحتمي أن نستعيد قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بمهمتها كما حددها الميثاق . ومهمتنا الأولى لا بد أن تكون هي ضمان دور أكبر لمجلس الأمن في حل النزاعات . وفي رأينا أنه من العناصر الأساسية الواجبة لمثل هذا الدور الأكبر ، إنشاء أجهزة للتوثيق في النزاعات ، وتخفيف حدة الأزمات قبل أن تتحول الى حروب شاملة . ولكي تصبح هذه التحسينات ، ففرا عن تحسينات أخرى ، فسي التدابير العملية لمجلس الأمن ممكنة ، يجب أن تكون هناك أولا إعادة تكيف طبيعي بالنسبة لطبيعة التزام الدول الأعضاء ومداه ، وخاصة من جانب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ازاء المسؤوليات العالمية الأوسع المتمثلة في قبولنا المشترك للميثاق .

يتجاوز الأمين العام ، في تقريره ، مجرد تحليل الصعاب التي تواجهها منظمتنا ، ويقترح عددا من الأساليب ذات الصلة التي يمكن بها لحكومات الدول الأعضاء أن تساعد ، بصفة خاصة ، في تدوير نظام أكثر قدرة على البقاء للأمن الجماعي ، وتعزيز عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وتعزيز سلامة وامكانية استخدام أجهزة الأمم المتحدة كمحافل للتفاوض . من الملائم ان عند هذا المنعطف الحرج في حياة منظمتنا ، أن نتحرك نحن الدول الأعضاء فيما هو أبعد من مجرد التعبير عن تائنا لمبادرة الأمين العام وتأييدها ، وذلك بأن نسهم ، على نحو فعال نشط ، بالأفكار والأعمال ، في وضع هذه الاصلاحات الملوبة وتحقيقها المبكر . وفيما يتعلق باندونيسيا فانها على استعداد للتعاون التام تحقيقا لهذه الغاية .

لا يمكن القول بأن السنة الماضية قد شهدت أي تقدم ملموس بالنسبة للقضايا الرئيسية التي تواجهنا . والواقع ، أن عدم احراز تقدم يشير الى أزمة الأمل ، ويتعارض تماما مع ما تتسم به هذه المشكلات من الحاح واضمح .

ومن بين القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي ، وخاصة في منطقة بلادى في جنوب شرق آسيا ، محنة كمبوتشيا .

ان الموقف في كمبوتشيا لم يتغير تغيرا كبيرا ، وما برح يشير قلقنا العميق جميعا . والواقع ، أنه لم يجز احراز أي تقدم ملموس في تلحس حل سياسي للمشكلة ، فالقوات الأجنبية ما تزال في كمبوتشيا برغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي من أجل انسحابها الكامل . والانتخابات تحت اشراف

الأم المتحدة لتمكين شعب كمبوتشيا من تحديد مصيره لم تتم . وجهود الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في السعي من أجل حل سياسي لم تؤدّ حتى الآن الى نتائج ايجابية .
والرغم من عدم احراز تقدم ، شكلت القوات الوطنية في كمبوتشيا حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بقيادة سامدك نوروم سيهانوك ، مما يعتبر تعبيراً واضحاً عن ارادة شعب كمبوتشيا وتصميمه على استعادة سيادته ، واستقلاله ، وسلامته الإقليمية . ومن الأهمية بمكان ، أن نلاحظ أن الحكومة الائتلافية قد تعهدت بالعمل من أجل تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ، والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ولا تزال حكومة بلادي مقتنعة ، بصورة مخلصه ، بأن ما يحقق مصلحة جميع الأطراف التماس حل سلمي سياسي تفاوضي لمشكلة كمبوتشيا . وان الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا يوفران أفضل محفل للسعي الى تحقيق هذا الحل السياسي . ان دول رابطة جنوب شرق آسيا ملتزمة بالتماس حل سياسي عادل للنزاع . ومتى حسمت مشكلة كمبوتشيا فإني على ثقة من أن الشك والارتباب سيزولان من المنطقة ، مما يمهّد السبيل لاستئناف الحوار المجدى وعلاقات التعاون بين دول المنطقة . وعندئذ ، يمكننا أن نتطلع بثقة أكبر الى اعلان منطقة من السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا بحيث نحقق آمال وتطلعات جميع شعوب المنطقة في الاستقرار والتقدم والرخاء .

لقد أثرت الأزمة في أفغانستان أيضا في عملية الانفراج . والواقع أنها أدت الى زيادة حدة التوتر والقلق في العالم أجمع ، وعرقلت حل عدد من المسائل ذات الأهمية العالمية . وتمشيا مع جهود الأمم المتحدة ، فان حركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي كررتا الاعراب عن مسيس الحاجة الى التماس حل سياسي شامل للمشكلة ، على أساس انسحاب القوات الأجنبية ، واحترام استقلال أفغانستان ، وسيادتها ، وسلامتها الإقليمية ، ووضعها غير المنحاز . كما اتخذ الأمين العام خطوات بناءة في التماس حل لهذه المشكلة ، ونرى أن أي حل ينبغي أن يضمن للشعب الأفغاني تحديد مستقبله بحرية دون أي تدخل أجنبي .

ومنذ حزيران / يونيه الماضي شهد العالم بفضب واستياء الغزو الاسرائيلي للبنان . وقد شعرنا بالصدمة ازاء الخسارة في الأرواح ، لا سيما في السكان المدنيين ، والتدمير الذي لا يوصف الذي حدث في لبنان . لقد أدانت حكومة بلادي بشدة عدوان اسرائيل ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وطالبت

باستعادة سيادة لبنان ، وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي . وقد أعاد الرئيس سوهارتو التأكيد ، في خطابته بمناسبة عيدنا الوطني في ١٧ آب / أغسطس ، على :

" ان موقفنا ما زال واضحاً لا لبس فيه كسابق عهده ، فما زلنا نقف الى جانب الأمة العربية في كفاحها ضد العدوان الاسرائيلي ، ونقف الى جانب الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع من أجل تحقيق تقرير مصيره واستعادة وطنه . "

ان المذبحة الرهيبة التي ارتكبت ضد المدنيين الفلسطينيين في غرب بيروت ، والتي نجمت بصورة مباشرة عن الغزو الاسرائيلي ، أثارت اذاعة عالمية . ان استئناف الدورة الاستثنائية الدائرية السابعة للجمعية العامة في الاسبوع الماضي واعتمادها ، بتوافق الآراء ، نداءً الى مجلس الأمن للتحقيق في ظروف ونطاق المجزرة ، كان انعكاساً لما أصاب العالم من هول ازاء المذبحة التي لا يمكن لاسرائيل ان تتصل من مسؤوليتها عنها .

ومن الواضح ان هدف الغزو الاسرائيلي كان تدمير الكيان الوطني للشعب الفلسطيني وتذليله الوطنية ومثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها حامل راية الحقوق الفلسطينية في السيادة والدولة المستقلة . ولا يمكن لاسرائيل ان تأخذ على عاتقها وظيفة الشرطي في الشرق الأوسط ، منتهكة - كما يتراءى لها - السيادة الاقليمية لجيرانها ، ومدمرة شعب فلسطين ، وفارضة ارادتها على العالم العربي . لا بد من وضع حد لتوسعية اسرائيل وصلفها .

وبرى وفد بلادي ان الأمل الوحيد لتحقيق السلم يتمثل في قبول اسرائيل استقلال الفلسطينيين وسيادتهم ، كما أيدت ذلك البشرية قاطبة . ولا تزال قضية فلسطين تعتبر جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وغير حل لهذه القضية ، لا يمكن تحقيق تسوية شاملة يمكن ان تضمن السلم في المنطقة . وحتى يكون السلم عادلاً ودائماً ، لا بد ان يتم الانسحاب غير المشروط لجميع القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف .

اننا نعتدح مؤتمر القمة العربية الذي عقد هذا الشهر في فاس بالمغرب ، فهو يدل على النهج الموحد الذي تتبعه الدول العربية ازاء مشكلة الشرق الأوسط . وقد قدم المؤتمر اقتراحات جديدة معقولة لتحقيق حل لقضية فلسطين . ومن ناحية أخرى ، فاننا نعتقد ان الولايات المتحدة ، بوصفها دولة

يمكنها أن تكبح عدوان إسرائيل وتصلبها وتوسيعيتها ، عليها أن تواصل الالحاح على إسرائيل حتى تتصرف بأسلوب محب للسلام مسؤول على نحو أفضل يليق بعضو في الأمم المتحدة . ونأمل ، بصورة مخصصة ، أن تحضى مقترحات قمة غاس برن ايجابي من جميع الأطراف المعنية ، بحيث يمكن قريبا حل هذا النزاع الطويل الأمد وحتى نبدأ حقبة جديدة من السلم في المنطقة بأسرها .

ان الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت وسط توقعات كبيرة لمتابعة مقررات الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، قد فشلت بسبب المناخ الحالي من عدم الثقة والتوتر وهوت السلسلة من التفاهات تذلو من أبة التزامات موضوعية . ان عدم قدرة الدورة على اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي تعتبره دول كثيرة - بما في ذلك بلدي - عاملا حاسما في جهودنا من أجل التوصل الى منهج متكامل ، يمثل خيبة أمل كبيرة . ومن المؤسف ، علاوة على ذلك ، أن بعض الدول الرئيسية أغفلت التزاماتها التي التزمت بها في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ ، ولم تكن على استعداد للاستعانة بالأمم المتحدة كأداة في الجهود الرامية الى نزع سلاح حقيقي . وقد حالت كل هذه التطورات دون حدوث تقدم حقيقي في الوقوف في وجه سباق التسلح .

رغم ذلك الاخفاق ، كانت الدورة نقطة رئيسية للتعبير الواسع النطاق عن القلق العام بشأن سياق التسليح ، ولا سيما خطر الأسلحة النووية . ان المقترحات من أجل حظر استخدام الأسلحة النووية ، ومن أجل تجميد تدويرها وانتاجها ، والنداء المتجدد من أجل حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية ، عكست الرأي العالمي بصورة تامة . ونأمل أن تواصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المحادثات الثنائية بينهما بشعور بالحاجة الملحة اليهما ، وأن تفضي الى تحديدات ذات مغزى والى خفض هام في الأسلحة النووية . وينبغي على الدول النووية ، علاوة على ذلك ، أن تعترف بأنه أمر لا يقل أهمية أن تواصل المفاوضات المتعددة الأطراف ، بتمكين لجنة نزع السلاح من الاضطرار بمسؤولياتها وتجدد جهودها بشأن التفاوض حول القضايا ذات الأولوية .

وهناك مخاوف متزايدة من أن منطقة المحيط الهندي تتحول بسرعة الى مركز للمنافسة بين الدولتين العظميين في حرب باردة جديدة . ان اندونيسيا بصفتها دولة ساحلية ، مقتنعة بأن عقد المؤتمر الدولي المعني بالمحيط الهندي خطوة حتمية نحو اقامة مناقشة سلام . اننا على علم تام بأبعاد النزاع والتوترات التي تغمر المنطقة . ولهذا السبب بالتحديد ينبغي أن يكون المؤتمر ، كما هو مشروط في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، محفلاً لمناقشة جميع القضايا ذات الصلة ، بغية بدء الحوار البناء الذي استعصى علينا . ومن البديهي أن عقد مؤتمر واحد قد لا يكفي لحل جميع المشاكل المتعلقة بالمحيط الهندي . ولكن المؤتمر ينبغي أن يكون الخطوة الأولى من أجل تحسين المناخين السياسي والأمني في المنطقة . وفي الشهر الأخير شهد المجتمع الدولي عمليات عسكرية جديدة واسعة النطاق قامت بها جنوب افريقيا ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الخريفة (سوابو) في محاولة يائسة للقضاء على الممثل الوحيد الأصيل المعترف به دولياً للشعب الناميبي . وينبغي أن نلاحظ أن تكتيكات جنوب افريقيا هذه ليس فيها من جديد . لقد استخدم العنصريون في بريتوريا في مناسبات عديدة قواتهم العسكرية لا حياط أى تقدم في المفاوضات الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أوضحت جنوب افريقيا بكل جلاء أنها على استعداد لاستخدام كل مناوره ، واستغلال كل فرصة لاستخدام القوة من أجل وقف جميع الجهود نحو تسوية تفاوضية تفضي الى اقامة ناميبيا مستقلة .

ان أسرع الوسائل لتحقيق استقلال ناميبيا واردة في اعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماع أروشا الذي عقد هذا العام . فقد حث الاعلان فريق الاتصال الغربي على أن يتقبل اقتراح سوايو البناء للتنفيذ المبكر لخطة الأمم المتحدة ، ولبذل مفعلاً قسرياً وحقيقي على جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد سوف يعارض وفدنا بشدة أن جهد تقوم به جنوب افريقيا لفرض أية انتخابات زائفة أو مظاهرات دستورية أو سياسية ، وأية ذريعة لربما حل مشكلة ناميبيا بأية نظرية أخرى الأمر الذي سوف يتناقض مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والتي تستهدف جميعها تكريس سيادة جنوب افريقيا على الاقليم . علاوة على ذلك ، أريد وفدي في اجتماع أروشا ، النداء الذي دعا الى عقد مؤتمر على نطاق مؤتمر جينيف ، ينبغي أن تناقش فيه جميع القضايا المتعلقة ، وأن تُحل معاً ، على نحو شامل . ان العقد المبكر لمثل هذا المؤتمر قد يساعد في تشكيل الجهود الجارية بذلها للتغلب على تعنتات جنوب افريقيا . ورغم الصعوبات العديدة التي لا تزال تقف حجر عثرة في سبيل تأمين استقلال ناميبيا ، أوضحت عملية التفاوض بعض الدلائل على التقدم ، كما ورد في تقرير الأمن العام . ولكن ينبغي أن يبذل كل جهد من أجل اجبار جنوب افريقيا على التفاوض بحسن نية وفي إطار النوايا التوجيهية التي وضعتها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وسا يدر التلخيص فيما يلي ، زام شجيرة معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنظام الفصل العنصرى ، أن جنوب افريقيا تواصل تجاهلها النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لوضع نهاية لممارسة الفصل العنصرى .

وان يستشهد وفدي بالقرارات الهامة التي اتخذت في المؤتمر المعني بفرض العقوبات على جنوب افريقيا المستود في باريس عام ١٩٦٨ ، ناه على امتناعك شعبنا على المجتمع الدولي أن يكف تضامنه مع شعب جنوب افريقيا بالابقاء على مجموعة العقوبات التي تم الاتفاق عليها وتعزيزها ومهددات عزل جنوب افريقيا في جميع مجالات العلاقات الدولية .

وفي ٢٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار اتفاقية شاملة لقانون البحار . وكان هذا اجازاً رائعاً في مجال المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجرى برعاية الأمم المتحدة . وحققت أن مشروع الاتفاقية قد اعتمده ١٢٠ دولة ، وعارضته ٤ دول فقط ، دليل على

أن كل حكم من أحكام الاتفاقية يحظى بقبول الأغلبية الساحقة من الدول في العالم . ومن المتصور أن لا تحظى جميع أحكام اتفاقية قانون البحار بقبول بلد معين ، إذا نظر في كل حكم على حدة ، ولكن من الواضح أن الاتفاقية في مجموعها وكونها نصاً توثيقياً في صيغة شاملة ، فإن نصها يحظى بقبول المجتمع الدولي . ويعتقد وفدي أن اتفاقية قانون البحار لها أهمية بالغة في الحفاظ على القانون والنظام في الشؤون المتعلقة بالمحيطات ، وكذلك في دعم التنمية القومية وتنظيم استخدامات المحيطات ومواردها . ومن ثم ، يودّ وفدي أن يهيب بالعدد الصغير من البلدان التي لم تعتمد الاتفاقية ، أن تعيد النظر في موثقتها ، حتى يمكن لاتفاقية قانون البحار ، باعتبارها حصيلة سنين طويلة من المفاوضات ، أن تصبح بحق عالمية من حيث النابع والتأثير .

وفي تزامن مع المناخ الحرج المستمر في السياسة الدولية ، هبط الاقتصاد الدولي إلى أكبر حضيض لم يبلغه منذ عدة عقود .

إن الأزمات الحادة في التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف يجعل الموقف متفاقماً ، ويرجع هذا بصورة رئيسية إلى السياسات الارتدادية لبعض الدول المتقدمة النمو والتي تتعارض مع الأهداف والمقاصد الأساسية لعالم متزايد التكافل .

إن العلامات التي يبدو أنها كانت توحي بالأمل ، والتي نجمت عن قمتي كانكون وفرسان ، نسي السعي إلى كسر الحلق الذي يحيط بالمفاوضات العالمية الشاملة ، قد أثبتت أنها كانت خادعة . وينبغي أن نعترف بأنه كان هناك بعض التحرك نحو بدء المفاوضات العالمية الشاملة باعتماد قرار يمتن عن القيام بذلك ، لكن المشاورات غير الرسمية لم تؤدّ حتى الآن ، للأسف ، إلى أي تقدم ملموس . ويؤيدّ وفدي السعي إلى القيام بمبادرات جديدة للتوصل إلى توافق للآراء بشأن بعض الأمور الإجرائية الأساسية . ولن يتحقق النجاح لهذه الجهود إلا إذا أظهرت بعض الدول المتقدمة النمو الإرادة السياسية لاتخاذ خطوات إيجابية صوب بدء مفاوضات هذه المفاوضات .

وهناك جانب مهم يميز النظام الاقتصادي الحالي ، هو التكافل . إننا نعتقد أن التكافل لا يعني فقط حصول البلدان الغنية والفقيرة معا على المنافع المتبادلة ، وإنما يعني كذلك أن التنمية الاقتصادية الذاتية للبلدان النامية يمكن أن تسهم في الرخاء الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو .

ويسرنا أن نلاحظ أنه كانت هناك زيادة تدريجية في تفهم بعض البلدان المتقدمة النمو لخصائص التكافل . وانه ليحدونا أمل في أن تكون هذه الدول على استعداد للقيام بالتعديلات المطلوبة لتحقيق هذا المفهوم .

اننا على اقتناع بأن المعالجات الجزئية وذات المنصور المحلي والشاغية لحل مشاكلنا العالمية هي ممارسات عقيمة في عالم التكافل المتزايد ، ومن ثم ؛ فان عطية اعادة التشكيل ، تحت رعاية منتمنا العالمية ، منظمة الأمم المتحدة ، يجب أن لا يتم ارجائها على الاطلاق .

وان قلت ذلك ، أود أن أؤكد أن هذا لا يعني أن نسمح للمفاوضات العالمية الشاملة ، أو للجهود التي تبذل ليدعها ، أن تتحول اهتمامنا عن المفاوضات الجارية في معانل تنامية أخرى .

ان اعادة تشكيل هيكل التجارة الدولية في أداة حيوية لتحقيق تنمية تامة على الاكفاء الذاتي . والأهم من أي شيء آخر هو أن الوصول إلى الأسوار أمر حاسم .

ومن بينها ، اعادة تشكيل التجارة الدولية وهي أداة حيوية لتحقيق التنمية التي تقوم على الاكتفاء الذاتي . وقبل كل شيء فان الوصول الى الأسواق أمر جوهري . ومن المؤسف أن تصعيد التدابير الحمائية التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو قد قضى بشكل خطير على جهود البلدان النامية من أجل زيادة حجم صادراتها . ان التدهور الحاد في شروط تجارتها يستمر في جعل محتها الاقتصادية الخطيرة أشد تفاقما .

وفي هذا السياق ، فان الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الغات يقدم فرصة طيبة ونقطة تحول تاريخية من أجل اقامة الممارسات التجارية الدولية العادية . ان هذا الاجراء حتمي من أجل توسيع نطاق التجارة للبلدان النامية .

ان الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمقرر عقدها في أواخر الربيع القادم في بلغراد ، سوف يكون لها أهمية قصوى ، في اعتقادنا ، من أجل تسوية المشاكل الرئيسية ، والقلق الراهنة في التجارة العالمية والتنمية تلك التسوية التي يمكن أن تفضي الى انتعاش الاقتصاد العالمي . ولكن اذا استمر هذا الطريق المسدود ، دون التوصل الى نتائج ملموسة منبثقة عن هذه الاجتماعات الهامة ، فاننا سوف نشهد مرة أخرى ضياع فرصة أخرى سيكون المجتمع الدولي فيها قد أخفق في اغتنام هذه الفرصة للتقدم .

واناأخذ في الاعتبار الخطى البطيئة للمفاوضات بين الشمال والجنوب ، فان التقدم المحدود للاعتماد الجماعي على النفس بين البلدان النامية يعد أمرا لاغنى عنه الآن أكثر من أي وقت مضى . وان اندونيسيا ملتزمة بهذه العملية ليس فقط لأنها تقوم بتغيير أنماط التنمية ولكن لأنها تشكل عنصرا أساسيا من أجل التقدم السريع للتنمية في البلدان النامية .

وفي هذا الصدد فاننا نؤيد نتائج الاجتماع للاستعراض والمتابعة بشأن التعاون الاقتصادي في الدول النامية الذي عقد مؤخرا في مانिला . وتوصياته بالهدء في مفاوضات بشأن نظام عالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية وتنمية احتياطات الأمن الغذائي تستحق اهتمامنا الخاص . وفي رأينا أن تنفيذ النظام العالمي للأفضليات التجارية من خلال منهج تدريجي سويء يساعد في الجهود الرامية الى توسيع نطاق التجارة بين البلدان النامية .

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال احتياطات الأمن الغذائي ، فاننا نعتقد أنه يمكن أن ينفذ على أفضل وجه عن طريق الترتيبات الاقليمية ودون الاقليمية التي يمكن أن تمتد فيما بعد على نطاق عالمي . واننا في رابطة امم جنوب شرقي آسيا قد بدأنا مثل هذا التدبير ونحن بصدد محاولة تنمية التعاون في مجال احتياطي الأمن الغذائي في رابطة أم جنوب شرقي آسيا .

وان أنتقل باختصار الآن الى بعض النواحي الاجتماعية من أنشطة الأمم المتحدة ، فـان الاعداد الذي يسير قدما للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٥ هو أمر محمود . ان ازدياد المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية للشباب في السنة الدولية للشباب ينبغي أن يشجعها على المشاركة في مسؤوليات حل المشاكل العالمية للشباب ، وبذلك تسهم في تعزيز السلام العالمي . وذلك سيزيد أيضا من قدرتها على المشاركة في البرنامج الوطني لتنمية الشباب . ومن ثم فان حكومة اندونيسييا تؤيد تماما برنامج الأمم المتحدة للشباب .

وفيما يتعلق بوضع المرأة ودورها ، فان هناك اعترافا متزايدا باسهامها في التنمية انعكس في خطة العمل العالمية في المكسيك . ان هذا الاتجاه الايجابي قد زاد أكبر اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . ونأمل باخلاص أن يتمكن المؤتمر العالمي في ١٩٨٥ بشأن عقد الأمم المتحدة للمرأة من استعراض تنفيذ خطة العمل وتقييمها على نحو بناء .

وفي عام شهد قسطا كبيرا من القلاقل والمآسي على المستوى العالمي ، وعجز الأمم المتحدة عن منع وقوعها أو تقديم الحلول لها في حينها ، فان هناك اغراء بالانجراف الى السخرية وعدم الرضا . ولكن الاتجاه نحو الاصلاح ، والآمال والتطلعات للشعوب في كل مكان الى نظام عالمي أكثر عدلا ورخاء وسلاما يقوم على أساس مثل ومبادئ الميثاق لاتزال حيّة ومتأججة ولا يمكن تهدئتها .

ان اندونيسييا لازالت مقتنعة أنه رغم القصور الحالي ، لاتزال الأمم المتحدة تمثل أفضل أداة من أجل تحويل هذه الآمال الى واقع وتهيئة الحد الأدنى ، على الأقل ، من الظروف اللازمة لحياة أفضل للجميع في العقود القادمة . ومن ثم فان منظماتنا اذا أريد لها أن تضطلع بدورها بوصفها النقطة الرئيسية للإدارة العالمية للمشاكل الهامة في وقتنا هذا ، فمن المحتم أن يكون هناك شعور جديد بالهدف يظهر في أجهزتها واجراءاتها للحيلولة دون تدهور هذه المنظمة وتحويلها الى

(السيد كوسما اتما دجا ، اندونيسيـــــــــــــــــا)

محفل للمناقشات العقيمة . ان وفد بلادى يعتقد كذلك أنه في هذا الجهد يمكن لحركة عــــــــــــــــدم الانحياز التي تنتهي اليها اندونيسيا أن تقدم اسهاما هاما على المستوى الفكرى وتقدم المقترحات المحددة كما فعلت في الماضي بالنسبة لقضايا السلام والأمن العالميين وكذلك بالنسبة للتعمـــــــــــــــــاون الاقتصادى الدولى .

وفي عالم سريع التغيير مليء بالمصالح المتعارضة ووجهات النظر المتصارعة فان الهديل الوحيد للابقاء على الأمم المتحدة بوصفها منظمة ذات علاقة قادرة على مواجهة تحديات زماننا ، هو أن نسمح بالتردى دون تحكم أو سيطرة الى عالم تسوده الفوضى . وكما حذر الأمين العام فانه يبدو أننا اقتربنا بشكل خطر من هذه النقطة .

ولهذا فان المهمة أمامنا لا ينبغي أن ننظر اليها على أنها مطلب من جانب وعمل يقوم على السخاء من جانب آخر . لأنه قد لا تكون مصالحنا المتبادلة مهددة بالخطر فحسب بل ان بقاءنا المشترك هو المهدد بهذا الخطر . ولا يملك أحدنا أن يتفادى هذا التحدى ويرفض تحمل هذه المسئولية .

السيد مايســــــــــــــــو (أوروغواى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان أتحدث باسم جميع أعضاء وفد أوروغواى ، أود أن أتوجه الى الرئيس بأحر تهانينا لانتخابه لقيادة عمل الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وبالمثل أود أن أتقدم الى سلفه ، السفير كتاني ، بتقديرنا الخاص للكفاءة التي أدار بها المداولات في الدورة السابقة .

ان أوروغواى ان تشارك في هذه الدورة للجمعية العامة تعرب عن رغبتها أن تؤكد مجددا الأولوية المطلقة لالتزامها التاريخي بالسلام . ان هذا الالتزام قد أوضحناه منذ استقلالنا بتأييدنا للحوار بوصفه أداة لتسوية المنازعات ، ومدافعنا المتواصل عن القانون الدولى . وفي عالم تتهدده أبلخ المخاطر ، وتنتشر فيه التوترات والمواجهات ، وحتى عندما ترسي قواعد السلم والأمن بحزم ، فان المجتمع الدولى يجب دون تأخير وبطريقة محددة وعملية وفعالة أن يظهر أن تمسكه بمبادئ ميثــــــــــــــــاق الأمم المتحدة وأهدافه ليس مجرد وعد رسمى يقطعه المجتمع أو مجرد تعبير سلبى عن الأمل .

ومن المؤسف له أن نلاحظ أنه في الفترة التي انقضت منذ الدورة الماضية للجمعية وقعت فسي أجزاء كثيرة في العالم صدمات جديدة مقتضية ضربة ثقيلة من الموت والدمار . ان الحقيقة المؤلمة التي تتصل في استمرار الحروب تضيف طابعا ملحا على المفاوضات الجارية وتؤكد على المسؤولية العميقة والمحتومة التي تقع على عاتق كل منا والتي تفرض علينا أن نطرح أساليب الجدل جانبها .

ونظرا الى الحلقة المفرغة من عدم الثقة الناشئة عن التوترات وسباق التسلح فانه لا يمكن تحقيق التعايش المتحضر والمثمر الا بقدر ما تمارس مختلف الدول نفوذها ، كل في محيطها ، وفقا للنظام القانوني الدولي ومع المراعاة الدقيقة للالتزامات التي حددها ميثاق الأمم المتحدة . وان هذا التفكير هو الذى حدا بأوروغواى الى المشاركة بنشاط وبروح بناءة في أعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . واستنادا الى النتائج التي أدت اليها أعمالنا ، فاننا نشعر بالاحباط ، ان نعترف بعد تحقيق تقدم محسوس في موضوع عُلقت عليه آمال كبيرة وهو البرنامج الشامل لنزع السلاح . الا أنه من المهم أن نذكر أن إعادة التأكيد على صلاحية الوثيقة التي أعدت فسي سنة ١٩٧٨ والالتزام بالامثال الى الأولويات التي حددتها مفاوضات نزع السلاح والموافقة على مشروعى قرارين متعلقين بالحملة العالمية من أجل نزع السلاح وتخصيص منح دراسية تتعلق بالموضوع ، انما تشكل اجراءات عملية في البناء الطويل الشاق للتفاهم الدولي . ان بلادى ترحب بهذه الانجازات مع الارتياح .

وفيما يتعلق بنزع السلاح فان أوروغواى توافق بحماس على أنه يجب تخصيص الموارد التي لا تنفق على التسلح ، للبلدان النامية . وهي تساند بقوة فكرة استخدام هذه الموارد لايجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك شكلا من أشكال التقدم وهي مناطق تساهم في تحقيق أهداف نزع السلاح ، وان كانت محدودة من الناحية الجغرافية . والرجو أن هذا المثل الذى ساهمت به أمريكا اللاتينية مساهمة فذة في معاهدة ثلاثيلوكو - سوف تتبعه مناطق أخرى فيتضاعف بذلك عدد المناطق التي تحررت تدريجيا من التهديد النووى . ومع ذلك ينبغي إعادة التأكيد بقوة على حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في الحصول على تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية .

ونود الآن ابداء بعض التعليقات على العديد من النزاعات القائمة الآن . فبالإضافة الى أن هذه النزاعات تشكل تهديدا لأساس التعاون المتناسق بين البلدان ، فانها تتجاهل الحقيقة الأساسية وهي أننا جميعا جزء لا يتجزأ من حضارة واحدة تقوم على المثل العليا التي نتقاسمها . ان ذلك يقلق قلقا شديدا ضمير الأمم مثل أمتى ، التي تعتبر أيا من آمالها ثانوية بالنسبة لقضية السلم وتضع في خدمتها كل مساعيها وجهودها .

وأثناء النزاع الذى قام في جنوب الأطلسي ، لاحظت أوروغواى بقلق وحسرة كيف نشأ استخدام القوة - وهو اجراء يحظره بصورة قاطعة ميثاق هذه المنظمة - في مجتمع الأمم الأمريكية . ان المسؤولين قد اختاروا التفاوضي عن مد التاريخ الذى لا يرد . وفي مناسبات عديدة وهيئات مختلفة اتخذت بلادى موقف التضامن مع الأرجنتين . ويقوم هذا الموقف على الاعتراف بحق الأرجنتين بالمطالبة بالسيادة على جزر المالفيناس . واليوم تصدق أوروغواى على هذا الاعتراف تمشيا مع أفضل التقاليد الدبلوماسية لبلدى الذى كان من البلدان الأولى التي أثارته في هذه الهيئة حق الأرجنتين الذى لا شك فيه في الأرخبيل موضوع النزاع . وتؤيد أوروغواى أيضا رغبتها الشديدة في المساعدة على البحث عن حل تفاوضي للنزاع . اننا على استعداد لنشترك في الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض . وفي هذا الصدد تود حكومة بلادى أن تؤكد من جديد رغبتها في تقديم التسهيلات اللازمة للأطراف المعنية والمهتمة وأيضا لأى وسطاء معتمدين لترحب بهم في مناخ أوروغواى التقليدي المسالم الآمن . والى جانب ايماننا الذى لا يتزعزع بالحاجة الى حل سلمي للأزمة التي تسود في جنوب الأطلسي ، نود أن نعبر عن رغبتنا الصادقة بالألا يتعارض مثل هذا الحل مع مجرى التاريخ وألا يؤدي الى مواجهات في المستقبل .

ومرة أخرى الوضع في الشرق الأوسط يسبب قلقا شديدا لحكومتى التي تشعر شعورا خاصا بالحسرة التي أثارته الأحداث الخطيرة التي مر بها لبنان ، نظرا لاخلاص حكومتنا للعباءة القانونية والسياسية التي يقوم عليها سلوكنا الدولي . اننا نقدر القيم التي يمثلها لبنان . انه دولة محبة للسلم والثقافة . وتحثنا روابط الحضارة والاحترام الوثيقة بين بلدنا على الدعوة الى الاحترام الدقيق لسيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها واستقلالها السياسي . ومعبرة أخرى فاننا نطالب باحترام حقها في أن تختار بحرية مستقبلها دون أى تدخل أجنبي . ويشمل هذا ضمنا بكل وضوح سحب جميع قوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية بصرف النظر عن أصلها .

وفي رأى حكومتى أن لبناننا قويا ومستقلا يشكل عاملا للسلم في المنطقة . فعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود للتعاون مع شعب لبنان وحكومتها في تحقيق هذه الأهداف . كما أنه يتحتم على الأطراف المتنازعة أن تنتهج سياسة ثابتة لهذا الغرض .

ستؤيد أوروغووى بشدة أى عمل يستهدف اقرار السلم في الشرق الأوسط يكون متسقا مع موقفنا .
ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتفاقات تم التفاوض عليها بين الأطراف المعنية دون عنف وبالعدل ،
لضمان امكانية العيش لجميع الأطراف في اطار من الحدود الآمنة المعترف بها وفقا للقانون الدولي
وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وهذه الروح نشترك في قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات في سينا . ونحن على
استعداد للتعاون في الأعمال المختلفة التي ستتخذ تعريزا للعمل المؤدى الى سلام عادل ودائم
في المنطقة وتوسعا فيه بصرف النظر عن المصالح الغربية والقوى المقوضة للاستقرار .

كما أننا نكرر هنا أن هدف السلم في الشرق الأوسط يفترض مسبقا قيام اعتراف بدولة اسرائيل
وحقها وحق الدول الأخرى في عدم التعرض للهجوم . وطبيعة الحال لابد للمجتمع الدولي أن
يدرك التطلعات المشروعة لشعب فلسطين لأرض يستقر فيها ويقم عليها دولة حرة وذات سيادة .

ان سياسة بلادى الخارجية تقوم على الاحترام الراسخ للمبادئ الأساسية مثل عدم التدخل
في الولاية الداخلية للدول وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها . ان هذه المبادئ - النابعة كلها
من مصدر واحد هو الحفاظ على حق ممارسة السيادة - كانت دائما موضوع انتهاك جدى بسبب الأعمال
التي تقوم بها الدول ومجموعات الضغط التي تعمل بسبب قواها الداخلية ، على تدويل النزاعات التي
ينبغي ، في الحقيقة ، أن تظل في نطاق الولاية الداخلية للدول . وقد أدى ذلك الى وضع يجيز
التفاضي عن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير مستقبلها دون أى ضغط خارجي أو تأثير لا يبرر
له . ان مثل هذه الأحداث واضحة بصورة مأساوية في مناطق مثل أمريكا الوسطى حيث ينتهك يوميا
العنف والارهاب الاستقرار السياسي والاقتصادى والاجتماعي للدول . ان هذا الاستقرار عنصر أساسي
للتنمية بالنسبة لشعوب المنطقة .

وفيما يتعلق بأفغانستان فان غالبية المجتمع الدولي عبرت عن رغبتها الشديدة في الانفراج
وفي انهاء المصادمات العسكرية لتفادى المزيد من المعاناة والآلام للشعب ولتحقيق الانسحاب الفوري
للقوات الأجنبية والاحترام الكامل لحقوق السكان المدنيين واعادة السيادة الوطنية الفعلية . ان استمرار
النزاع يخلق مصدرا خطيرا للاحتكاك ينبغي ازالته بأسرع ما يمكن .

وفي سياق هذه القضايا الخاصة يتعين عليّ أن أبين أن حكومة بلادى تعلق أهمية كبرى على تحقيق حل سلمي مستقل لمسألة توحيد كوريا من خلال اجراء حوار بين الكوريين . وسوف يساعد ذلك على ايجاد ظروف مواتية للتفاهم المتبادل وللإستقرار العام في المنطقة . ومن المجدى أن يعـــاد تنشيط مساعي الأمين العام الحميدة في هذا الصدد .

لقد دافعت أوروغواي دائما في جميع الهيئات الدولية التي تساهم فيها ، عن مبدأ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، فنحن نؤكد اذن من جديد ، حق شعب ناميبيا في الإستقلال وفســـي اختيار دستوره السياسي في مناخ من السلم بمنأى عن أى ضغط أو تأثير من الخارج وفي الاطار الذى ضمنته الادارة المؤقتة للأمم المتحدة . ان موقف أوروغواي في هذه القضية غير مستغرب بل انه يتفق مع التزامنا الذى لا يتزعزع بالسلم ، ومع رفضنا الأکید لأى استخدام للعنف أو الارهاب وهو جزء من هذا الالتزام .

ان أوروغواي طرف في الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التفرقة العنصرية . ولقد كنا أول دولة قبلت الجهاز الذى أنشئ بموجب تلك الاتفاقية لتلقي الشكاوى والبلاغات الفردية . ولم نتخذ هذا الموقف تحت ضغط الظروف ، وتمسكنا به بقوة وثبات منذ انشاء الأمم المتحدة ومنذ أعطت المنظمة الدفعة الأولى لمطية تصفية الاستعمار .

ورغم أن أغلبية كبيرة من دول المجتمع الدولي قد صدقت على الاتفاقية أو انضمت اليها وذلك جعلتها وثيقة عالمية ، فان التمييز القائم على اللون والعنصر والأصل الوطني أو العرقي أو على الطبقة الاجتماعية مازال حقيقة مأساوية تجرح ضمائرنا وتشكل وصمة لروح تقدم البشرية .

ان التهجير الاجبارى للسكان المحليين والهامشية التي يتصف بها وجود الأقليات الوطنية أو العرقية ، والابقاء على القوانين المنطوية على التمييز والاستمرار في الممارسات القائمة على مفاهيم التفوق أو الحقن العنصرى . كل ذلك يحتم ضرورة تجديد وتوسيع البرنامج الخاص بالعقد المكتمل للعمل من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، والذي ينتهي في كانون الأول / ديسمبر من العام القادم .

على أن من دواعي الأسف أن الأمثال التي سقتها ليست هي المظاهر الوحيدة للفرقة . فهي تبدو أيضا في أشد أشكالها المؤلمة في التعصب الديني الذي مازال في أنحاء عديدة من العالم يتسبب في الكثير من العذب والاضطهاد بل والابادة الجماعية . وفي هذا الصدد ، تؤكد بلادى من جديد تأييدها التام للاعلان الخاص بالقضاء على كافة أشكال عدم التسامح والتمييز القائم على الدين أو العقيدة ، ذلك الاعلان الذي اعتمده هذه الجمعية في العام الماضي . وفي الوقت ذاته ، نحن نحث على الاستئناف المبكر لبحث مشروع اتفاقية دولية بهذا الشأن . وقد تشكل ، مع الجهود الأخرى اللازمة لمكافحة النظريات والأنظمة والمؤسسات القائمة على مبادئ تمييزية تتجاهل المساواة الأساسية لأسرة الانسان - تشكل أساس النضال ضد التمييز .

لقد كانت أوروغواي أيضا من أول البلدان التي صدقت على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أنواع التمييز ضد النساء والتي اعتمدها الجمعية العامة منذ ثلاث سنوات مضت ، كما أننا نرحب بدخول الاتفاقية الى حيز التنفيذ ، ونعبر عن أملنا في أنها سوف تساعد على ضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في كل أصعدة المجتمع .

ونفس التفكير يتعين علينا أن نذكر نظاما يشكل صدمة لضمير البشرية ويجعل من الظلم عقيدة ألا وهو الفصل العنصرى . انه ليسر أوروغواي أن تؤكد ، بايمانها المعهود ، معارضتها القاطعة لهذه السياسة ولأى شكل آخر من العنصرية . فهي تتنافى صراحة وعند مع الأفكار الأخلاقية والفلسفية التي تشكل أساسا لأعز تقاليدنا الثقافية وأكبرها عمقا في نفوسنا .

ان الأزمة العالمية التي تواجه البشرية لا تظهر في الدمار الذي يحدثه أولئك الذين يتجاهلون الأصل الأوحد للبشر وطبيعتهم فحسب . ان عجز المجتمع الدولي عن وضع حد للعنف الجارى الذى أصبح جزءا لا يتجزأ من الممارسة السياسية للدول ، انما يذكر بأن هذا الهلاك تعانى منه الأمم ذات التقليد الطويل من الاستقرار المؤسسي ، كما تعانى منه أيضا البلدان حديثة التحرك من نير الاستعمار . لقد نجمت عن هذا العنف أعمال ارهابية متواصلة مع ما تقتضيه من ضريبة مأساوية تتحلل في الاغتياال والاختطاف والسلب . ويبدو أن ذلك يتفشى في المجتمعات التي تسودها المؤسسات الديمقراطية والتي تجرى فيها محاولة للحفاظ على الحريات الأساسية وحقوق الفرد .

ان الأعمال الارهابية تشكل انتهاكات خطيرة للقانون العام ، وهي تناهض أقوى البعائد
 أساسا للمجتمع الخاص والجماعي بصرف النظر عن الحجج السياسية التي تتخذ ذريعة لارتكابها .
 ان أوروغواي طرف في جميع الاتفاقيات التي تم اعتمادها في نطاق منظومة الأمم المتحدة
 ومنظمة الدول الأمريكية ، بغية منع أعمال العنف والمعاقبة عليها . كما أنها اشتركت بصورة نشطة جدا
 في عمل اللجنة المخصصة المعنية بالارهاب الدولي . وقد وافقت هذه اللجنة على العديد من
 اقتراحات أوروغواي بشأن الموضوع .

بصرف النظر عن اعترافنا بالجهود التي بذلت ، يتعين علينا أن نذكر بصراحة خيبة أملنا
 لعدم اعتماد المجتمع الدولي اجراءات محددة وشاملة للمعالجة الفعلية لمشكلة الارهاب الخطيرة
 والمعقدة . ورغم أن الحفاظ على الأمن الداخلي هو من مسؤولية كل دولة على حدة ، الا أن التعاون
 بين الدول أمر أساسي لمنع الجرائم ذات الآثار الدولية ، وتنسيق العقاب عليها .

ومع أن البحث في الأسباب الكامنة وراء أعمال الارهاب والعنف جدير بالاهتمام فيجب ألا
 يؤدي بنا الى أن نؤخر الى أجل غير مسمى بحثنا عن علاج لحقيقة لا سبيل الى انكارها ، وهي أن
 أعمال الارهاب تتكرر باستمرار وتستحق التنديد من جانب جميع الأمم المتحضرة .

ان الجهود المبذولة من أجل الحيلولة دون ارتكاب الجرائم ضد المبعوثين الدبلوماسيين
 وغيرهم من الأشخاص الذين يتمتعون بالحصانات الواردة في القانون الدولي والعقاب على تلك الجرائم ،
 تقوم على اعتماد اتفاقية في نيويورك في ١٩٧٣ بشأن هذه المسألة . لكننا نعتقد أنه ينبغي انشاء
 جهاز متعدد الأطراف لتناول أعمال الارهاب التي لها أثر على الأشخاص العاديين الذين لا يتمتعون
 بالحماية الخاصة التي تشكلها هذه الحصانات ، ولكن لهم الحق رغم ذلك في بعض الحماية الدولية
 بوصفهم من بني الانسان .

لقد شهدنا هذا العام حدثا تاريخيا له مغزى كبير : وهو اعتماد أغلبية كبيرة من المجتمع
 الدولي للاتفاقية الخاصة بقانون البحار التي تقيم نظاما قانونيا جديدا وشاملا ينطبق على البحار ،
 ويقوم على الاعتراف بحقوق السيادة والولاية للدول الساحلية في المياه المتاخمة لسواحلها وفي منطقة
 اقتصادية خالصة ، وفي الرصيف القاري مع ايلاء المراعاة الواجبة لما يقضي به *jus communicationis* ،
 وما يتطلبه الاستغلال الرشيد لموارد البحار .

وهي قائمة أيضا على حماية البيئة البحرية ووقايتها ، والتعاون من أجل تطوير البحث العلمي ، والادارة ، عن طريق سلطة دولية لتلك المنطقة من قاع البحر والمحيط التي تتجاوز الولاية الوطنية ، مزودة بالسلطات اللازمة لتنظيم ومراقبة تلك الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد وارسلها سياسة انتاجية لتلك المنطقة ونظام شامل لتسوية النزاعات .

ومع ذلك ، اننا نأسف لأن بعض البلدان لم تستطع التغلب على صعوباتها فيما يتعلق ببعض النقاط والاداء بصوت مؤيد . ورغم ذلك فاننا نأمل في أنها سوف تتمكن من اعادة النظر في موقفيها تحقيقا للنفع المشترك . وقد يمكننا ذلك من بلوغ هدفنا الذي يشكل انجازا له أهمية رئيسية في استقرار العلاقات الدولية ودعم السلم العالمي .

وفيما يتعلق بالبيئة فان عام ١٩٨٢ كان عاما حافلا بالأحداث الهامة التي ساهمت فيها بلدنا مساهمة حاسمة وعن ايمان . ان الدورة الاستثنائية التي عقدت في شهر أيار/مايو الماضي في نيروبي احتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي للبيئة الذي عقد في عام ١٩٧٢ في السويد ، قد تحتها الدورة العاشرة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وقد كان من الانجازات المرموقة لهذين الاجتماعين احيا " روح استوكهولم " ، وقيام أكثر من مائة دولة بالتصديق رسميا على التزامها بالحفاظ على البيئة ، موفرة بذلك اطارا حيويا للبشرية والتراث المشترك للأجيال القادمة . ان اعلان نيروبي وخطة العمل التي اعتمدت في تلك الدورة يمثلان سياسة منهجية جديدة . وهي نهج ينطوي على المزيد من الانتظام والتقنية ، وفيه دعم كبير للعمل الدولي في هذا المجال تنفيذيا للقرارات التي اعتمدها اجتماعات كبار المسؤولين الحكوميين المتخصصين في القوانين البيئية ؛ والتي كان من دواعي سرور بلادى أن عقدها في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ . وقد عقد في شهر آب/أغسطس الماضي في فيينا مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية (يونيسبيس ٨٢) . وكان هدف المؤتمر أن يحلل ، على نطاق عالمي ، تلك المشاكل التي تخص الكون ، في وقت تقترب فيه من مضي ربع قرن على عصر الفضاء . لقد ساهمت أوروغواي مساهمة نشطة في عمل ذلك المؤتمر ، مقتنعة اقتناعا راسخا بأن ذلك كان هو الوقت المناسب لاجراء جرد للماضي والحاضر وللقيام بتنفيذ واقعي للمستقبل ، توطئة لتعاون دولي أصيل في هذه المسألة .

ان الزيادة الهائلة في مجال المواصلات وميدان تكامل الشعوب ، اللذين يوفران لحضارتنا معنى حقيقيا للوحدة ، جعلت من الضروري أن يصبح مجال المواصلات عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان .

وايمانا منا بهذه الفكرة انضمامنا الى اعلان العام الدولي للمواصلات . ونحن على استعداد ، في حدود امكانياتنا ، أن نشارك في خطة العمل التي سوف يشرع في تنفيذها في العام المقبل . ولهذا الغرض أنشأنا بالفعل لجنة وطنية في بلدنا تمثل فيها جميع الوزارات والادارات الحكومية المختصة .

ان أوروغواي طرف في الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، بما في ذلك البروتوكول الاختياري بشأن الحقوق المدنية والسياسية . وقد ناضلت أوروغواي دائما في كل محفل ضد عقوبة الاعدام . ومن ثم ، فقد كان من دواعي سرورنا أن نلاحظ التقدم الملموس الذي تم احرازه في صياغة مشروع بروتوكول اختياري ثان لا لغاء عقوبة الاعدام ، وهي راسب تاريخي موروث ينكر أول حق للانسان ، وهو حق في الحياة .

وبنفس الروح ، اشتركت أوروغواي في عمل اللجنة المعنية بحقوق الانسان لاعداد اتفاقية ضد التعذيب وغيره من الأعمال القاسية وغير الانسانية والمشيئة . وقد أكدنا من جديد كذ لك اهتمامنا بأى اجراء يسهم في دعم وتوسيع جهاز المنظمة للنهوض بالتمتع الفعلي بالحقوق الفردية والحريات الأساسية .

كما أننا نؤيد بقوة الحملة الدولية المخططة ضد الاتجار بالمخدرات ، في نطاق الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات . وقد رسمت هذه الخطة لتحقيق القضاء على بلاء آخر تعاني منه البشرية . وهناك مبادرات أخرى ترمي الى دعم الأهداف التي اعتمدها الجمعية العامة عند اعلانها السنوات الدولية ، مثل سنة الطفل في ١٩٧٠ وسنة المعوقين في ١٩٨١ . ونحن نساند هذه المبادرات . وفي هذا الصدد ، ووفقا لأولوية الاهتمامات التي وضعتها حكومتنا لهذه المسائل ، أخذنا علما ، مع الارتياح ، بالتقدم الكبير الذي أحرز في صياغة اتفاقية خاصة بحقوق الطفل ، وكذلك بالأنباء المتعلقة بتنفيذ خطة العمل العالمية المرسومة للوقاية من العيوب التي ينجم عنها العجز ولدعم تأهيل المعوقين واندماجهم الكامل في المجتمع .

ومع ذلك ، فاننا نأمل أملاً وطيداً في ألا تطغى الجولات البلاغية على هذه الأهداف كما حدث ، مع الأسف ، في الماضي في المجتمع الدولي ، مما يدل على عجزه في تجاوز مستوى مجرد إصدار البيانات في وقت تواجه فيه البشرية تحديات حاسمة وجارية تدعو الى عمل تنفيذي أقوى .

اننا نعرف أن هناك نوايا طيبة ، كما نعلم أننا لا نفتقر الى المفاهيم النظرية ؛ ولكن إقامة اقتصاد عالمي ينطوي على المزيد من الانصاف والعدل ، وكذلك إقامة نظام قانوني في عالم مليء بالنزعة الفردية والعنف ، لا تزال مجرد تطلعات ، ولا شيء أكثر من ذلك .

وهناك مسألة تمس البشرية بأسرها ولا يمكننا السكوت عليها ، وهي مسألة الجوع والفقير المبتلى بهما أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في العالم .

ان أوروغواي ، وهو بلد نام ، لا يمكنه أن يقبل عدم المساواة الاجرامية بالأمم الآخرين ، وكذلك سلبية جهاز نظام ينتهك عملياً القواعد الأساسية لمنظمتنا .

ان هذه الأوضاع ، التي تتجاهل الحد الأدنى من التضامن البشري ، تستلزم أولوية اهتمام هذه الجمعية بها بغية إعادة تشكيل روابط التكافل وإيجاد حلول قادرة على تخفيف بلاء الجوع وسببه ، الفقر . وينبغي أن تتوفر لدينا الإرادة السياسية لاتخاذ اجراءات ملائمة تسمح لنا بتوقع قدر من النجاح فسي النضال من أجل توفير صحة وتعليم أفضل ، لتحسين أحوال البشرية وتعزيز قدسية الحياة .

وفي مجال الصحة ، يجدر بنا أن نذكر بالتحديد أن أوروغواي قد بدأت حملة واسعة لتحسين جميع السكان . وقد كان ذلك قمة العمل الصحي الوقائي الدؤوب الذي ظل موضع الاهتمام الدائم لأجهزة الخدمات الصحية في بلادى .

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن حكومتى تبذل في مجال التعليم كل جهد مستطاع لتنفيذ برنامج طموح لمحو الأمية ، سوف يؤدي في النهاية الى القضاء على معدل الأمية الحالي المنخفض جداً ، الذي لا يتجاوز ٥ بالمائة والذي لا يزال يؤثر على سكان بلدنا . هذا وقد اختتمت بنجاح مؤخراً فسي هذا العام المرحلة الأولى من هذه الحملة .

ومن التناقض أن نلاحظ أنه في هذا الوقت الذي نشاهد فيه أعظم الانجازات والتقدمات ، حيث يكاد العلم والتكنولوجيا يلحقان بالعلم الخيالي ، لا تزال هناك مجموعات من البشر تعيش في فقر مدقع . وهذا تذكير قاس لنا بالمسؤولية التي لا يمكننا أن نتنصل منها .

انه لا يجوز النظر الى أن هذه المسألة بمنأى عن موضوع التجارة ، حيث نشعر بآثار الحواجز التعريفية في الجهود الرامية الى التوصل الى انتاج غذائي وزراعي فعال . ويصح ذلك ، بصفة خاصة ، في تلك البلدان النامية المحظوظة بامتلاك موارد واسعة تمكنها من المساهمة في اطعم العالم ، ولكنه عليها أن تواجه مشاكل التجارة والتسويق ، التي سأشير اليها فيما بعد ، وذلك بسبب التدابير التي تتخذها الدول المتقدمة صناعيا .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية العالمية يجب أن نعبر عن قلقنا العميق ازاء التدهور التدريجي المستمر الحاد الذي يبدو أنه تتسارع يوما بعد يوم . وكذلك فاستمرار الاتجاهات الانكماشية والتضخمية وزيادة البطالة ، وعدم الاستقرار في معدلات التبادل والخلل في ميزان مدفوعات البلدان الصناعية وما يترتب على ذلك من ردود فعل حمائية تثير السخط . وأخيرا - ولم أتورع عن ذكر ذلك - اللامبالاة والافتقار الى الارادة السياسية لدى البلدان المتقدمة صناعيا لمواجهة المتطلبات التي تفرضها الأزمة العالمية العارمة ، كل ذلك يؤخر حتما التقدم الاقتصادي للبلدان النامية التي تحتل أغلبية الحاضرين في هذه الجمعية .

ومن خلال اطار اقتصادي مثل الذي نعيش فيه اليوم والذي يتميز بتكامل شديد ومتعاطف بين شعوب العالم ، لابد من ايجاد حلول تقوم على منهج اقتصادي عالمي . ويتطلب ذلك بدوره اعتماد سياسة اقتصادية عالمية طويلة الأجل .

ويدعو ذلك أيضا الى تخصيص أمثل للموارد ، وهذا يعني بدوره اعادة توزيع الصناعات وتحدد يدواقعها وفقا للقدرة التنافسية لكل بلد والانفتاح العام للاقتصادات من أجل تحقيق اعمال فعلي لقوانين المنافسة واعتماد استراتيجية تستطيع تغطية جميع المناطق النامية دون استبعاد القطاعات الرئيسية .

ونفس المنطق ، وفيما يتعلق بالتجارة الدولية يجب أن نراعي الضرر البالغ الذي لحق بالتنمية الاقتصادية عامة والتنمية في مجالات الغذاء والزراعة والصناعة خاصة ، من جراء الممارسات التمييزية وحواجز التعريفات الجمركية المطبقة في كثير من أنحاء العالم ، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو .

اننا نرى أنه يجب مواصلة التقدم المحرز في مجال اقامة نظام عالمي فعال للأمن في القطاع الغذائي بعمل متواز يتمثل في ايجاد نظام مالي دولي لا يضر البلدان النامية المنتجة للأغذية . ان نظاما عالميا جديدا للغذاء هو شرط لابد منه لأي نظام اقتصادي دولي .

وفي اطار التعديل الهيكلي الذي نقترحه ، تشكل مشكلة الطاقة أولوية يجب تناولها ككل . ويتعين أن يضمن النظام العالمي الجديد للطاقة وصول البلدان غير المنتجة للنفط وذات القدرة الاقتصادية المحدودة الى مصادر توفير هذه السلعة بأسعار معقولة يمكن التنبؤ بها . وطينا أن ندرس تنمية موارد جديدة ومديلة للطاقة وتمويلها دوليا . وينبغي أن يكون ذلك شرطا مسبقا لاقامة أي نظام اقتصادي دولي جديد .

ولا تستسلم البلدان النامية ازاء هذا الموقف الحرج ولكنها تصر على اتخاذ الأجهزة الدولية موقفا واضحا في اعتماد المقررات وعلى تحقيقها اشتراكا واسعا في قبول تلك الصكوك .

وفي هذا الاطار ، نؤيد تأييدا تاما الأهداف المحددة والخطوات المتخذة لاستئناف مفاوضات عالمية على أساس أن ما ستجرى مناقشته بشأن هذا الموضوع يهم كل واحد في المجتمع الدولي . ويجب أن تجرى هذه المفاوضات في ظل ظروف توفر المساواة المطلقة .

ومن الصعب أن ندرك في عالم اليوم كيف يمكن التوصل الى اتفاقات بشأن الطاقة والتمويل والتجارة الدولية والحماية الجمركية والتعديل والمواد الخام والغذاء والتصنيع والتكنولوجيا ، دون تشيل جميع المعنيين والمهتمين . فيجب وضع حد للاستبعاد والمشاركة الانتقائية . وينبغي الشروع رسميا في مفاوضات عالمية في أقرب وقت في هذه الجمعية .

وجد يرب بالذكر أن البلدان النامية قد بادرت بمحاولة هامة جدا لاقامة الحوار بين الجنوب والجنوب من خلال تطبيق مجموعة واسعة من الأنشطة تستدعي التعاون الاقتصادي .

لقد شاركت أوروغواي - ولا تزال تشارك - بحماس وايمان في هذا الخيار الذي يتيح لنا أملا واضحا في توسيع قاعدة اقتصادات البلدان النامية والنهوض بمستوى معيشة شعوبها . ان هذا الجهد المشترك هو استجابة مناسبة وكافية لاحتياجات ومتطلبات عصرنا ، آخذين في الاعتبار دائما التضامن الذي يجب أن يسود بين البلدان التي تمر بمراحل انمائية متعاقبة .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن التنمية والأمن مفهومان مرتبطان ارتباطا وثيقا . ويمكن القول بأنه لا يمكن أن تقوم تنمية متكاملة دون توفر مقابل من الأمن الاقتصادي الجماعي بفضل نظام قانوني متمدد الأطراف يضمن التنفيذ الكامل لقواعد ومبادئ التعاون من أجل التنمية . وينطبق ذلك أيضا على مجال الدفاع في حالة التدابير والأعمال الاقتصادية الرامية الى احباط الارادة العليا للدول واعاقه الحفاظ على الظروف الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية الحرة السوية . وفي نهاية المطاف انشاء التطبيق الحقيقي والفعال للعدالة الاقتصادية الدولية .

ولقد صوتت أوروغواي لصالح برنامج الموازنة لفترة عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وهي موازنة استخدم فيها مفهوم معدل " التنمية صفر " للمرة الأولى بعد عدة سنوات من الزيادات المتواصلة . ان الطابع العالمي لتخصيصات الموازنة لا يستتبع أية زيادة في العبء المالي .

ويقوم تأييد بلدى لهذه السياسة التقشفية على أساس الحاجة التي لا مفر منها الى ترشيد النشاط المتزايد للأمم المتحدة تشتيت جهودها . وفي هذا الصدد ، نحبذ تكثيف عطية تحديد الأنشطة العتيقة البالية الهامشية أو غير الفعالة التي لا تتسم بالكفاءة ، واستبعادها وينطبق ذلك أيضا على خفض النسبة المئوية المرتفعة جدا للتكاليف التي تستنفذها الأجرور والمساهمات المخصصة للعاملين . ولا توجد نسبة معقولة بين تلك النسبة المئوية والأموال المخصصة لبرامج العمل ذات الطابع التنفيذي في المنظمة ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية .

وأخيرا نود الإشارة الى أمر ذي أهمية خاصة ، ألا وهو تعزيز دور المنظمة والتشيل العادل لأعضائها في مجلس الأمن .

وكما ذكرت من قبل ، فان أوروفواى تدرك تماما وتؤيد أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي استرشدت بها دائما سياستنا الخارجية . ان تأييد أهداف السلم والأمن الدوليين يتعادل في النهاية مع سانددة أهداف الحضارة التي ننتمي اليها جميعا .

ونحن نكرر ايماننا بالقيمة الدائمة والحالية لهذه الحضارة ونعبر عن تأييدنا الراسخ لجميع التدابير التي تستهدف التغلب على العقبات التي تعترض طريق التنمية الكاملة لعلاقات متناسقة تقوم على الاحترام المتبادل بين جميع شعوب العالم على أساس من العدل .

ونحن نعلق آمالا كبيرة على الجهود المشتركة التي يبذلها جميع أولئك الذين ينتمون الى هذه المنظمة ، وعلى التطبيق الثابت الذى لا يكل للوسائل والوثائق المتاحة للمنظمة . وذلك نحقق تقدم ما ندرجها ولكنه هام في صون السلم والأمن الدوليين ودعمها بتنمية التعاون بين الأمم وتعزيز قواعد القانون الدولي وتحسين العلاقات بين الدول والمسائل الاجرائية من أجل التسوية السلمية للنزاعات على الصعيدين الاقليمي والعالمي .

ومنذ شهرين فقط قال رئيسنا الغاريز في معرض تحليله لمسرح الأحداث في امريكا اللاتينية أثناء اجتماع أخير لرابطة امريكا اللاتينية للتكامل :

" ان عالما يتألف من دول عظمى ودول صغرى ، من مجموعات من البلدان تعاني من اختلالات هائلة في نموكل منها وفي تقاسمها ثمار التقدم وقد رتها على التفاوض يستلزم عملا متضافرا تقوم به تلك البلدان التي هي مستبعدة أكثر مما هي ضعيفة . فقط ليسود هذا العالم المزيد من الانصاف .

" ان امريكا اللاتينية ، ما لها من أثر ديموغرافي ، وتقاليدھا الثقافية المشتركة ، وشرواتھا الهائلة غير المستثمرة ، وتسكھا بالسلم والقانون ، انما تلك كل الأسباب اللازمة لأن تشكل منطقة ذات أثر فعال ، ليس في الانحياز الاقتصادي فحسب ، بل أيضا في المجالات السياسية والثقافية ، في اطار نظام دولي يشير فيه اختبار توازن القوى أوضاعا طوعية أو غير طوعية ، تنطوي على السيطرة .

" وان نطرح جانبا مناهج مشكوكا فيها ، استخدمت لمجموعة من البلدان وفقا لمستواھا الانمائي أولقوتھا النسبية ، فانني أود أن أرى امريكا لاتينية جديدة تماما ، وقوة مستقلة واضحة الخصائص في المستقبل كقارة للأمل ، والحرية ، والعدالة ، وكجسر ورياط بين المناطق الأكرتقدا والأكرتخلفا في العالم " .

بهذا النسق من التفكير ، لا يخامرني شك في أن أوروغواي ستحترم التزامها نحو امريكا بل ونحو العالم من أجل الالتقاء المتناسق والتقارب لكلا التيارين ؛ حتى نتمكن من أن نكرس كل جهودنا لخدمة هدف الاقتراب من مجتمع يسوده المزيد من التقارب والتعاون البناء .

فيما يتعلق بالأمور المتصلة بوظائف مجلس الأمن ؛ فان الأحداث المؤلمة التي وقعت خلال هذا العام ، تجعل من الضروري ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، أن نعدل قاعدة الاجماع التي وضعت لصالح الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، والتي تهدف الى الابقاء ، الى الأبد ، على وضع متميز ، من الواضح تماما أن ممارسته تشمل رسالة المجلس نحو السلم .

ومن الضروري أيضا أن نقول أنه بمرور الوقت ، وفي ضوء العديد من التجارب المؤلمة والتي تنير الطريق ، سوف يصبح من الضروري بحث امكانية التفكير في الوسائل الفعالة للغاية لتنظيم نظام التصويت في مجلس الأمن ، وذلك قبل كل شيء ، وللحفاظ على سلامة سلطاته الدستورية للعمل من أجل الحفاظ على السلم ، وهو السبب الأساسي الذي أنشئ من أجله .

من الملائم ان - ونحن في هذا الصدد نتفق تمام الاتفاق مع المقترح المقدم من الأمين العام - أن تعقد دورة استثنائية لمجلس الأمن ، فهذا من شأنه أن يكون عملا صريحا وحاسما يمكننا من أن نواجه بواقعية تلك المشاكل التي لا سبيل لنا جميعا للتهرب من حلها .

في الختام ، فان حكومة بلادي مستعدة لأن تؤيد أي جهد يهدف الى تعزيز المنظمة والتي
تمكينها من الاضطلاع التام بمسؤولياتها . ومن ثم ، فاننا سنقدم مساهمة حاسمة لخلق مناخ صالح
للحوار والثقة ، ومن أجل تعايش حضارى مشر ، بيد أن على الطريق نحو مجتمع من الأمم خال من الأوصياء
والموصى عليهم . مجتمع يتم فيه التعبير عن المساواة القانونية للدول من خلال سياسة قوامها الاحترام
التام لحق كل دولة في أن تختار وحرية استقبالها الخاص بهاد ون تدخل أو عدوان . هذه هي المهمة
التي نواجهها جميعا . وهي المهمة اليومية التي لا يمكن تجنبها ، والتي تفرض تحديا حاسما علينا
أن نواجهه بل ونتغلب عليه ، مسترشدين بنفس روح التعاون والأخوة ، بينما نعطي في طريق السلم
والعدل نحو الظروف الجديدة التي يحملها المستقبل للبشرية .

السيد مغوى (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطيب لي تهنئة السيد
الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وسعادة
السيد خافيير بيريز دى كوبيار على تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة . ولا يفتر المرء الى الكلمات كي
يمدح شاهير الرجال .

ان السيد دى كوبيار بتعيينه خاس أمين عام انما ينضم الى مجموعة من أسلافه البارزين ، الذين
ترك كل منهم أثرا واضحا على بعض صفحات التاريخ الدولي . كان أولهم تريغفي لي ، وكان متحدثا
صريحا ، وان كان عاطفيا ، وكان هدفه - من خلال التزامه بالسلم - أن يعطي مصداقية لمنظمة الأمم
المتحدة . أما الثاني فقد كان داغ همرشولد ، وهو رجل عمل مجد لارساء المبادئ الأساسية للأمم
المتحدة ، وهو صانع سلم رأى أن وضعه كأمين عام يمنحه تفويضا من أجل السعي وراء السلم والحصول
عليه ، وقد عاش ومات من أجل هذه القضية . والثالث كان أوثانت وهو رجل صريح وجسور ، رجل أثبتت
قدرته على التفاوض . أما الرابع فهو كورت فالدهايم ، وهو دبلوماسي ماهر ومحنك . ونحن نحياهم
جميعا . وينضم أميننا العام الحالي الى تلك المجموعة المتعاقبة في مواجهة العديد من المشاكل
والصعاب التي حددها بالفعل على انها :

... الصعوبات المتعلقة بالتناقض بين الأهداف الوطنية وأهداف الميثاق والاتجاه
الحالي نحو اللجوء الى المجابهة والعنف بل الى الحرب سعيا وراء ما يتصور أنه مصالح أو مطالب
أو أمان حيوية . (A/37/1 ، ص ٢)

واننا لعلنا ثقة ، بأنه بما يتميز به من حذر ، وما جبل عليه من ذكاء وخصومة في الخبرة الدبلوماسية يقف على أهبة الاستعداد أيضا لحفراسه على قائمة الشرف . وأستطيع أن أؤكد لكم ان بلدي ، بوتسوانا ، سوف يستجيب الى نداء لجميع الحكومات طالبا اياها باعادة التزامها الواعي بأهداف ومبادئ الميثاق . ونحن نتعهد بموازاتنا للسعي المستمر لحل المشاكل المختلفة التي تواجه الأمم المتحدة والعالم بأسره .

ان دور رئيس الجمعية العامة ليس بأقل تحديا أو صعوبة أو نبلا . ونحن بالمثل على ثقة أيضا من أن سعادة السيد هولاي سوف يرفع لواء دولته العظيمة . لسنا مدعين بحيث نعتقد بأن لدينا القدرة على التعقيب على كل موضوع مدرج بجدول الأعمال ، ومن ثم ، سنقصر ملاحظتنا على عدد قليل من البنود . ان مخطط التعاون الانمائي الاقتصادي الدولي لا يزال قائما . فقد كان هناك المزيد من التدهور - لاسيما منذ عام ١٩٨١ - في المناخ الاقتصادي الدولي . وكما ندرك جميعا ، فان المشاكل الاقتصادية للبلدان المتقدمة تنتقل الى البلدان النامية عن طريق قنوات عديدة ، والعكس بالعكس ، ولقد ازداد تطور الازمات عمقا في جميع أنحاء العالم ، كما توقفت عملية التنمية تماما في بلدان عديدة . ان ديناميكية التجارة الدولية ، ولاسيما بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، لم تعد أداة للنمو . ان الانكماش في التدفق الفعلي للموارد الخارجية وساعدات التنمية قد هدد بالخطر - الى حد كبير - آفاق وفرص النمو في العديد من البلدان النامية . وكما عانت روح التعاون الدولي بدرجة كبيرة . في ظل هذه الظروف ، لم يعد في الامكان اعتبار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ظاهرة أخرى لأرقام النمو المنخفض ، كما لا يمكن أن تبحث في عزلة كاملة عن مصالح البلدان النامية ، ففقدت أوضحت التجربة الأخيرة بجلاء أن تدهور الظروف الاقتصادية العالمية له طبيعة هيكلية وليست دائرية . ان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد من الممكن أن يبسر الى حد كبير التعديل الهيكلي ، وتعزيز امكانية الانعاش الاقتصادي والرخاء في العالم قاطبة ، بما في ذلك البلدان المتقدمة . الا أن المصالح قصيرة الأجل هي التي سادت اليوم ، ومن ثم أضعنا فرصا عديدة لتيسير التعديلات الهيكلية واعطائنا دفعة للنمو الاقتصادي .

لقد برزت قضايا السلع باعتبارها مشاكل رئيسية للتجارة لكثير من البلدان النامية . وان الركود الأخير في أسعار السلع مع اجراءات الحماية قد أدى الى عائد منخفض للصادرات ومد يونية خارجية متزايدة ، كما أنهط أدى الى حدوث تدهور كبير في ميزان المدفوعات في الكثير من البلدان النامية . ان بلدى بوتسوانا ليست في موقف مختلف . ان عدم استقرار تجارة السلع كان من الممكن أن يكون في صورة أقل مما هي عليه الآن ، بل لقد كان من الممكن القضاء عليه تماما اذا ما كان هناك برنامج متكامل تنفيذي للسلع . ان عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) السادس في حزيران / يونيه ١٩٨٣ في بلغراد سوف يتيح فرصة أخرى من أجل تناول هذه القضية التي ينبغي ألا نضيعها مرة أخرى .

رغم تدهور الظروف الاقتصادية ، نجح المجتمع في تحقيق بعض الانجازات منذ ١٩٨١ . ويعتبر الاتفاق الذى أنشئ بمقتضاه الصندوق المشترك للسلع ، وكذلك البرنامج الجديد للعمل لصالح البلدان الأقل نموا الذى أعتمد في مؤتمر باريس انجازين رئيسيين . وانذا كان لهما أن يترجما الى عمل ، فإن المجتمع الدولي يستطيع أن يضطلع بالكثير من أجل تفضى التحدث عن القضايا ذاتها مرة أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السادس .

كما أنه من الضروري القضاء على الغموض الشديد الذى يسود النظام المالي الدولي في الوقت الراهن . لقد أدت التطورات الأخيرة الى القلق فيما يتعلق بقدرة النظام المالي الدولي على تناول آثار المناخ الاقتصادي غير المواتي .

علينا أن نصر على الاضطلاع بالمفاوضات العالمية الشاملة بشأن القضايا المالية الدولية التي تعيد التوازن الى نظام يؤثر علينا جميعا .

لقد أصبحت القلاقل الداخلية ، وكذلك الحروب الناجمة عن العدوان الخارجي ، ظاهرتين مشتركين وهاتين في أجزاء شتى من العالم . ومن المفارقات انه من اليسير في كثير من هذه المواقف تحديد تواطؤ تلك الدول التي عهدنا اليها دوما بحماية السلم والأمن . ونتيجة لذلك ، فان الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة لا يمكنها الا أن تعتمد قرارات لا حصر لها تعرب فيها عن عميق قلقها ازاء مثل هذا التدخل ، وتدعو الى انسحاب القوات الأجنبية دون أن تسميها بسمياتها في معظم الأحيان وان مثل هذه القرارات ظالما ما تفشل نتيجة لعدم ادعان الدول المعنية . وهكذا فقد أصبحت الأمم المتحدة مكانا للتعبير عن الاستياء وللاتجار بالاتهام المضاد . ان علينا وزر الانتقاص من قدرتها على تناول

القضايا التي تؤثر على السلم بفعالية . ومن ثم فلقد ألم بنا نحن أيضا الضعف ، حيث أنه ليست لدينا أداة أخرى نلوي وجهنا شطرها من أجل ايجاد حل للمشاكل الدولية . يؤيد وفد بلادى الأمين العام في ندائه لجميع الحكومات لكي تعيد التزامها بأهداف الميثاق .

يقول الدكتور فايز صايغ وهو عالم فلسطيني في كتابه " فلسطين واسرائيل والسلام " ما نصه :

" ان لب مشكلة فلسطين هو مصير شعب ووطن . انه الغزو التدريجي والاستيلاء "

المستمر لدولة بأسرها من قبل قوة عسكرية . انه الاستيلاء القهري على المستلكات وتشريد السكان الاصليين واخضاع الباقي منهم " .

منذ اسبوعين مضيا ، شجب مجلس الأمن بالاجماع مذبة المدنيين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين . ان شبح الموت لا يزال يخيم على غرب بيروت مثل سحابة صباح مبكر . ان مأساة أولئك الذين نكل بهم لا يمكن تقديرها . ان الدول كثيرا ما شجبت ذلك العمل الاجرامي الذي جرى ازاء شعب أعزل لا ترقى اليه الشبهات . وهناك أسئلة عديدة يجرى طرحها .

ألم يكن كافيا أن حولهم الى لاجئين ومن ثم حكموا عليهم بالعيش في بؤس وتعاسة ؟ لماذا اذن يقتلونهم ؟ ألم يعانون الازلال الكافي عندما تشتت قياداتهم في العالم العربي طولا وعرضا ؟ لماذا يذبحونهم ؟ ان احتجاج الابرياء على هذا الاثم ينبغي ألا يحل محل الحاجة للتحقيق في ظروف وضخامة الجريمة . لهذا السبب فان بلدى يرحب بالقرار الذي يطالب باجراء تحقيق نزيه ومستقل . ان هذه الجريمة الشنعاء سوف تظل حدثا قاتما في حياة الأمم . ان مرتكبيها والمتواطئين معهم سوف يظلون أشرا الى ابد الأبد . ان التاريخ لم يكن سخيا وخيرا مع اسرائيل ، الا ان الاحتلال المستمر للأراضي العربية بالقوة العسكرية لا يعتبر تعويضا مبررا .

يقول الدكتور صايغ : " ان لب مشكلة فلسطين هو مصير شعب ووطن " .

طالما ظلت الأمم في المنطقة ينكر على بعضها البعض حق الوجود واعتبارها كيانات مستقلة ذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها ، فان السلم في الشرق الأوسط سوف يظل سرايا وصعب التحقيق . اننا نهيب بالولايات المتحدة انطلاقا من علاقاتها الخاصة مع اسرائيل ، ونهيب بجامعة الدول العربية ، بأن توفق بين اقتراحاتهما الخاصة بالسلم ، وأن تضاعفا من مساعيها من أجل التوصل الى حل مقبول لجميع الأطراف .

لا يزال الموقف في افغانستان مستعصيا على الحل ، فالقوات الأجنبية لم تنسحب بعد ، والسكان اللاجئين في ايران وباكستان قد وصل عددهم ٣٥ مليون فرد . ان الجهود من أجل حل الأطراف على الجلوس الى مائدة المفاوضات قد ذهبت ادراج الرياح . ان تعنت الموقف يعتبر مثالا لعجز الأمم المتحدة في مواجهة تدخل الدولتين العظميين . وفي مثل هذه الظروف فان كلمات الأمين العام تبرز مرة أخرى لنقتبسها مرارا وتكرارا : ان عودة الحكومات الى الالتزام الواعي بالميثاق أمر ضروري .

اننا نناشد الأطراف المعنية بأن تجرى مفاوضات تستهدف انسحاب القوات الأجنبية ، والقضاء على التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وتيسير اعادة اللاجئين .

لقد ضمت حوالي أربعة أعوام منذ نصب المجلس الثوري لكهوتشيا الشعبية نظام بول بوت . وأطاحت المقاطعة بالمحاولات للتوصل الى حل سياسي عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية . ان نهاية ثلاثة عقود من الحرب في الهند الصينية لا تلوح في الأفق . وأصبح عدم توفر الأمن الاقليمي مصدر قلق عميق في جنوب شرقي آسيا .

ان الانسحاب التام لجميع القوات الأجنبية ، ووقف التدخل الخارجي ، وحق الشعب غير المقيد في أن ينتخب حكومة باختياره ، هو كل ما نرجوه لكهوتشيا ، وهو ابتهالنا الى الله .

ان كوريا لاتزال دولة مقسمة . والحوار بين الشمال والجنوب الذى رحبت به العديد من الدول باعتبارها دليلا ملموسا على تصميم الشعب الكورى على اعادة توحيد شبه جزيرته المقسمة قد توقف منذ عام ١٩٧٣ . ان المقترحات من جانب واحد يبندها الجانب الآخر في اصرار . ورغم هذه الظروف المؤسفة ، فان بوتسوانا لاتزال ترى أن اعادة توحيد كوريا أمر يقرره الكوريون أنفسهم عن طريق مفاوضات مباشرة بين الكوريين . ويبقى على الأمم المتحدة أن تواصل التشجيع على استئناف تلك المحادثات دون شروط مسبقة أو أى تدخل من الخارج .

وعلى نفس المنوال اننا نؤيد مواصلة المحادثات بين الطائفتين في قبرص . ونعتقد أنه يمكن أن تعزز فاعليتها بالانسحاب السريع للقوات الأجنبية من الجزيرة .

ان موقف بلدى فيما يتعلق بأزمة فوكلاند قد وضعناه بالفعل من قبل . وليس هناك ضرر فسي أن نكره هنا . ان بوتسوانا لا تقبل استخدام التدخل المسلح من أجل تحقيق مطالب اقليمية . وشجبنا لعل هذه الأعمال التي ارتكبتها الأرجنتين لذلك لم يكن يضر باستحقاقها أو عدم استحقاقها لطلبها . ولا نعتبر فوكلاند جزءا لا يتجزأ من بريطانيا ، التي تبعد عنها بما يقرب من ٨٠٠٠ ميل . ان مثل هذا المفهوم ينتهي الى امبريالية القرون الماضية . ورأينا هو أن فوكلاند ستعمرة بريطانية . ان أهل فوكلاند ، مثل جميع الشعوب المستعمرة ، لهم الحق في تقرير المصير دون ضغط أو ارهاب من الخارج . ونعارض ونقاوم تغيير استعمار باستعمار آخر في افريقيا . ونحن نحتفظ بنفس الجدا في الأمم المتحدة .

منذ عام ١٩٦٦ اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية طارئة لمناقشة مسألة ناميبيا . وقيلت مجلدات من الخطب بهذه المناسبة ، كما قيلت منذ التحدى الدولي لاحتلال جنوب افريقيا لاقليم جنوب غرب افريقيا في عام ١٩٤٦ . وذكرت الجمعية العامة آنئذ بأن خطة الأمم المتحدة لناميبيا لاتزال ، بعد مرور أعوام ثلاثة ، اعلانا رسميا للنوايا ، لأنها لم تسفر عن شيء . طينا أن نعتزف بأن هناك الآن تحركا ملموسا من جانب فريق الاتصال ومثلي جنوب افريقيا ، ولكن ليس هناك تقدم كبير أو تغيير يذكر في الموقف ، ولا سلام في ناميبيا . ونحن نوافق على أن صحة ما يسمى "التقدم الهام" الذى تم في المفاوضات التي تتعلق بالمبادئ الدستورية واستعداد جنوب افريقيا لأن تتحرك بسرعة باتجاه حل مسألة تشكيل واستخدام فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال يعتمورها الضعف الى حد ما ؛ وتصبح عديمة الجدوى بسبب تلك الرابطة المؤسفة بين انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا وتقدم ذلك

الاقليم نحو الاستقلال من ناحية ، وانسحاب القوات الكوية من أنغولا ، باسم الأمن الاقليمي من ناحية ثانية . ونعتبر ذلك الطلب غريبا ، وخاصة لأن جنوب افريقيا ، وليست القوات الكوية ، التي ارتكبت جرائم انتهاكات الحدود وهي التي كثفت من اعتداءاتها ضد شعب جمهورية أنغولا ، حتى أثناء التفاوض بشأن خطة ناميبيا .

ان وفدى يشعر بنفس القلق ازا* خطة جنوب افريقيا الجديدة التي تهدف الى اقامة ما يسمى حكومة مؤقتة "أكثر فعالية" والتي ذكر أنها تقام على أسس عرقية ، في ناميبيا . ان هذه الخطة ، مع امكانية استخدام خليج ولفز على " نحو يضر باستقلال ناميبيا " تجاهلا بقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) ، ليس من شأنها أن تؤخر تحقيق التقدم نحو حل مقبول فقط بل ربما في واقع الأمر تحبط كل الجهود التي بذلت فعلا من أجل حل المشكلة . ان الحل الحقيقي لمشكلة ناميبيا يمكن التوصل اليه بسرعة اذا ما كت جنوب افريقيا عن التلغيق المتكرر لذرائع غريبة . وبعد سنوات عديدة من الحرب التي شنتها قوات جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا ليس من صالحها أن تتأخر التسوية وذلك برهنها أو ربطها بانسحاب القوات الأجنبية من بلد ثالث .

ولدى ، وهو احدى دول خط المواجهة التي تقع على حدود ناميبيا ، لا يزال يدعو الى التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) باعتباره السبيل السلمي المقبول بوجه عام لتحقيق الاستقلال لهذا الاقليم التابع للأمم المتحدة . وقد انتهت المفاوضات التي تتعلق بالقضايا المتعلقة ذات الصلة بذلك القرار بنجاح . ان العملية التي تنفضي الى تحرير ناميبيا ينبغي ألا يعوقها عائق . ان دولتي تتطلع بأمال متأججة الى اليوم الذي نرى فيه ناميبيا الحرة والمستقلة وذات السيادة تتبوأ مكانها اللائق في هذه الجمعية في دورتها الثامنة والثلاثين .

ولكن تحقيق ناميبيا لاستقلالها لن يحقق في حد ذاته السلام في منطقة الجنوب الافريقي مادام الفصل العنصرى والعنصرية العقيدتين الرئيسيتين لفلسفة الحكم التي تتبعها جنوب افريقيا على مدى ثلاثمائة عام كان الأبيض في جنوب افريقيا يسأل نفسه هذه الأسئلة : " من نحن ؟ " " ما هو مصيرنا ؟ " " وما هو دورنا المقدس والمحدد في افريقيا ؟ " وكانت اجابته على تلك الأسئلة تقوم على نظرية وممارسة الفصل العنصرى . واجاباته تتشكل على نحو يديم صورته بصفته المبعوث الالهى لافريقيا ، وحامل شعلة العقائى والعبادى المسيحية . انه من طبقة من نوع فريد ، المواطن الوحيد في جنوب افريقيا . ومن ثم

بعد ثلاثائة عام فان الأظبية السوداء في جنوب افريقيا ما يزالون غرباء في أوطان أجدادهم . ان انشاء ما يطلق عليها أوطان مكتظة وقاحلة ، وحرمانهم من الفرص الاقتصادية المتكافئة ومن المشاركة في السلطة ، والمستوى المنخفض لنوعية التعليم ، وفرض الرقابة على تحركاتهم وغيرها من العديد من القيود التي يعانون منها ، قد زادت من شعورهم بالاحباط كما زادت من حنقهم وتصميمهم على تحقيق قدر من المساواة لأنفسهم ، بأية وسيلة كانت . ينبغي تحاشي ذلك ، لأن طريقه تحقيق استقلال ناميبيا ، متى تحدث ، اذا ما كنا نستوحي منها أى درس ، فان هذا الدرس يجب أن يكون الادراك أن مقاومة التغيير المنتظم الذى يحدث في حينه لا يمكن الا أن تكون بمثابة حكم على من لم يولدوا بعد من كل الأجناس بمستقبل يتسم بالمعاناة والكفاح .

ان جنوب افريقيا على علم تام بالطبيعة المروعة لهذا الحدث اذا ما تم وهي تسعى لايجاد حل .
 حينما نرحب بمبادراتها الاصلاحية ، فاننا نعتبر ما يطلق عليه التوزيع الدستوري لاغيا واطلا .

انها جوفاء لانها تحرم الاغلبية السوداء من جنسية جنوب افريقيا وتنزل بهم الى مرتبة المعازل .
انها جوفاء لانها تحاول جذب الهنود والطنين في جنوب افريقيا بعيدا عن شخصيتهم
التقليدية وتضامنهم مع المجموعة الأخرى المتضررة ، وهي مجموعة الافارقة السود في الجنوب ،
دون ان تدعم تكاملهم السياسي داخل مجتمع جنوب افريقيا ، باية طريقة . ان نظاما قائما
على الظلم ماله الانهيار عاجلا او آجلا .

ان جذب الطونين والافارقة الجنوبيين من الأصل الهندي الى هذه الخطة بينما
يستبعد ٧٠ في المائة من السكان من شأنه أن يزيد مجالات الاستقطاب وعواقبها - البيض ضد
غير البيض ، والافارقة الجنوبيون السود ضد الافارقة الجنوبيين الهنود والطنين ، والطنون
المحافظون والهنود ضد الوطنيين التقدميين الذين يتهمون بالتعاضد عن قضية التحرر الحقيقي
وبالاضافة الى ذلك ، يجب أن يكون من المسلم به ان الهدف المعلن لتحويل الافارقة السود
الجنوبيين الحضر الى مواطنين ريفيين في مكان آخر ليس امرا رجعيا فحسب ولكنه لا يتسم بالحكمة
ومن المستحيل تحقيقه . ان تحقيق النجاة لاي خطة أو الحل لمشكلة جنوب افريقيا يجب أن
يضع هذه الحقائق الاساسية في الاعتبار . ان غزو المرتزقة لسيشيل والعدوان المدعوم ضد
جمهورية انغولا الشعبية والاحتلال المستمر من جانب قوات جنوب افريقيا لجزء من اراضيها ،
والدعم المقدم الى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا في انغولا والمقاومة الوطنية
الموزامبيقية في موزامبيق او جيش التحرير الليسوتي في ليسوتو والمنشقين في زامبيا وزمبابوي
كل هذه الادوات التي تسبب عدم الاستقرار في الدول المجاورة لن تخدم النداء لاجراءات
تغيير في جنوب افريقيا .

ان ما ندعو اليه بصورة متكررة متحمسة هو ان نواصل بحث جنوب افريقيا على ان تشترك
في حوار هادف مع الزعماء المعترف بهم لجميع المواطنين في هذا البلد ، والوصول الى حل
مقبول من الجميع .

ان تحذير بيان لوساكا الوثيق الصلة بالموضوع بشأن الجنوب الافريقي لا يزال حيا
وساريا في يومنا هذا ، كما كان عند صدوره منذ ١٣ عاما مضت .

" . . . اننا نطالب بفرصة لجميع شعوب هذه الدول ، العاملة سوية بصفة مواطنين متساوين ، لان تضع لنفسها نظام الحكومة والمؤسسات التي تعيش تحت لوائها سوية والاتفاق العام ، وتعمل معا من أجل بناء مجتمع متناسق " . (A/7754 ، فقرة ٨)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين اللذين طلبا الكلمة ممارسة لحقهما في الرد . وأود أن أوجه نظرهما الى أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ لا تتجاوز البيانات التي يدلي بها الممثلون ممارسة لحق الرد عشر دقائق ويدلي بها الممثلون من مقاعد هم .

السيد غزاوي (الاردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حينما تواجه منطقة الشرق الأوسط - احدى الازمات المتكررة التي تخلقها اسرائيل - وحينما يتركز اهتمام المجتمع الدولي على الجهود لايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين المزمنة ولنزاع الشرق الأوسط ، تلجأ اسرائيل الى تكتيكات مألوفة لنا الان . فاما أن تشن عدوانا لا مبرر له ضد دولة عربية مجاورة ، كما هو الحال في لبنان ، واما ان تقوم بعملية تهدف من ورائها تشويه المسائل التاريخية والقانونية والواقعية . وتهدف اسرائيل في كلا الحالين الى تقويض الارادة الجماعية الدولية وصرف انتباه العالم بعيدا عن المصدر الرئيسي للنزاع في المنطقة .

وهكذا ، فان الفكرة الاسرائيلية المألوفة ، هي الزعم بأن الشعب الفلسطيني قد مارس بالفعل حق تقرير المصير في الاردن وان الاردن دولة فلسطينية وبالتالي لا توجد مشكلة فلسطينية يتعين حلها . لقد تطرق وزير خارجية اسرائيل الى هذا الموضوع في بيانه أمام الجمعية صباح اليوم . لقد أنكر السيد شامير الحقيقة التاريخية بأن الاردن هو الاردن وأن فلسطين هي فلسطين . لقد نسي أن يذكر للجمعية العامة من أين جاء هو نفسه ومن أين جاء السيد قدومي . وعلاوة على هذا ، يجب أن نسأل نحن من أين جاء السيد شامير ومن أين جاء السيد عرفات .

واذا المنطق المعوج للسيد شامير ، من الواجب أن نذكر ببيان السيدة جولدا مائير ، رئيسة وزراء اسرائيل السابقة ، في ١٩٧١ عندما قالت انه لا يوجد ما يسمى بالشعب الفلسطيني وان مثل هذه الفكرة ليست سوى خرافة . ومع ذلك فان قادة اسرائيل يدركون الآن فجأة أن الشعب الفلسطيني قائم فعلا ولكن في الاردن ، بما يتفق مع رغبات اسرائيل . ولا داع لأن نذكر ان هذا البيان ، مثل بيان رئيسة الوزراء مائير سخيف .

لقد أعلنت اسرائيل في الماضي ، عندما كان ذلك يتفق مع أهدافها ، ان الاردن يحتل الضفة الغربية بطريقة غير شرعية ، وبعد ذلك ، أعلنت اسرائيل ، عندما أصبح ذلك متفقا مع السياسات الاسرائيلية المختلفة ، ان الاردن هي في واقع الأمر فلسطين . فاذا كان الأمر كذلك ، فكيف احتلت الاردن جزء من اراضيها ؟ ان هذا المنطق المعكوب لا يخلو من التناقضات .

ان أي قدر من البهلوانية في استخدام الالفاظ لا يمكن أن يغير الحقيقة ، وهي أن اسرائيل قد قامت على دمار فلسطين وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني من أرض أجداده . ونود أن نذكر اسرائيل بأن الاردن كان قائما بصفة كيان سياسي متميز وكان دولة مستقلة وذات سيادة وذلك من قبل أن تولد اسرائيل في سنة ١٩٤٨ . وفي الوقت نفسه ، ان الشعب الفلسطيني كان يعيش في وطنه في فلسطين . وعندما وافقت الأمم المتحدة في ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين الى دولتين ، واحدة عربية واخرى يهودية ، فان خطة التقسيم كانت واضحة ومحددة فيما يتعلق بالابعاد الاقليمية والموقع المحدد لكل من الدولتين المقترحتين في فلسطين الأصلية غرب نهر الاردن .

ان اساس المشكلة في المنطقة يبقى اليوم كما كان في الماضي ، انكار اسرائيل الدائم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه السماوي في تقرير المصير فوق الأرض الوطنية الفلسطينية . لقد وافق المجتمع الدولي على اطار لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع في المنطقة . ان هذا الاطار يتطلب انسحاب اسرائيل التام من جميع الاراضي المحتلة منذ نزاع حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، واعادة القدس العربية الى السيادة العربية وممارسة الحقوق الوطنية الفلسطينية فوق الارض الفلسطينية .

ان هذا التوافق الدولي في الرأي قد قوضته اسرائيل . نحن نطلب من المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، تحمل مسؤولياتهم وارغام اسرائيل على الخضوع للارادة الدولية الجماعية . اننا نطلب منها عدم الانتظار حتى ترضخ اسرائيل لصوت العقل . ولا يجب استرضاء اسرائيل مكافأة لها على عدوانها المستمر . ونود أن نذكر بأنه في الماضي غير البعيد وقعت قوى العدل والحرية بحزم ضد عدوان معاشل للعدوان الذي ترتكبه اسرائيل اليوم .

بما أن بريطانيا كانت دولة الانتداب في فلسطين ، أود أن أختتم كلمتي بأن أقتبس
 مما صدر عن وزيرى خارجية بريطانياين كانا قد علقا على السياسة الحالية لاسرائيل ، أولهما
 اللورد كارنغتون ، وزير الخارجية البريطاني السابق الذى أدلى بتصريح في لندن في ١٢ تشرين
 الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ أمام حزب المحافظين ، اصداقاً اسرائيل ، جاء فيه : " ان الحجة القائلة
 بأن الفلسطينيين يتمتعون فعلاً بحق تقرير المصير في دولة خاصة بهم ، وهي الاردن ، حجة
 ليس لها سند من الناحيتين التاريخية والسياسية " . وثانيهما السيد دوجلاس وزير الخارجية
 البريطاني حيث قال في اجتماع عقده في وزارة الخارجية والكونولث مع صحفيين عرب في ٨ أيلول /
 سبتمبر ١٩٨٢ " اننا نرفض الفكرة التي تقدمها بعض الأوساط الاسرائيلية والتي مفادها ان المشكلة
 الفلسطينية يمكن حلها ببساطة عن طريق تسمية الاردن دولة فلسطينية . ان ذلك لا يبدو عادلاً
 بالنسبة لنا سواء في ضوء التاريخ والواقع أو في ضوء الحاضر . لذلك فاننا نرفض الفكرة القائلة
 باستمرار اسرائيل في احتلال الضفة الغربية ، كما نرفض انه على الفلسطينيين أن يعتبروا الضفة
 الشرقية من نهر الاردن وطناً لهم " .

السيد اندينو - سالازار (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

حاول ممثل اليونان هذا الصباح أن يعطي درساً للسلفادور عن كيفية معالجة مشاكلهم
 الداخلية . وانه لعلاج سياسي مستغرب أن يصدر عن دولة بعيدة جداً عنا .

فالى جانب المساس بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، فان
 هذا الوفد ، سواء عن عمد أو عن غير عمد ، لم يدرك ان المفهوم الحقيقي للقوة السياسية
 التمثيلية لا يمكن أبداً أن تنبع من القدرة التدميرية التي قد يواجهها بلد ما نتيجة تلرف مجموعات
 من الاقلية ، لكنه ينبع فقط من قوة ارادة الشعب كما عبر عنها في الانتخابات الديمقراطية التي
 جرت على نطاق واسع .

كيف يمكن أن نعطي نصيباً من السلطة لمجموعات متطرفة همها الوحيد زعزعة اقتصاد
 الدولة وأمنها تتسبب في معاناة كبيرة لشعب السلفادور دون أن يكون لها أى تأييد شعبي ؟ ان
 ممثل اليونان ينسى ان الشرعية والتشيل ينبعا فقط من الاقتراع ونتائج الانتخابات . وبالتالي فان

هذا الوفد يتفاوض عن حقيقة ان نحو ٩٥ في المائة من سكان السلفادور قد صوتوا بشكل شرعي لا يمكن دحضه في الانتخابات التي جرت في ٢٦ آذار/مارس من هذا العام والتي اسفرت عن تولي السلطة حكومة وحدة وطنية .

ان هذا هو التعبير الذي لا شك فيه عن الشعور بالمواطنة الذي يخالج شعب السلفادور للتدليل على دعمه للسلم والديمقراطية ورفضه للعنف والارهاب .

وفيما يتعلق ببيان السيد ممثل فرنسا ، نود ان نوكد للجمعية ان مشكلة السلفادور يجب ان تسوى من شعب السلفادور وحده ، دون ان تشير علينا دولة ما سواء من داخل القارة او من خارجها بالحل اللازم لهذه المشكلة . ونحن لا نقبل ان موقف تصدر بشأنه بيانات من اطراف اخرى تخلع تعشلا مصطنعا على منظمات هزيلة .

ان وعي شعوب امريكا اللاتينية تجسد في هذه النقطة ، وليس ثمة من حاجة الى تكرار الدرس حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول اخرى ، ورغم ان هذا البيان يدعي بأنه يقدم لنا تفسيرا الآن في ضوء مناهج فلسفية تسعى لمقارنة حالات متباينة في جوهرها وطبيعتها ونتائجها الأمر الذي يوكد انعدام النظرة الواقعية لدى اصحابه .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ٤٥